



وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع : رقم 34

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الأمني الإستراتيجي الجزائري في منطقة المغرب العربي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة : علوم سياسية و علاقات دولية

التخصص : تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

تدلاوتي أكرم

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلغيث عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	بلعربي علي	رئيسا
الأستاذ(ة):	بلغيث عبد الله	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة):	أبصير أحمد طالب	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/27

أشكر كل من كان عونا لي طوال مسيرتي الدراسية سواء أهلي و عائلتي بالخصوص،

عائلة الثانية ألا و هي الجامعة بكل من أساتذة الأعزاء خاصة أستاذ بلغيث الذي أطرني و سندني في إعداد هذه المذكرة، الطاقم الإداري و زملائي الطلبة خاصة بن مهيدي هاجر التي كانت تشجعني و تحفزني على إتمام هذا العمل،

و إلى كل أصدقائي و أحبابي...

تدلاوتي أكرم

أهذي هذا العمل المتواضع إلى أبي و أمي الأعزاء،

إلى جدي و جدتي الأحباء،

و إلى كل عائلتي و أصدقائي...

تدلاوتي أكرم


مقدمة

مقدمة:

شهد العالم العربي و منطقة المغرب العربي خاصة تغيرات سياسية, إجتماعية، أمنية، عسكرية عديدة منذ نهاية 2010 و بداية 2011 بالحراك العربي أو ما يسمى بالربيع العربي الذي كانت بدايته بالثورة التونسية، الثورة الليبية ثم الحملات الإحتجاجية في كل من الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا و الصحراء الغربية. هذا ما أدى إلى عدم استقرار المنطقة المغاربية و ظهور تهديدات أمنية جديدة فالجزائر كدولة تقع في منطقة جيو استراتيجية ألا و هي قلب الإقليم المغاربي، ككل دول الجوار تعرضت الجزائر إلى تهديدات تماثلية تقليدية و أخرى الاتماثلية جديدة، وهذا ما جعل موضوع الأمن و المسائل المرتبطة به على غاية من الأهمية، ذلك لأن الأمن مؤشر قوي على فعالية أداء النظام السياسي، للحفاظ على الأمن القومي للدولة و أمن استقرار الإقليمي. هذا ما جعل الجزائر ترسم سياسة خارجية تعاونية ذات أبعاد إستراتيجية أمنية حسب ثوابتها الدبلوماسية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين لإستقرار منطقة المغرب العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الجانب الأمني من السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي حسب التهديدات الراهنة في المنطقة المغاربية و قدرة الجزائر على تحقيق تعاون إستراتيجي أمني في إقليمها مع استمرارية ثوابتها الدبلوماسية وعقيدتها العسكرية رغم التهديدات الأمنية.

دراسات السابقة:

مقال بعنوان« **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح : دراسة حالةً "الربيع العربي"**» من إعداد رابح زغوني أستاذ العلاقات الدولة بجامعة قالمة – الجزائر، حيث تطرق فيه إلى إستمرارية تطبيق أهم مبادئ حكم عقيدة السياسية الخارجية الجزائرية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) خلال موجة الربيع العربي، حيث أنّ الجزائر لا يمكنها أن تتخلى عن مبدئها الراسخة في سياستها الخارجية و كذلك في عقيدتها العسكرية الدفاعية بتفضيل الحلول السلمية رغم التهديدات التي يمكن أن ينقلها إلى داخل الجزائر في ضل أزمات اجتماعية، اقتصادية و أمنية .

مقال بعنوان« **الحدود الجزائرية بين الثوابث السيادية و المتغيرات الإقليمية** » من إعداد بوزيد عائشة باحثة دكتوراه المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر. حيث تطرقت فيه إلى الثوابث السيادية الجزائرية في ضل التحولات الإقليمية و كيف تعاملت الجزائر لبناء جو إقليمي يضمن الأمن القومي لها.

مقال بعنوان« **دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011-2017** » من إعداد دالع وهيبة أستاذة دكتوراه جامعة الجزائر3, كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الجزائر. حيث تطرقت فيه إلى مبادرة الجزائر في تبني مقاربة أمنية مشتركة للدول المغاربية من أجل خلق تكامل أمني لمواجهة التهديدات بعد الحراك العربي في عام 2011 و مجموعة المعيقات التي واجهتها المقاربة الأمنية الجزائرية .

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تظهر إشكالية الدراسة كالآتي:

هل التهديدات التي يعرفها المحيط الإقليمي للجزائر أصبح يفرض عليها إحدات تغيرات في ثوابتها الدبلوماسية؟

حدود الدراسة:

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذا الموضوع بمنطقة المغرب العربي.

المجال الزماني: الفترة التي سيعالج فيها هذا الموضوع ستكون من سنة 2010 بداية الحراك العربي إلى سنة 2019.

فرضيات:

-المتغير الأمني أصبح من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية.

-التهديدات الراهنة في منطقة المغرب العربي تفرض على الجزائر التغيير في ثوابتها.

مناهج الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع إعتمدت على مجموعة من المناهج و المقاربات العلمية الخاضعة للبحث العلمي التي تمكنني من تقديم دراسة أكادمية ممنهجة و موضوعية,حيث موضوع دراستي يناقش تأثير التهديدات الأمنية التي تعرفها

الجزائرفي محيطها المغاربي حيث أنّ هذه التهديدات الإقليمية تفرض تغيير في ثوابث الدبلوماسية أم لا,و من أجل ذلك أستعين بما يلي:

المنهج التاريخي: هوذلك المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي و هذا ما يساعدني على تحديد النبذة التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية و توابث الدبلوماسية الجزائرية خلال التعاقب الزماني للأحداث أثناء فترة الدراسة 2010-.2018.

المنهج القانوني:

يعتمد هذا المنهج على التركيز الدقيق على الوصف، حيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى وضع حالي، و من خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة :

-ما هو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

-ما هي العالقات بين الظاهرة المحددة و الظواهر الأخرى؟

-ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

و قد تكون اللإجابة عن هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق و البيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

مقاربة الأمن المركب: أو ما يسمى بنظرية أمن المركب الإقليمي لباري بوزان" يرى أن مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق و كاف بحيث أنّ الأمن القومي لواحدة منها لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الاخر و يفيدني هذا الاقتراب في إبراز التعاون الإستراتيجي الأمني الجزائري في إقليم المغرب العربي.

تقسيمات الموضوع:

انطلاقا مما سبق ذكره وضعت خطة تحيط بجميع جوانب الموضوع بهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة, حيث قسمت الموضوع إلى ثلاث فصول.

الفصل الأوّل: سيتم التطرق فيه إلى الإطار المفاهمي الذي يمكنني من ضبط المصطلحات الخاصة بالدراسة, و الإطار النظري الذي أشرح فيه مقاربة الأمن المركب .

الفصل الثاني: أبرز فيه أهم ركائز السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها المغاربي.

*الفصل الثالث:*أبرز فيه موقف الجزائر من التهديدات الإقليمية و الإستراتيجيات التي تبنتها من أجل الحفاظ على واستقرار الأمن و السلم في المنطقة.

الـفـصـل الأول

إن طبيعة موضوع الدراسة يفرض علينا التطرق إلى بعض المفاهيم و المصطلحات و ذلك عن طريق ضبط المفاهيم و استخلاص تعريف إجرائية خاصة في موضوع مثل الدراسات التعاونية الأمنية.

فالدراسة بمثابة تعقيدها لأنها حديثة وتحتوي على الكثيرة من المتغيرات فلا بد من نظريات

تحليلية و مقاربات تمكننا بفهم موضوع الدراسة بشكل منهجي.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الأمني الإستراتيجي.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي.

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية . كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية والغير حكومية بشكل عام التعاون الدولي يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة يعد هذا المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها.[1]

1التعاون لغة:

مشتق من العون و يعتبر الظهير للولد و المؤنث و يكسر أعوانا, و العوين : اسم للجمع و استعنت به فأعانني و عاونني و الاسم العون و المعاونة و المعونة و تعاون و إعتونو, أعان بعضهم بعضا, و عاونه و معاونة : أعانه.[2]

فالتعاون هو تبادل المساعدة لغرض وصول إلى نتيجة أو مبتغى معيين فهو على الغالب يكون بين شخصين أو أكثر أو بين هيئتين أو أكثر و الترجمة الإنجليزية للكلمة تعاون

[1] https:ar.wikipedia.org/wiki/التعاون_الدولي

[2] مقراني جمال، "**التعاون الدولي في تنفيذ احكام المحكمة الجنائية الدولية**"، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد 15، العدد1، 2018، ص254.

هي و Coopération, و هي مشتقة من الأصل اللاتيني Cumpeeratie :و بالفرنسية Coopération و هو يعني العمل سويا.

و بالتالي يمكن القول أن التعاون بمفهوم الواسع هو تضافر جهود مشتركة ما بين دولتين فأكثر, يتبادل العون و المساعدة لتحقيق منفعة أو مصلحة مشتركة سواء كان داخليا أو إقليميا أو عالميا.[1]

2-التعاون اصطلاحا:

هو نوع من التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطا اختياريا بصفتهم إنسانية على قدم السماوات لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية.

و توضح العبارة بصفتهم الإنسانية أن العضو ينضم للجماعة دون أي تأثير أو حسبانا مركزه المالي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديني و إن هذه المراكز لا تعطيه أية امتيازات على الآخرين.[2]

تعددت التعريفات حول الموضوع لكن هناك تعريف الأستاذ Guillaume Devin

أستاذ في *Sciences. Po de Paris*حيث يقول:

"La coopération international représente l'ensemble des accords, des rapprochement et des échanges, et des potentialisons entre les acteurs du système international."[3]

أشكال التعاون الدولي:

كقاعدة عامة، يعني التعاون الدولي التعاون بين الدول القومية. ومع ذلك، يمكن أيضًا تطبيق التحليل على أنواع أخرى من العوامل من جنسيات مختلفة. هذا هو السبب في أننا سوف نستخدم مصطلحات مثل الأمم أو الوكلاء أو الشركاء من ناحية أخرى ، سنميز بين مفهوم "السلطة فوق الوطنية" ومفهوم "الحكم الذاتي" أو المستقبل أو والسيادي أو غيره من

[1]مقراني جمال، ، **المرجع السابق** ، ص245

[2] مقراني جمال، ، **نفس المرجع** ، ص255.

[3] Guillaume Devin, **Un seul monde. L'évolution de la coopération internationale**,(CNRS, 2014),-

العوامل المماثلة. إذن ، هناك تسعة أشكال ممكنة من صنع القرار يمكن تطبيقها على أي مجال من مجالات الاهتمام الدولي ، أي على رعايا الدول المعنية:

1. الأمم أولاً تتخذ قرارًا مستقلًا ثم تُبلغ شركاءها.

2. تقوم بعض الدول ("المهيمنة") بإبلاغ شركائها بالقرار الذي اتخذوه بينما تتخذ الدول الأخرى قرارهم لاحقًا.

3. تقوم جميع الدول المعنية بإبلاغ شركائها بقرارهم المؤقت أو المفضل عن طريق التماس تعليقاتهم ، وفي مرحلة ثانية ، يتخذون قرارهم النهائي عند تلقي هذه التعليقات.

4. يتخذ القرار في اجتماع لممثلي الدول ذات السيادة ، والذي يتم فيه تطبيق الإجراء التالي: (أ) يقدم الشركاء معلومات أولية عن الحل الذي يفضلونه مؤقتًا ؛ و (ب) أثناء المناقشة ، يتم تقديم معلومات إضافية واقتراحها أو إجرائها. يمكن أن تستند المعلومات الأولية والمعلومات التكميلية إلى التحليلات التي أجريت قبل الاجتماع ؛ (ج) أثناء المناقشة ، يجوز مراجعة المعلومات والتحليلات المقدمة ؛ د) يتم اتخاذ القرار وفقًا لإجراء التصويت الذي يتم تحديده مسبقًا. يعكس إجراء التصويت هيكل السلطة ؛ هناك العديد من الحلول الممكنة: (أ) لكل شريك حق النقض ، أي لا يمكن اتخاذ القرارات إلا إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء ؛ (ب) فقط بعض الشركاء لديهم حق النقض ، مما يدل على هيمنتهم ؛ (ج) القرارات بالأغلبية المؤهلة التي يمكن تعريفها بطرق مختلفة ؛ د) القرارات التي اتخذتها الأغلبية البسيطة.

5. لا يجوز تطبيق القرارات بحرية ؛ ينطوي التعاون على المراجعة والتقييم ، أي المعلومات المتعلقة بتنفيذ القرارات – قد ينطبق هذا المبدأ أو لا ينطبق على الحالات من 1 إلى 4.

6. التعاون ينطوي على الوساطة الاختيارية (التحكيم).

7. التعاون ينطوي على التحكيم الإلزامي.

8. التعاون ينطوي على عقوبات فرضها الشركاء أنفسهم ، من قبل هيئة مراقبة.

9. يتم تنفيذ جميع العمليات المدرجة في الحالات من 4 إلى 8 بواسطة سلطة تتجاوز الحدود الوطنية ، والتي يتم تحديد ولايتها بموجب ميثاق تم إنشاؤه بموجب معاهدة بين الدول المعنية / قد يتوافق هيكل هذه السلطة مع عدة أنواع مختلفة: التسلسل الهرمي البسيط "المصفوفة" أو "الموتر". في مؤسسة من نوع المصفوفة ، لا توجد جهات اتصال هرمية "رأسية" فقط ، حيث يتم إرسال الطلبات من الأعلى إلى الأسفل ومن القاعدة إلى الأعلى ؛ هناك أيضًا اتصالات أفقية ، خاصة في الجزء العلوي (المجلس) ، لتنسيق الأنشطة الرأسية. يمكن تنويعها إذا تم النص على ذلك في ميثاق السلطة فوق الوطنية. إن وجود روابط التنسيق الأفقي يمنح المنظمة بنية ثنائية الأبعاد ؛ هذا هو السبب في أننا يمكن أن نتحدث عن تنظيم من نوع المصفوفة. إذا كانت الروابط الأفقية اللازمة للتنسيق موجودة لأكثر من وظيفة ، فإن المنظمة لديها أكثر من هيكل ثنائي الأبعاد. يستخدم علماء الرياضيات كلمة "ten–seur" لتحديد هذه الفكرة؛ هذا هو السبب في أننا نفكر في الهياكل المحتملة من نوع الموتر. البعد الجغرافي هو مثال للبعد الإضافي الذي يتطلب التنسيق.[1]

نظريات المفسرة للتعاون الدولي:

1–المدرسة الواقعية:

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيّون تقليديّون و واقعيّون جدد و وغيرهم؛ فالو اقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب ، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفرّ منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمال. بالمقابل، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكّل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. وحسب الواقعية الجديدة او البنيويه، لا تشير أن الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير

[1] Jan Tinbergen," **Différentes formes de Coopération international : étude comparative de leurs eficacité**", Revue Internationale des Sciences Sociales, UNESCO, Vol n°2, 1978, p236-237

أيضاً إلى خطر أن تصبح الدولة هدفاً لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعباً بسبب عدم امكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية. ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جرّاء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوأ ممّا كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى.

ترى الواقعية الجديدة او البنيويه، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلاً، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيّد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه، وإن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية، فضلاً عن ذلك فإن هناك عاملَين أساسيَين يسهمان في جعل التعاون أمراً صعباً : الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بـ"المكاسب النسبية"، فبدلاً من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقّق مصالح كل من أيّ دولتين متعاونتين، ينبغي أن تكون الدول عموماً على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر. وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائماً هدفاً يصعب تحقيقه والحفاظ عليه. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص.

بشكل عام، تجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدوداً معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى، التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف (Defection) .من جانب الشركاء يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل.

ومع أن الواقعية الجديده او البنيويه ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساساً للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية، فإنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية، خاصة في السياسات الأمنية. وعلى الرغم من أن الواقعية الجديده او البنيويه لا تنكر احتمالية التعاون، يبقى هذا التعاون بحاجة إلى توضيح، حيث إنه غامض أكثر من أيّ شيء غير عادي، لذلك

فالواقعيون التقليديون والجدد بحاجة إلى القيام بتوضيح الظروف التي تؤدي إلى التعاون. والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين. الذين ظهروا في التسعينات من القرن الماضي، والذين يعتقدون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية واشتباك تفضيلات الدول للأهداف وضعا حدود حادة على المدى الذي يمكن فيه تقليل الصراع بواسطة سياسات عملية بديلة. مع كل ذلك، لابدّ أن نقرّ بأن النظرة المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لَم يحظَ بتأييد كل الكتّاب حتى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين بأنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة النظر "التقليدية" لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين. حيث ظهر –خلافاً لآراء أولئك الواقعيين الجدد المتشائمين بشأن التعاون الدولي بعد الحرب الباردة– كتّاب واقعيون جدد آخرون يطرحون تقييماً أكثر تفاؤلاً، فيَرى "Glaser Charles"، مثلاً، أنه "خلافاً للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية"، وعلى الرغم من قبوله بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يجادل "Glaser" "بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلاً من السياسات التنافسية، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلاً من . المنافسة. وتسمى هذه الفئة من الواقعية بـ"الواقعية المشروطة".

أكثر من ذلك، يجادل الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديده او البنيوية تنطوي على عيوب لثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل "الواقعيون الشرطيون" إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلاً بشأن التعاون بين الدول من "الواقعيين الجدد" التقليديين.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن المدرسة الواقعية، بصورة عامة، تطغي عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويل الأمد؛ حيث إن أسباباً من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم

عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغيّر بتغيّر الظروف.[1]

1-المدرسة الليبيرالية:

تتلخص أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد والدول –بناء على العقلانية (التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة)- يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست مركزيه بسيطه، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشياً مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية. فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقر اطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون . هذا عدا عن محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة وسيلة فعالة للتعاون الدولي الوطنية، لتصل إلى وضع لَبِنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات . عدا ذلك، فقد اعتبر الليبراليون الإقليمية و الدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير الجدد إقرار الشفافية والوضوح في مسلسل صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد، جملة عوامل يمكن اعتمادها من أجل دمقرطة العلاقات الدولية و تغليب . المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها.

اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقفاً أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي. هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساساً على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبراليون الجدد أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها، وبمقارنته مع الدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل

---

[1] سمير جسام راضي، "**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، السنة 1، العدد 45، 2012.

عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول؛ فالدول تخاف من عدم امتثال الشركاء، ومن تعرضها للخداع، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق، تلعب الأنظمة الدولية دوراً مهماً، حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلّب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما . بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون.

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماماً من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، لذلك يتم باختصار. تسليط الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي فحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمّن تقاسم هذا الخيرات الجماعية، شريطة أن لا يهدد الراكبون المجانيون "riders–free" التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة, فقد اهتمّت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث أما نظرية الاعتمادية المتبادلة . أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول؛ أي أنها تفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن (تؤدي هذه المصالح إلى التعاون وقد تمّ التركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر .التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني.

تبرز أهمية الاعتمادية المتبادلة كنمط للتعامل وكطريقة للتعاون بين الدول وفي المجالات كافة، وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، علماً بأن الوحدات الدولية

اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها على الساحة الدولية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات التي زوّدت الدول والوحدات الدولية الأخرى بالوسائل الاتصالية ووفرت الفرصة المناسبة للاعتمادية المتبادلة، وبالتالي مهّدت السبيل للتعاون الدولي في كافة المجالات.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية.

مفهوم الإستراتيجية الدولية:

مفهوم نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية، ففي الألمانية نجد strategie، وفي الروسية strategija ، وعندما نقول(stratos agein) فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني "الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني "الجنرال"، وفعل strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة strategikos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، الإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.

و تعبير الإستراتيجية مشتق أصلا من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش أو حشد، و من مشتقات هذه الكلمة stratego والتي تعني فن القيادة، كما من مشتقاتها أيضا strategem والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.[2]

1–التطور التاريخي للإستراتيجية:

لقد ظهرت في أثينا منذ القرن الخامس قبل الميلاد وظيفة ما يمكن أن نسميه المخطط الإستراتيجي أولحربي stratège. حيث "القبائل" تختار عشر "استراتيجيين" أو مخططين. يؤسسون مدرسة يستطيع أحد من داخلها أن يفرض نفسه على الآخرين المتبقين. لكن جميع

---

[1] سمير جسام راضي، **المرجع السابق**، ص.–.

[2] موسعة العلوم السياسية، **الإستراتيجية الدولية**، في: الإستراتيجية%20الدولية/ https://political-encyclopedia.org/dictionary

الأعضاء في هذه المدرسة لديهم الإمكانية في قيادة الجيش أو جزءا منه، فاستراتيجي من بينهم يقود الجنود المسلحين في المناطق الريفية، وآخر مكلَّف بالدفاع عن الإقليم أو الدولة و ...، إن كلمة strategema ظهرت في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، ولكنها وجدت ولأول ولمرة عند زينوفن – Xénophon ، أما تعريفها الحقيقي أتي فيما بعد على يد الحكيم المسيحي كليمنت أليكساندري – Clément Alexandrie في القرن الثاني قبل الميلاد. وتقريبا في نفس العصر ظهرت كلمة strategika على يد ديميترويز دي فالير – Demetrois de Phalère، و كانت تعني الحيلة والخداع، أما عند الرومان و بالتحديد شيشرون – Cicero فقد استخدم كلمة strategema و التي تعني علم الأشياء العسكرية.

وهكذا نلاحظ أن مصطلح الإستراتيجية يتغير مفهومه و معناه من مفكر إلى آخر و من زمن لآخر.[1]

2–تعريف مصطلح الإستراتيجية:

عرَّف كلاوز فيتز Carl von Clausewitz الإستراتيجية بأنها "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب".

أما فوندر جولتز Colmar Freiherr von der Goltz فقد عرَّف الإستراتيجية بأنها "اتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل".

كما عرَّفها ليدل هارت B. H. Liddell Hart بكونها "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية".

و قد عرفها مولتكه Helmuth von Moltke the Elder بأنها "عملية المواءمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف".

فيما عرفها ريمون آرون Raymond Aron بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية".

[1] المرجع السابق.

وجاء في قاموس أكسفورد Oxford بأن الإستراتيجية "فن عرض وتوجيه العمليات العسكرية الكبيرة والعمليات الخاصة بالحملة".أما الموسوعة البريطانية تشير بأنها علم وفن استخدام جميع موارد الدولة للوصول إلى هدف الحرب.

يؤخذ على هذه التعاريف، أنها تضيق من نطاق مفهوم الإستراتيجية وتربطه بالمعارك والحروب، ومن ثم تبدو الحرب أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الدولة، بمعنى آخر تربط هذه المفاهيم الإستراتيجية بالجانب العسكري فقط، ولتجاوز هذا القصور فكَّر مفكروا الإستراتيجية بتعاريف أخرى و من أبرز هؤلاء المفكرين أندريه بوفر André Beaufre. فقد عرَّف أندريه بوفر André Beaufre الإستراتيجية بأنها "فن استخدام القوة للوصول إلى السياسة"، و هذا التعريف كما نلاحظ لم يحدد تحقيق الأهداف بالقوة العسكرية فقط بل ذكر القوة ربما تكون اقتصادية، سياسية أو عسكرية.

الإستراتيجية إذن هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولاً إلى تلك الأهداف، وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الإستراتيجية يمكن تعريفها بالقول، أن الإستراتيجية هي "علم و فن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم و الحرب".[1]

<u>الفرق بين الإستراتيجية وبعض المصطلحات ذات الصلة:</u>

1- الفرق بين الإستراتيجية و التكتيك

الإستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها، إنما التكتيك فن القيادة في ميدان المعركة والتي اشتقت من "تاسين" اليونانية وهي فعل معناه يهيئ للحرب. والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف. وصفها كلاوسيفتز – Carl von Clausewitz أنها التصميم أو الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، أما التكتيك فهو تصميم خطة معركة واحدة.[2]

---

[1] **المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

الفرق بين الإستراتيجية و الجيو إستراتيجية:

"الجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان" . و يمكن تعريف الجيواستراتيجية أيضا بأنها "دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية".[1]

الفرق بين الإستراتيجية و التخطيط:

وعلى غير الشائع فإن الإستراتيجية ليست هي الخطة! إن التخطيط عملية إداريةٌ داخليّة تنحو في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها وإدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية خارجيّةٌ تتوجه بالملاحظة والاستقراء والتوقّع أثناء التقدّم،كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطر عليها، لذا يُرى ضرورياً عند وضع الخطط أن تحدّد الموازنات سلفاً والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها قواعد ثابتة، حيث تنشأ فرص تتطلب مواردَ غير ما رُصد من قبل، أو ينشأ تهديد يتطلب تلافيه تدابير لم توضع في الحسبان.[2]

مستويات الإستراتيجية:

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية تتمثل في:

1- المستوى الإستراتيجي:

أو ما يسمى بالمستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لوحداتها

---

[1] **المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

الدولية. فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.[1]

2- المستوى التكتيكي:

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب. ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.[2]

3- المستوى العملي:

وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي.[3]

الفرع الثالث : نظريات المفسرة للإستراتجية

في إطار هذا المحور سنتطرق لبعض النظريات التي عرفها حقل الدراسات الإستراتجية و التي تعتبر ملائمة و مناسبة في هذه الورقة البحثية.

1- نظرية المباريات:

تعرف نظرية المباريات بأنها ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض ألعاب المباريات الاعتيادية و بعض الحالات الاجتماعية المتكررة ، و يعرفها "ستيفي برامز" Brams بأنها مجموعة القواعد التي تساهم في ربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات ، تركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصالح و لتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتجية ، و على ذلك يمكن القول بأن اهتمامات نظرية المباريات تتصرف في الأساس إلى تحليل كافة نماذج أطروحات سياسية بصورة عامة، و إلى مشكلات الحرب و السلام بصفة خاصة، و قد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين و خبراء الإستراتجية الدولية أن يطوروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الإستراتجية التي يمكن تطبيقها في ظروف الصراعات المختلفة.

وتقوم الفكرة العامة لنظريات المباريات على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيستين : صراعات تنافسية Compétitive و صراعات غير تنافسية -No

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع السابق.**

[3] **المرجع نفسه.**

Compétitive و ترى أن صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية ، فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى و أن نتيجة المباراة التنافسية أو التعاونية لا تربطها ارتباطا وثيقا بالصدفة و طبيعة البيئة التي يجرى فيها السجال، و إنما يرتبط بخيارات اللاعب أو اللاعبين المتقابلين. و بعبارة أخرى أن أي مسلك يختاره اللاعب (أ) أو مجموعة اللاعبين في الفريق (أ) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات و اختيارات اللاعب (ب) أو مجموعة اللاعبين في الفريق (ب).

بالنسبة للصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق ، فإن الكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدهما يمثل في نفس الوقت و بنفس الدرجة و بنفس الخسارة للطرف الأخر. كما أنه يمكن لطرف أن يحقق نصرا ثم من يبعده عن الخسارة ،فإن حصيلته النهائية تتكون في مجموعها صفر. و من هنا يطلق على هذا الموقف الصراعي بلغة النظرية المباريات Zero–Sum Game أما بالنسبة للمواقف الصراعية الغير تنافسية فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة و إنما تكون متداخلة إلى حد يسمح بالمساومة و تقديم التنازلات المتبادلة و الوصول في النهاية إلى نقطة إنعتاق وسط، و عليه فإن الحصيلة في هذه المساومات لا تكون صفرا، كما هو الحال في الصراعات التنافسية، لذا يطلق عليها 13Sum .no– Game–Zero

ترى نظرية المباريات بإمكانية إدخال عنصر العقلانية ، و مع ذلك يعترف بعض المعنيين بهذه النظرية بأن مادة العلاقات الدولية لا تقدم على حقيقتها إلا القليل مما يمكن إخضاعه لهذا الأسلوب التحليلي ، و لكن أثر هذه النظرية قد امتد إلى الدراسات الإستراتيجية لا سيما بعد سباق التسلح النووي و انتشار الأسلحة النووية، و أن ما يمكن استنتاجه هو أن نجاح هذه النظرية في مجال دراسات الحرب قد رافقته إمكانية قابلية تطبيقها في مجال الشؤون الدولية ، و يعود ذلك لما يلي:

* أن بعض القضايا الكمية لا يمكن إعطائها رموزا حسابية كالمعنويات السياسية و العقيدة السياسية لقوات مقاتلة ، بمعنى أن هناك صراعات لا تسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية في أي صورة ملائمة.

* أن هذه النظرية صممت بصفة أساسية للمواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف، أما فيما يخص الحالات التي تتعدد فيها الأطراف فإنه يمكن أن تنشأ ائتلافات و محاور و تحالفات ، فإن صورة المواقف تصبح مختلفة تماما و بالتالي فإنه يتعذر تطبيق قواعد اللعبة.

* من غير الممكن واقعيا تصور أين يكون سلوك الأطراف المتصارعين في أي موقف أو في أي علاقة محصورا في إطار بلدين لا ثالث لهما و هما إما الكسب و إما الخسارة مع ضرورة الإشارة إلى أن لا طرف يكسب بصورة كاملة كما انه لا طرف يخسر بصفة كاملة.

* تطبيق نظرية المباريات في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة يلغي إمكانية للاتفاق بين الدول و المجموعات ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. و يجعل من إمكانية تعايشها سلميا مع بعضها امرأ متعذر التحقيق ، إذ أنه يحصر تحركها و يقرر سياستها في مواجهة بعضها على أساس الربح و الكسب و تجنب الخسارة.

2- نظرية الردع :

يقوم الردع في أبسط أوجهه على التهديد التالي الذي يهدف إلى ردع دولة عن العدوان، لا تعتمد عليه لأنك إن فعلت فسيحدث لك أمر فضيع.هذه الإستراتجية هي نوع من الردع في الإستراتجية العسكرية ،

بهدف توجيه تهديد مماثل ، على الرادع أن يقرر ما لذي يمثله الهجوم ، و عليه أن يحدد بالتالي مستوى الردع الملائم فردع الطرف المهاجم ، و هذا يعتمد بدوره على تقدير الرادع لنيات الخصم و على تقيمه له، و على التهديد أن يكون جديرا بالمصداقية كي ينجح الردع ، و ليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده و حسب، بل أن احتمال مكابدته هذه التكلفة كبير جدا.

الردع كنظرية إستراتجية تم تطويرها خلال الحرب الباردة لتكون بشكل أساسي سياسة للتعاطي مع الأسلحة النووية ، و محاولة لإيجاد آلية لكيفية توظيف السلاح النووي لخدمة الأهداف الأساسية للدولة، و لكن دون للجوء لاستعمال هذا السلاح. في ظل التيقن التام للكارثة في حالة قيام حرب نووية بدل الإستراتيجيون و العسكريون جهدا كبيرا لمناقشة متطلبات عمل سياسة الردع في العصر النووي تمحورت النقاشات في تلك المرحلة كما هو الحال أيضا في مرحلة ما بعد الحرب حول ثلاث قضايا محورية :

أ. أثيرت نقاشات كبيرة حول مجال الردع النووي حيث تمثلت المعضلة هنا في الردع التهديد و ليس من دولة فقط ، و إنما يضاف إليها حلفائها.

ب. ليس هناك إجماع في الأدبيات المختلفة في كيفية جعل الردع النووي أمر موثوق في نظر الخصم.

ج. كان هناك نقاش كبير حول نوع و مستوى و حجم الأسلحة النووية التي يجب توفرها للوصول إلى مستوى الردع النووي في حين يرى بعض الباحثين ضرورة الاستفادة من إستراتجية الردع في القرن الواحد و العشرين على أساس استمرار تواجد الأسلحة النووية أي إمكانية الدمار الشامل Mass Destruction ، فإن بعض الباحثين رأوا أن امكانية فشل الردع مطروحة بقوة في البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لزيادة عدد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشاملMass of Weapons Destruction (نووية، كيميائية، بيولوجية، أنظمة الاتصال لتلك الأسلحة) في هذا السياق ثم الإثارة الاهتمام حول هل يمكن الحديث عن فشل الردع ؟ و ما هي السبل لجعل الردع يشتغل في بيئة أمنية جديدة تختلف عن ظروفها البيئية التي تنشأ فيها خلال ظروف الحرب الباردة؟16.

3-معضلة السجين:

تندرج في إطار نظرية اللعبة التي تثبت كيف و لماذا تكون طائفة منتخبة من الإستراتجيات العقلانية أقل فائدة من طائفة أخرى لا عقلانية في بعض الأوضاع ، فهي عبارة عن لعبة لا صفرية الأرباح يؤديها سجينان يشتبه في أنهما ارتكبا معا جريمة، و لكن

لم يعترف أي منهما بعد، فيتم وضعهما في في زنزانتين منفصلتين لمنعهما من التواصل و يقال لكل سجين التالي:

أ. في حال لم يعترف أي منهما ، يخرج كلاهما من السجن.

ب. في حال اعتراف كل منهما ، يسجنان كلاهما.

ج. في حالة اعتراف واحد منهما ، وأعطى دليلا واضحا يدين الأخر ، يكافئ على اعترافه ، و يبقى الأخر مسجونا لفترة طويلة و بما أن الاعتراف أجل الفصل بالنسبة إلى كل سجين يصرف النظر عما يفعله الأخر (فإمكانية أفضل من مجرد الخروج من السجن ، و السجن مدة قصيرة أفضل من مدة طويلة) من الطبيعي حينئذ في غياب التعاون بين السجينين ، أن يعترف كلاهما ، و كان يمكن أن يكونا بأفضل حال من هذه المعادلة لو وافقنا على التعاون و عدم الاعتراف ، و لكن لسوء حظهما يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافز يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف.

أولا: إن مجرد فشل اللاعبين في التعاون يفترض أن اللعبة تجري لمرة واحدة ، و لكن إذا تكررت اللعبة مع اللاعبين أنفسهم ، و افترضنا أنهما يقدران الاستفادة المستقبلية الناجمة عن التعاون ، من المحتمل أنهما سيتغلبان تحقيق نتيجة مرضية للطرفين باستخدام إستراتجية واحدة بواحدة. هذا يقضي بأن تعاون الدولة ما في البداية لكنها لا تلبث أن تقلد تحرك دولة أخرى سواء بالتعاون م بالخروج من اللعبة، و على مدى الوقت تصبح الدولة الأخرى مقتنعة بأنها إذا تعاونت فستتعاون الدولة الأخرى.

ثانيا : ينطلق بعض العلماء أن إنشاء مؤسسات أو أنظمة دولية كانت سلطة تساعد الدول على التعاون.

ثالثا: إن درجة خطورة المعضلة المذكورة في السيناريو السابق الذكر بالنسبة إلى الدول مبالغة فيه في كثير من الأحيان.

4-سياسة الاحتواء:

تعني في نظرة أصحابها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية ، أما العالم الاشتراكي فيراها مخطط للسيطرة العالمية أعدته الإمبريالية الأمريكية . أول من استعمل تعبير احتواء بوصفه فكرة فاعلة تحمل معنى إستراتجية عسكري و دبلوماسي هو "جورج كينانgeorge f.kennan" عام 1947 في مقالة كتبها في مجلة الشؤون الخارجة Foreign Affairs ، و كان حينها رئيسا لهيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تطرق إلى ما سماه عداء الإتحاد السوفياتي للغرب عامة و الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

و تمثل الإطار النظري لسياسة الاحتواء على إجراء تحليل شامل لأهداف الإستراتجية السوفيتية و تحليل الطرق التي من خلالها ينظر الإتحاد السوفياتي للغرب الذي يعتبرونه العائق الرئيسي ، حيث يقول كينان إن الإستراتجية السوفيتية كانت في حالة تحسس نبض دائم ، و أنها كانت مرنة و لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها و لم لها تقييد في الوسائل التي يجب إسنادها لها لتحقيق الأهداف ، و يرى كينان أن سبب هذا العداء إلى ما كان يراود زعماء الكريملين من

حقد دفين و متأصل بافتقار الأمن على وطنهم من العالم الخارجي الذي نشأ من افتقاد الحواجز الجغرافية المنيعة التي تصون سلامة الروس الإقليمية ، فضلا عن الغزوات المتكررة التي مرت بها بلادهم.

فهو يرى هناك إمكانية لاحتواء السوفيات عن طريق إجراء تحليل شامل لأهداف الإستراتجية السوفياتية أو تحليل الطرق التي من خلالها ينظر الإتحاد ينتج عن أمرين:

- مقاومة التوسع السوفياتي و الحيلولة دون امتداده ليستقطب دول جديدة.
- الضغط الغربي سيسيطر الشيوعيين للتخلي عن لإستراتجية التوسعية و يضيف الرئيس "هاري ترومان" عنصر أخر ساسة الاحتواء هو التبرير الإيديولوجي ، كما ركز كنان على فعلية القوة ، و لا يعتبر ترومان أن هذه السياسة ضرورة أساسية للدفاع عن الحرية و الديموقراطية .

اعتمدت سياسة الاحتواء على أربع فرضيات:

- 1) الحرب الشاملة في حالة الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية.
- 2) التفوق الجهوي و قدرته التدميرية.
- 3) افتراض عدم المخاطرة بالتعامل مع القوة.
- 4) الاقتصار على الجانب الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة و اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء من الحلاف و القواعد العسكرية في كل مكان و إقامة الحلف الأطلسي الذي يعتبر القوة الرادعة للإتحاد السوفيات.[1]

المطلب الثالث: ضبط مفهوم الأمن.

مفهوم الأمن:

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع الأمن فإن مفاهيم الأمن قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول.. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها الأمن القومي الأمريكي والأمن الأوروبي والأمن الإسرائيلي والأمن القومي السوفييتي قبل تفككه.

[1] الوليد ابو حنيفة ،" **تطور حقل الدراسات الإستراتيجية والنظريات المفسرة له**"، المركز الديموقراطي العربي، في:
https://democraticac.de/?p=41167

–و في مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه للأمن، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

– فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

– ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.[1]

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن.. حيث قال: إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. واستطرد قائلاً: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجي، الاقتصادية والعسكرية، في شتي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب, مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة،

2– أبعاد الأمن.

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، ما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له اقصى طاقة للنهوض والتقدم.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة..

[1] عيسى موسى أبوشيخة، **استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**،(دار السواقي العلمية، الطبعة الأولى، أردن، 2016)، ص.17.

أولها: البعد السياسي.. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيا: البعد الاقتصادي.. الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.[1]

ثالثا: البعد الاجتماعي.. الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

رابعا: البند المعنوي أو الأيديولوجي.. الذي يؤمّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

3- الركائز أساسية للأمن:

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانيا: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ثالثا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة هذه التهديدات.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا.

مستويات الأمن:

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته او اسرته.

ثانيا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبر عنه بالأمن الوطني

ثالثا: الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.[1]

[1] عيسى موسى، أبوشيخة، **المرجع السابق**، ص.18.

رابعا: الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[2]

نظريات المفسرة لأمن:

1-الأمن من وجهة نظر الواقعية:

ساد المنظور الواقعي للأمن في العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 ونشوء الدولة القومية الحديثة على نقيض الدولة الدينية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأجدر والأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية وخصوصاً فيما يخص المسألة الأمنية.

ويرتكز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

1. تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن.
2. تتسم طبيعة النظام الدولي بالفوضوية وغياب السلطة المركزية القادرة على ضبط سلوك الدول.
3. تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو للتأثير على الدول الأخرى ما يخلق تهديداً دائماً بإمكانية نشوب الحرب .
4. توازن القوة بين القوى الدولية هو ما يحقق الاستقرار، وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي التي تتميز بانعدام الثقة بين الدول.

يُفَسَّرْ الأمن عند الواقعيين؛ "بالأمن القومي"، أي أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية بحيث لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا من خلال امتلاك القوة والسعي لزيادة القدرة العسكرية.

---

[1] عيسى موسى، أبوشيخة، **المرجع السابق**، ص.19.

[2] **نفس المرجع**، ص.20 .

يقول كينيث والتز Kenneth Waltz في كتابه السياسة الدولية بهذا الصدد أن الأمن هو الهدف الأسمى للدول، وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضموناً فإن هذه الأخيرة ستبحث عن أهداف أخرى كالهدوء والربح.

فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي من وجهة نظر الواقعيين تكمن في عدم وجود سلطة مركزية حاكمة لسلوك الدول وهو ما يؤدي في نظرهم انعدام الثقة بين وحدات النظام الدولي دافعاً إياها للحصول على القوة مقابل الشعور باللا أمن والتهديد من الطرف الآخر والذي يُنتج في نهاية المطاف ما يسمى بالمعضلة الأمنية.

يقول جون هيرز John H. Herz في خمسينيات القرن العشرين أن المعضلة الأمنية مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول لتحقيق أمنها إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر؛ فكل طرف سيفسر الإجراءات التي يقوم بها الطرف الآخر على أنها خطر محتمل، ما يدفعه هو الآخر للسعي لزيادة القوة والقدرة العسكرية، فيدخل الطرفان في دوامة الفعل وردة الفعل إلى ما لا نهاية.

وبناءً عليه حاول بعض الواقعيون الجدد أمثال جاك سنايدر Jack Snyder تقليص آثار وسلبيات المعضلة الأمنية من خلال اقتراح نوع من الاستراتيجيات التعاونية، بحيث تقوم الدول من خلالها بتكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها.

إذ يرى بعض الواقعيون الجدد أن السبب الحقيقي لسعي الدول نحو زيادة القوة والقدرات العسكرية يرجع إلى الرغبة في الدفاع عن الذات وتقليص مخاطر الأمن لا الحصول على القوة بحد ذاتها، وعليه فإن نوع من التعاون لتحقيق أهداف الأمن المشتركة قد يكون الخيار الأفضل لاستبدال فوضوية النظام الدولي البحتة بأخرى ناضجة كما يقول باري بوزان Barry Buzan.[1]

[1] الموسوعة السياسية، **الأمن في العلاقات الدولية**، في:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/الأمن%20في%20العلاقات%20الدولية

2-الأمن من وجهة نظر الليبرالية:

الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي هو المنظور البديل الذي تنادي به الليبرالية عوضاً عن المنظور الواقعي الذي يركز على الأمن القومي، ووفقاً لـ جوشوا غولدستين Joshua S. Goldstein فإن الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر .

وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant هذا التصور قبل قرنين من الزمن عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم كافة دول العالم، بحيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لردع ومعاقبة أي دولة تقدم على الاعتداء على دولة أخرى، وهو ما استند عليه الرئيس الأمريكي ودورو ويلسون Woodrow Wilson في تصوره لعالم يسوده السلام، والذي بدأ تطبيقه عملياً من خلال دعوته لإنشاء عصبة الأمم في عام 1919..

يمكن القول أن الفكر الليبرالي يرتكز على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

5. إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات معنية بتحقيق التعاون في مجال الأمن وتقليص حدة النزاعات.
6. محاولات إيجاد القيم والمصالح المشتركة من شأنه أن يقلص حدة النزاعات بين الدول.
7. نشر القيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية هو خطوة باتجاه إحلال الأمن.
8. نشر القيم الليبرالية وحرية السوق والتجارة الدولية بين الدول من شأنه أن يودي إلى ترابط في المصالح الاقتصادية بين تلك الدول، والتي ستؤدي بدورها لتحقيق الأمن والرفاهية لكل الفاعلين الدوليين .

وبذلك يرى الليبراليون أن قيام تحالف موسّع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي – يقصد بالفاعلين الدوليين هنا: الدول، والمنظمات الدولية والمؤسسات وكذلك الشركات الدولية والإقليمية، مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي اللذان من الممكن أن يساعدا في التغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال دفعها للتنازل عن مصالح ومكاسب آنية لصالح

فوائد أكبر يتم تحقيقها من خلال التعاون، وذلك عكس ما يعتبر الواقعيون أن الدول هي الفاعل الدولي الوحيد على الساحة الدولية – من شأنه أن يخفف من حدة المشكلة الأمنية.[1]

3-الأمن في ظل الثنائية القطبية:

تُعتبر ناية الحرب العالمية الثانية نقطة التحول الكبرى في العلاقات الدولية من حيث الدراسة والتطبيق، ففي مجال الدراسات السياسية وتطبيقاتها برزت الحاجة إلى علم جديد قادر على تفسير وتحليل الأحداث السياسية القائمة والتنبؤ بها للحد من الآثار السلبية التي قد تحدثها الحروب والصراعات الدولية، فظهر علم الدراسات الأمنية بحلته الجديدة وتطور مع انقسام العالم إلى معسكرين متجابهين ترأسهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد شكلت برادايم الواقعية جوهر الدراسات الأمنية والإستراتيجية فترة الحرب الباردة، من خلال سيطرة النظرة العسكرية وتركيز الاهتمام حول أمن الدولة بمفهومه التقليدي المرتبط بامتلاك مصادر القوة، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية في 1950 زمن الرئيس هاري ترومان إلى تبني ما يسمى "بالخطة الإستراتيجية " والتوجيه الرئاسي رقم 68 الذي أقترحه بول نيتري حول تدمير الاتحاد السوفيتي وتحقيق التفوق العسكري الكامل عليه "والذي شكل فيما بعد اللبنة الأولى للدراسات الأمنية بشكلها الجديد".

وما بين عامي 1969 – 1950: شكل السلاح النووي جوهر الخطر الذي يهدد الأمن الدولي من خلال سعي كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لتحقيق المزيد من التفوق و القدرة النووية كماً ونوعاً، بالإضافة إلى محاولات تطوير وتصنيع الأسلحة الهيدروجينية وجملة من السياسات الأخرى كالأحلاف والتكتلات وحروب الوكالة والرد المرن والشامل، هذا وقد شكلت الأزمة الكوبية ومشكلة برلين مطلع الستينات الخطر الأكبر على الأمن العالمي لاعتقاد البعض بإمكانية قيام حرب نووية بين القطبين والتي قد تفضي إلى نهاية العالم، إلا أن هذه المخاوف تبددت بداية من العام 1969 مع انتهاء الأزمة الكوبية التي بدأت معها ملامح مرحلة الانفراج

[1] الموسعة السياسية، **المرجع السابق.**

بين القطبين وانتقلت فيها الدراسات الأمنية إلى تطور جديد بعد موافقة كِلا الجانبين تخفيض قدرتهما النووية وكذلك الحد من تطوير الأسلحة والصواريخ البالستية.

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين أخذت الدراسات الأمنية منحى جديد طالب فيه أصحاب هذا المنحى بضرورة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره بالجانب التقليدي العسكري، ليشمل بالإضافة للبعد العسكري أبعاد أخرى ؛كالبعد الاقتصادي ،والاجتماعي ،والجرائم الدولية العابرة للحدود .بغية تركيز مفهوم الأمن ليشير لما يهدد "الإنسان لا الدولة"، وهنا كانت بداية ظهور ما اصُطلح عليه بالأمن الإنساني الذي ورد في مقال التدخل الدولي الإنساني.[1]

[1]الموسعة السياسية، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني: الإطار النظري المفسرة لتعاون الأمني الإستراتيجي.

المطلب الأول: تاريخ مدرسة الأمن.

مدرسة كوينهاغن:

منذ سنة 1979، الوقت الذي نشر فيه والتر كتابه "نظرية الحسياسة الدولية ، أصبحت مقاربة النظام وحدة التحليل الأكثر هيمنة في دراسة العلاقات الدولية، ولكن في بعض الحالات لم يكن هذا المستوى قادراً على تفسير الأسباب التي أدت إلى بعض الأحداث. وفقاً لممارسة كوبنهاغن، مستوى النظام كما تراه الواقعية الجديدة لا يخلو من ثلاث نقاط ضعف في الدراسات الأمنية الأولى، أنه يعاني في أهمية الشعبية والقضايا العالمية، وبالتالي فهو يتغاضى عن الآثار الإقليمية . الثانية، التركيز المسرف للواقعية الجديادة على الأمن العسكري وعلى الدولة. والنقطة الثالثة، مبالغة الواقعية الجديدة في المقاربة الموضوعية، يجعلها تتغافل عن البناء الاجتماعي للأقاليم والأمن.[1]

تعد أكثر المساهمات تميزاً بالنسبة المدرسية كوبنهاغن صياغتها لمفهومي "الأمن المجتمعي والأمنية اللذين وظفهما كل من باري بوزان و أولي ويفر البناء نظرية المركب الأمني الإقليمي. ويعرف الأمن المجتمعي على أنه "قدرة المجتمع على استمرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية". الهويات الجماعية مثل الأديان والقوميات هي بمثابة كائنات مرجعية لدراسات الأمن في القطاع المجتمعي، بحيث تكون مستقلة عن الدولة. وفقاً لوجهة النظر هذه اللغة والدين والهوية العرقية والتقاليد الثقافية بحاجة إلى الحماية ضد الاستيرادات الثقافية؛ فقد تتشكل التهديدات في القطاع المحتمعي من مصادر داخلية أو خارجية، وأية واحدة من هذه المصادر يمكن أن تتحول إلى مصدر آخر جديد (ستيفشتيس، 2008).[2]

---

[1]فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، ترجمة: زين العابدين بولبنان، "**مستويات التحليل في العلاقات الدوليةو نظرية المركب الأمن الإقليمي**"، ص.3.

[2]فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.4.

تحادل نظرية الأمنية بأن الأمن يبنى اجتماعياً و بصورة بين – ذاتية أو بذاتية مشتركة، كما تكشف بأن مقصد الجهات الفاعلة السياسية أو الفواعل المؤمنة من تسمية الأشياء كتهديد، أو كقضية أمن، هو إضفاء الشرعية على أهدافها – وأدوات تحقيق تلك الأهداف. ويعد الوصول إلى فهم "من" و "لماذا" و"تحت أي ظروف" تصبح القضايا مؤمنة الهدف الرئيسي لنظرية الأمنية لدى مدرسة كوبنهاغن. أنطولوجياً، المجتمع، أو بعبارة أخرى، الأمن المجتمعي بدلاً من الدولة، هو كائن مرجعي لهذه النظرية. وفي هذا الصدد، هويات الدول يتم استيعابها باعتبارها المصدر الأساسي للدراسة في العلاقات الدولية وتعتبر المواقف الأنانية للجهات الفاعلة دافع قوي بالنسبة إليها من أجل أمنة قضاياها ضد بعضها البعض، وهذا معناه أن مختلف الجهات الفاعلة تفهم طبيعة البقاء والتهديدات بشكل مختلف، القضية تصبح قضية أمنية؛ لأن عرضها على هذا النحو يجعلها بمثابة قديد، ولذلك تعد الأمنية في جوهرها عملية بين – ذاتية تقوم على فهم مشترك). يمكن مأسسة الأمنية (إضفاء الطابع المؤسسي عليها) حين جعلها عملية مستمرة أو متكررة، وأحسن الأمثلة في توضيح ذلك هي القضايا العسكرية. من هنا، يبدو تركيز المدرسة أكثر على المستوى المتوسط من التحليل بدلاً من المستويين الفردي والنظمي.[1]

قطاعات / أبعاد الأمن:

يأتي فهم الأمن كظاهرة قطاعية – يتشكل من قطاعات متعددة – أو كظاهرة متعددة الأبعاد امتدادًا لدعوة مدرسة كوبنهاغن والنقديين عموما إلى ضرورة تجاوز المقارية الدولتية الضيقة للأمن، التي تعتبر الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، والتهديدات العسكرية التي تستهدف بقاء الدولة وسيادتها نمط التهديدات الأساسي | الجدير بالبحث والتقصي. تجادل أدبيات المدرسة بأن تحولات نهاية الحرب الباردة اتسمت بصعود تهديدات غير عسكرية بالضرورة، و/أو لا تستهدف الدولة وقيمها الحيوية (البقاء والسيادة) بالضرورة، لكنها تستهدف الجماعات كالأقليات مثلا، بل إن الدولة أحيانا قد تكون مصدرا لتهديد أمن تلك الجماعات.[2]

---

[1] فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.5.

[2] محمد حمشي، "**مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، جويلية 2018، ص.339.

يلخص عبد النور بن عنتر قطاعات الأمن الخمسة التي قدمها بوزان كما يلى :"الأمن العسكري، ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول النوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر: الأمن السياسي، ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها؛ الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة: الأمن المجتمعي، ويخص قدرة المجتمعات أو الجماعات، على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات أو الجماعات وثقافاتها، والأمن البيئي، ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. هذه القطاعات الأبعاد الخمسة لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل كل منها يحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات".[1]

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي من جهة أخرى، وجدت الدعوة، التي أطلقتها مدرسة كوبنهاغن لتجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن، سندا لها في حالات العنف التي عرفتها /تعرفها المجتمعات المنقسمة على نفسها (عرقيا، دينيا، طائفيا، قبليا ، ...)، حيث أصبح واضحا أن أمن المجتمع قد يكون محل تهديد. بدون أن يكون أمن الدولمة كذلك، ناهيك عن أن الدولة قد تكون هي في حد ذاتها مصدر تهديد الأمن المجتمع /الجماعة، وهذا هو جوهر التمييز بين الأمن القومي / الوطني (أمن الدولة والأمن المجتمعي (أمن المجتمع أمن الجماعات). في هذه الحالة، إذا كانت القيمة الحيوية المعرضة للتهديد بالنسبة للدولة هي السيادة، فبالنسبة للجماعة، هذه القيمة هي الهوية، وقد تصبح مراحل متقدمة من النزاعات الهوياتية البقاء في حد ذاته (عندما تتحول أعمال العنف إلى أعمال تطهير عرقي أو إبادة

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.340.

جماعية مثلا) تربط مدرسة كوبنهاغن بين تزايد. مظاهر تهديد الأمن المجتمعي /أمن الجماعات وظاهرة الجماعات التي لا تتناسب – لا جغرافيا من حيث الحدود ولا سياسيا من حيث التمثيل – مع الدول القائمة أصلا. فعسير إلقاء نظرة سريعة على الخريطة الجيوديموغرافية للعالم، يمكن ملاحظة كيف أن العالم، الذي يبدو منظمّا سياسيا من خلال حدود إقليمية تفصل بين دول ذات السيادة، إنما يعج بالنيات قائمة بحد ذاتها الحكنها لا تحظى بكيانات سياسية خاصة بها (أمم بدون دول)، بعضها مشتتة بين حدود دولتين أو عدة دول، وبعضها يصل عدد أفرادها إلى عدة عشرات من الملايين مع أن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا لا يتجاوز عدد سكانها عدة ملايين من النسمات). هذه الظاهرة تبقى مصدرًا للتوتر الدائم بين الحدود المادية / السياسية والحدود الاجتماعية / الهوياتية للتشكيلات الاجتماعية عبر العالم. لذلك، يؤكد ويفر على أن الأمن المجتمعي مهم لأن الجماعات التي لا تحظى بدول اتعبر كذلك عن واقع سياسي مهم ومؤثر ولا يمكن تجاهله. إذا، لابد من إعادة تعريف المجتمع بوصفه جماعة أو عدة جماعات القيمة الحيوية بالنسبة لها هي الهوية، التي تعرفها مدرسة كوبنهاغن على أنها جملة الأفكار والممارسات التي ترسم الحدود الفاصلة بين الذات والآخر أبين "نحن" و"هم". الهوية ليست محايدة، بل تلعب دورا مُشكلاً لسلوك الجماعية، من خلال تشكيل معايير معينة تحدد ما ينبغي أن يكون عليه سلولك الجماعة حيال من تعتبره جزءا من الجماعة (نحن) وما ينبغي أن يكون عليه سلوكها حيال من لا تعتبره جزءا منها (اهم). وفي هذا السياق، يعرف بوزان الأمن المجتمعي بأنه القدرة على المحافلة على استمرارية الأنماط التقليدية اللغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور ،بمعنى أنه قدرة المجتمع الجماعة على الاستمرار إعادة إنتاج هويته (سا) في ظل التهديدات التي تتربص بها)، وهنا يصبح المجتمع /الجماعة هو هي المهدد (الموضوع المرجعي للأمن والهوية هي القيمة الحيوية المهددة بالنسبة له(L)، وعلى حد تعبير ويفر، تماما كما أن الدولة لا تبقي دولة في حال فقد انها سيادتها، فإن المجتمع /الجماعة لا (ت) يبقي مجتمعا / جماعة في حال فقدانه (1) هويته(L). | يرتبط الأمن المجتمعي بمفهوم مرزي آخر هو مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية معضلة الأمن المجتمعي. وهو – كما يتضح من المصطلح نسخة مطورة المفهوم المعضلة الأمنية /معضلة الأمن الذي تزخر به أدبيات الواقعيين ويعود إلى جون هرتز في

خمسينيات القرن العشرين. لفهم دلالاته معضلة الأمن المجتمعي، ينبغي العودة إلى ظاهرة تقويض سلطة الدولة الوستفالية وتشتتها تحت تأثير خطابين: الأول هو خطاب العولمة الذي يدعو إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد تلعب دورا حاسما في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تفرضها العولمة ، والثاني هو خطاب التفكك الذي يدعو بدوره إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها الذين أصبحوا أكثر التفافا حول مرجعيات محلية تقليدية، كالتشكيلات القبلية والطائفية والعرقية" وفي سياق الانتشار المتزايد، حديثا، لمظاهر وخصائص ماقبل حداثية في نظام دولي يقدم نفسه على أنه نظام حداثي بامتياز، كالتعصب القبلي، والتطهير العرقي، والإبادات الجماعية، والسمغالاة في التطرف الديني وغيرها ، وفي سياق صعود وتطور ظاهرة الدول الفاشلة سواء كسسبب أو كنتيجة للنزاعات الداخلية / الإثنية / الطائفية مابين الجماعاتية التي تميز حقبة مابعد الحرب الباردة، تؤكد مدرسة كوبنهاغن على ضرورة الالتفات إلى تنامي حدة لأمن المجتمع أو جماعات معينة داخل المجتمع على نحو مستقل – تحليليا وإمبريقيا – عن (2) أمن الدولة، وضرورة العمل أكثر على فحص الحالات التي تشعر فيها جماعة اجتماعات معينة بأن هويتها مهددة، سواء جراء اضطهاد تمارسه الدولة له حد دانهاء اجراء و أشر من قبيل تزايد موجات هجرة الجزء الأجانب (الاعتداءات على الأجانب وضلوء الأحامي في أعمال العنف والإرهاب المفوضة لأمن المجتمعات المضيفة عبر عدوة دول أوروبية، أو انتهاج هذه الجماعة / الجماعات بخ كيانات أعيد قومية أو إقليمية لرفض الرأي العام من الدانمارك لمعاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبية، أو انقسام المجتمع عرقيا /طائفيا وصعود ما أسماه بورت الفوضي الناشئة، أو تنامي العولمة الثقافية، أو غيرها. معضلة الأمن المجتمعي هي قياس على معضلة الأمن الدولي، حيث طبق كل من بازي بوزان، بول زوو وكوقمان ستيوورت تضم منطق المعضلة الأمنية الدولية على مرت العرقية المناخية التي اندلعت مع نهاية الحرب الباردة، خاصة في يوغسلافيا عانقضا تحير أن باري بوزن ان أسبق من القيام بهذه الخطوة، حيث قمه من مقالة له سنة 1993، عنوانها المعضلة الأمنية والنزاع العرقي ، بإسقاط النموزج نشيني المعضلة الأمنية الدولية بين الدول inter-state) على النزاع العرقي به لافيا، واصق على النموذج الجديد اسم المعضلة الأمنية داخل الدولة تتد نظرية معضلة الأمن المجتمع إلى

ما يسمى الفوضى الداخلية الناشئة ا) حيث ما تبدأ الدول المنقسمة علي نفسها – عرقيا مثلا – الانهيار، تجد الجماعات العرقية نفسها مجبرة على تحصيل أمتها الخاص بها، كل جمعة علي حنتها ، و غياب سلطة مركزية فعالة تولي هذه المهمة اوينات تصبح هذه الجماعات من وضع اعتماد على النفس (self–help) شبيه إلى حد كبير بالوضع التي تميز الدول في النظام الدولي، كما تصبح هذه الجماعات في حالة افون الداخل الدولة شبيهة إلى حد كبير بحالة الفوضى التي تميز النظام الدولي انتح هذا الإسقاط أنه في وضع يتسم بفوضى ناشئة كهذه، تتصرف كل اجماعات على المستوى الداخى للدولة بالطريقة نفسها التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي. وتشير الشواهد التاريخية (في يوغسلافيا مثلا) إلى أن تمزق الدول المنقسمة على نفسها عرقيا بالفعل يمكن أن يضع الجماعات العرقية في وضع فوضوي، بحيث يثير الوضع الجديد مخاوف كل جماعة اتجاه الجماعية الأخرى، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعها النسيي ، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف جماعة معينة، جيوب تسكنها عرقيات أخرى، ذلك أن كل جماعة (س) تحاول الإقدام على عمليات تطهير عرقسي | إستباقية وإنهاء وجود أية أقليات دخيلة ، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين التلك الجماعة والمتواجدين خارج حدود إقليمها. إن الوصول إلى حافة بغيضة كهذه، بما تنطوي عليه من تزايد أعمال استهداف النساء والأطفال لأنهم هم من يحملون بذور بقاء الأخر وقدرته على الاستمرار، وبما تنطوي عليه من انهيار احتكار الدولة لأدوات العنف، من شأنه أن يضفي شرعية أكبر على دعوة مدرسة كوبنهاغن للتوقف عن اعتبار أمن المجتمع الجماعات مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، حيث يصبح موضوعا مرجعيا للأمن قائما بحد ذاته ومستقلا عن أمن الدولة. تحدث معضلة الأمن المجتمعي عندما يتحول سلوك تحصيل الأمن لدى جماعة معينة – خاصة إذا كانت أقلية في المجتمع – إلى سلوك (شبه) إبادي تجاه الجماعات الأخرى. وحسب باري بوزن، يكمن السبب الأساسي في تطور معضلة الأمن المجتمعي عندما يتم تسييس الإطار السوسيوتاريخي للعلاقات بين الجماعات، بحيث يصبح استخدام التاريخ الطريقة الأساسية المتاحة أمام جماعة معينة لتقييم المضامين العدوانية / الهجومية الكامنة في شعور جماعة أخرى بهويتها، وما إذا كان هناك سجل تاريخي لنشاطات عسكرية هجومية عدوانية قامت بها الجماعة / الجماعات

الأخرى وما يحدث غالباً، للأسف، هو أن الظروف والسياقات التي يجري فيها مثل هذا التقييم عادة ما يدفع بالجماعة إلى الافتراض أن الجماعة /الجماعات الأخرى من المحتمل أن تشكل خطرا عليها أخيرا، ينبغي التوقف عند مفهوم الدفاع المجتمعي لدي مدرسة كوبنهاغن والمرتبط بدوره بمفهوم معضلة الأمن المجتمعي، حيث تولي المدرسة أهمية كبيرة لما تسميه اليات الدفاع المجتمعي الدفاع الجماعات عن هوياتها وعن بقائها الثقافي والسياسي، يعرف برايان مارتن الدفاع المجتمعي بأنه "المقاومة غير العنيفة للعدوان كبديل عن الدفاع العسكري العنيفاً ، وهو يشمل طيفا واسعا من الأساليب والأدوات مثل المقاطعة وأعمال العصيان والإضرابات والمظاهرات وإقامة مؤسسات بديلة وغيرها. غير أن هذه الأدوات تبقى فعالية على نحو محدود طالما أن بقاءها المادي / الوجودي غير مهدد، لأنها هنا تصبح مجبرة على الـلجوء للدفاع العسكري المسلح/ العنيف الذي قد يصل إلى حد التورط في إعمال الإبادة والتطهير المتبادل. فضلا عن ذلك، يبقى تماسك الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداء المحتملة من الجماعة / الجماعات الأخرى، وهو كذلك أمر ضروري لحماية هوية الجماعة وتعزيز قدرتها على إعادة إنتاج تلك الهوية.[1]

نظرية الأمننة:

تعد نظرية الأمنية الإسهام الأساسي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن، كما تعد أحد أهم مجالات البحث في البرنامج الذي يقوم عليه حقل الدراسات الأمنية النقدية اجرائيا، الأمننتية (securitization)، كما هو واضح من المصطلح اللغوي في حد ذاته، هي إضفاء طابع التهديد الأمني على مسألة هي في الأصل ليست كذلك، ويتم ذلك عبر عملية خطابية ،حيث يعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) الموضوع مرجعي ما (قد يكون الدولة، الفرد، الجماعة، أو الهوية). الهدف من أمننة مسألة ما هو شرعنة اللجوء إلى ترتيبات استثفائية الغاية منها تأمين الموضوع المرجعي السمهدّد من التهديدات المحدقة به، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة – المؤمنة – من نطاق السياسات العامة العادية إلى

---

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.344.

نطاق السياسات الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية الصناعة القرار.[1]

تقوم نظرية الأمنية على تصورين أساسيين للأمن: أولا، أن الأمن ليس واقعا موضوعيًا، لكنه لمجردا بناء اجتماعي. وكما لاحظ بوزان وآخرون، فإنه ما عدا التهديدات ذات الطابع العسكري، قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، فأي شيء يمكن أن يصبح تهديدا أمنيا بمجرد أن تعتبره النخب كذلك وتتكلم عنه على أنه كذلك. هذا ما يجعل التهديدات الأمنية ذات طبيعة ادائية، عندما تفرض النخب (الحاكمة) خطابا أمنيا أحاديا ، سواء فعلت ذلك بسبب اسوه إدراك مسألة ما على أنها تشكل تهديدا ما، أو فعلت ذلك خدمة لأغراض ذرائعية !محضة، أو ذات طبيهة بينذاتية (InterSubjective)، عندما يتشارات مختلف القوامل داخل المجتمع نفس الخطاب بشأن اعتبار مسألة ما تهديدا أمنيا ثانيا، أن الأمين عبارة عن ممارسة خطابية. وفي هذا الشأن، يجادل ويفسر بأن الاستعانة بنظريات اللغة تمكننا من (إعادة النظر إلى الأمن باعتباره فعلا من أفعال الخطاب، فالأمن لا يشكل إشارة للإحالة إلى تهديدر ملموس، لأن التكلم عن الأمن) اهو في حد ذاته الفعل ، أي بمجرد أن يبدأ ممثل الدولة في التكلم عن وجود "تهديد للأمن، فهو يقوم بنقل شيء ما إلى قطاع محدد للسياسية السياسة العليا للدولة)، ومن ثم يعطي للدولة الحق في استعمال كل التدابير الأمنية اللازمة للتعامل معه كتهديدر أمني وشيك. هذا يعني أن التهديدات الأمنية لا توجد بشكل سابق على الخطاب الذي يقدمها على أنها كذلك.

بعبارة أخرى، التهديدات الأمنية لا توجد بشكل موضوعي خارج اللغات، والأفكار، والهويات، والخطابات التي تتبناها الفواعل بمختلف أشكالها (سنعود إلى مسألة تعدد الفواعل التي تقوم بعملية الأمننة)، فالهجرة، التعددية الثقافية، المخدرات، الأوبئة، أو المطالبة بحقوق /حريات معينة لا تشكل – موضوعيا – أي تهديدر أمني قبل البدء في التكلم عنها من قبل فواعل معينة – على أنها كذلك. تتشكل عملية الأمننة من ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول هو السموضوع المرجعي للأمن، وهو الموضوع الذي يحال إليه على أن وجوده (أصبح)

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.345.

عرضة للتهديد الأمني الموضوع المرجعي للأمن هو الإجابة المباشرة على السؤال، من أما هو المهددة؟.[1]

العنصر الثاني هو الفواعل المؤمنينة (securitizing actors)، أي التي تتولى عملية الأمنية، وهي الفواعل التي تعمل على تقديم شيء ما على أنه مهدد وجوديًا، أو بتقديم شيء ما على أنه يشكل تهديدا أمنيًا وجوديا لموضوع مرجعي ما (قد تكون هذه الفواعل قادة سياسيين – رسميين أو غير رهيين، بيروقراطيات، مجموعات شفط ومصالح، أو فواعل غير حكومية)

هناك ملاحظة أساسية بشأن دور الفواعل المؤمننة، تكمن في أن النخب السياسية عموما، وخاصة تلك التي تقبع في دوائر السلطة الرسمية هي التي تملك المملحة (1) و القدرة على المبادرة بالأمانة أو تفعيلها لاحقا إذا لم تكن هي المبادرة بالفعل هذا ما يضفي نوعا من الانتقائية على مضامين التهديدات الأمنية، حيث تتولى النخب السياسية الحاكمة ويشكل انتقائي تحديد ما لمن يشكل تهديدا وما من لا يشكل تهديدا، يمكن تفسير هذه الانتقائية، كما أشرنا في فقرة سابقة ، من خلال عامل سوء الإدراك أو من خلال عامل المصلحة الذاتية العنصر الثالث هو فعل الخطاب (speech act)، أي الخطاب الذي توظفة الفواعل المؤمننة لإقناع الجمهور بأن موضوعا مرجعيا ما مهدد وجوديًا. ينبغي التأكيد، هنا، على أن نجاح عملية الأمنية يتطلب أن لا يقتصر تداول الخطاب على النخبة السياسية الحاكمة، فمن الضروري أن يتم تداوله بين مختلف النخب الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع. ولا ينبغي أن يكون التداول فعلا محايدا ، بل ينبغي أن ينطوي على القبول، وهو شرط ضروري النجاح مسعى الأمننة. إن الخطاب الذي يتضمن تقديم مسالة ما على أنها تهديد أمني وجودي لموضوع مرجعي ما لا ينطوي في حد ذاته على الأمنية، إذ من الضروري أن يقبل بمضمون الخطاب، ومن ثم يقتنع بأن تلك المسألة فعلا تشكل تهديدا أمنيا وجوديا لذلك الموضوع المرجعي، قبول الجمهور بأمتنة مسألة ما ضروري من أجل شرعنة لجوء النخب السياسية الحاكمة إلى ترتيبات استعجالية، وتجاوز الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية الصناعة القرار، من أجل معالجة التهديدات) موضوع الأمننة.

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.346.

الا يقتصر إنتاج خطاب قادر على أمننة مسألة ما – حصرا – على التخب السياسية التي تتولى السلطة، لكنه فعل يمتد إلى كل من له القدرة على التكلم باسم موضوع مرجعي ما للأمن، والادعاء بأن هناك شيئا ما يهدد وجوده. بغض النظر عمن يبادر بالبدء في تسمية مسألة ما تهديدا أمنيا ، فإن التسمية تحول لاحقا ، يفعل التداول، إلى جزء من الخطاب (السائد داخل المجتمع بشان ضرورة التعامل بحزم مع التهديد.[1]

حتى لا يبقى المفهوم من الخطاب في نظرية الأمنية مبهما، يمكن القول بأن الخطاب هو نتاج للتعالق المستمر بين المضامين اللسانية (اللغوية)، النصية والسياقية، يتعلق اللساني بما يُقال على مستوى اللفظ الجملة، ويتعلق النصي بمبا يقال ايكتبه على مستوى النص، أما السياقي فيتعلق بالسياق الاجتماعي الذي يُنتج أو يُتداول (أ)و يسود فيها الخطاب.

يتحدث بوزان وآخرون عن وجود شروط في الخطاب من شأنها تسهيل أو إعاقة النجاح في عملية الأمنية. تقع هذه الشروط ضمن مجموعتين أساسيتين: شروط داخلية القوية نحوية) وشروط خارجية (سياقية اجتماعية) تتعلق الشروط الداخلية بمدى قوة الخطاب وقدرته على الإقناع، من خلال توظيف الرصيد اللغوي والنحوي في بناء "حبكة تتضمن الإحالة إلى تهديدي وجودي وشيك لا ينبغي التماطل في التعامل معه باستعمال كل الوسائل المتاحة، مع إبراز المخاطر الجسيمة للاستمرار في تجاهله. أما الشروط الخارجية فتتعلق بموقع سلطة الفواعل التي تقوم بفعل الأمنية ، وبالسياق الاجتماعي الذي تمارس فيه تلك الفواعل سلطتها من جهة، وبالسياق الاجتماعي الذي ينتج ويُتداول فيه خطاب الأمنية من جهة أخرى، يمكن هنا مثلا فحص مدى قدرة الخطاب على استدعاء مفردات وصور الخوف، العداء، (1)و الكراهية اتجاه فاعل ما أو مسألة ما، من خلال توظيف السجل التاريخي للعلاقة بين المجتمع وذلك الفاعل أو تلك المسألة.

يقدم مفهوم "الحالة الاستعجالية" إجابة على السؤال: لماذا تلجأ الفواعل إلى أمننة مسائل هي في الأصل مسائل غير أمنية؟ الإجابة هي أن أمننة فاعل ما أو مسألة ما تمنح النخب الحاكمة، التي تقبع في السلطة ، الحق و نقل ذلك تلك الفاعل المسألة من مجال السياسات العادية (الروتينية)" (normal politics)، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية،

---

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.347.

إلى مجال السياسات الاستشفائية الاستعجالية (emergency' politics)، حيث يتم تعليق العمل بهذه القواعد، وبذلك تحصل السلطة على حق معالجتها عسير إجراءات وأدوات استثنائية لم يكن مسموحا بها قبل القيام بعملية الأمننة.[1]

ويستند مفهوم "الحالة الاستعجالية أو "حالة الطوارئ إلى أعمال الفيلسوف الألماني كارل شميست (1888–1985) حول مفهوم السياسي كفعل استعجالي. حيث يجادل شميت بأن كل التعارضات، الدينية والأخلاقية والاقتصادية أو غيرهاا التحول الى تعارض معياشي إذا كانت قوية بما فيه الكفاية لجعل الناس يتوحدون (1) و ينقسمون فعليا لحول تشائية) صديق /عدو. إن المتعارض بين الصديق والعدو هو أشد التعارضات تطرفا، حيث يصبح العداء ملموسا كلما أصبح سياسيا واقترب من الحد الأكثر تطرفا، وهو ثنائية صديق عدو، وفي تعريفه للسيادة، يقوم شميت بقلب منطق فيبر التقليدي، معتبرا أن من يمتلك بالسيادة هو من يمتلك الحق في إعلان حالة الاستثناء وتعليق العمل بالإجراءات الديمقراطية وفرض حالة الطوارئ، وبالتالي فإن "السيادة هي التي تقرر حالة الاستثناء.

هناك ارتباط مفاهيمي، وممارساتي أيضا، بين الأمنية والتسييس، حيث يمكن ملاحظة أن الأمننسة تعتبر حالة متقدمة من التسييس، أو "النسخة الأكثر تطرفا للتسييس. المقصود الحرفي بتسييس مسألة ما هو إضفاء الطابع السياسي عليها. بالنسبة إلى بوزان وآخرين، كل مسألة (عمومية) يمكن وضعها على امتداد مسار، يظهر على شكل طيفي، حيث تكون في البداية غير مسيسة (بمعنى أن الدولة لا تتعامل معها ولا تُعدّ جزءا من النقاش العام) ثم يتم تسييسها (بمعنى أنها تصبح جزءا من السياسة العامة للدولة، بحيث تصبح تتطلبه من الدولة التعامل معها من خلال تخصيصها بقرارات و موارد معينة) ثم يتم أخيرًا أمننتها بمعنى أن يتم تقديمها كتهديد أمني وجودي مما يتطلب نقلها إلى مجال السياسة الأمنية للدولة وتبرير التعامل معها عبر إجراءات حالة الطوارئ.[2]

الارتباط بين الأمنتة والتسييس لا يعني بالضرورة أن العملية تأخذ دائما نفس المسار، وهذا ما يبرر ما يسميه بوزان وزملاؤه "فشل الأمنية عندما لا تنجح النخب الحاكمة في الدولة في نقل مسألة ما من مرحلة التسييس إلى مرحلة الأمنية. أصلا، في حالة عدم تسييس هنسالة

---

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.348.

[2] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.349.

ما، فإنها ستبقى خارج إطار الضيط المجتمعي الذي تمارسه الحكومة، وستبقى قابعة خارج حيز النقاش العام، ولا يتم المداولة بشأنها داخل المؤسسات الرسمية للدولة. أما إذا تم جلبها إلى الحير السياسي (مرحلة التعبييص)، فإن ذلك يعني أنها تحولت إلى مسألة حيوية بالنسبة لحفظ المصلحة العمومية للمجتمع. أما إذا بدا أنها أكثر أهمية من ذلك، بمعنى أنها أصبحت أكثر حيوية بالنسبة ليقاء المجتمع نفسه ، فإنه يتم إحالتها إلى الحيز الأمني (مرحلة الأمنية) مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة طارئة من دون التقيد بالإجراءات الاعتيادية (الروتينية) التي تتسم أساسا بالشفافية.

<u>نزع الأمننة:</u>

عملية نزع الأمنية (de–securitization) هي الحركة العكسية لعملية الأمنية، أي تزع طابع التهديد الأمني عن مسألة أمنية ما وإعادة نقلها من مجال السياسات الاستثنائية إلى مجال السياسات العادية ليتم التعامل معها وفقا للقواعد والإجراءات الديمقراطية، هناك على الأقل ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننسة: العمل على عدم الحديث عن المشكلات والقضايا باستخدام مفردات وإيحاءات ودلالات أمنية؛ إذا ما حدث وأن تمت أمنية مسألة ما، العمل على كبح الاستجابات وردود الأفعال والإبقاء عليها ما دون المستوى الذي تؤدي معه إلى إنتاج معضلة أمنية حادة؛ وأخيرا ، تعزيز مساعي إعادة نقل المسائل الأمنية نحو مجال السياسات العادية هذه الاستراتيجيات من شأنها أن تكرس الانطباع بأن الأمنية، خاصة إذا حدثت على نحو مفرط، ليست دائما أمرا إيجابيا ومرغويًا ، بل إنها غالبا ما تؤشر على فشل النخب في التعامل مع المشكلات والقضايا الملحة في المجتمع في نطاق السياسات العامة، وهو ما يعطي صناع القرار مجالا أوسع للتحرك والعمل في مناخ يتسم بقيود وإجراءات ديمقراطية أقل.

إذا كانت الأمنية فعلا خطابيا بالدرجة الأولى، كما تبين سابقا، فإن نزع الأمنية تقع بدورها ضمن أفعال الخطاب، لكن هذه الأخيرة تتم عبر إعادة سحب النقاش العمومي حول الهوية كقيمة مهددة يجب تأمينها والحفاظ عليها من حيز الخطاب الأمني المشكل للسياسات الاستثشائية، والابقاء عليه ضمن حيز الخطاب الروتيني المشكل للسياسات العادية.[1]

---

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.350.

يقترح جاف، هيوسمانس نزع أمننة الهجرة كنموذج لهذا المبحث من مباحث مدرسة كوبنهاغن. حيث يدعو إلى تبني استراتيجية خطابية بناءة يمكن أن تنتهي إلى إقناع الجمهور – عبر خطاي غير أمني بأن المهاجرين ليسوا مشكلة أمنية ولا يشكلون أي خطر وجودي على المجتمع وهويته، وعلى الصعيد الاقتصادي، هم لن يلتهموا وظائف المواطنين، بل على العكس من ذلك، يمكن أن يساهموا في زيادة ثروة المجتمع. كما يدعو هيوسمانس إلى بناء هذه الاستراتيجية على مبدأ سرد قصة المهاجر على نحو لا يعاد فيها إنتاج ما يمكن تسميته مأساة دراما الأمن. يمكن نزع الطابع الأمني بسرد قصة المهاجر وليس سرد مأساة /دراما الأمن، "فالمهاجر ليس مجرد مهاجر، لكنه شخص ما بهويات متعددة، امرأة، ومعلم، وميكانيكي، وأب، إلى آخره. المهاجر شخص مثله (...) مثل بقية المواطنين". فضلا عن أهمية أفعال الخطاب، يمكن التشديد أيضا على أهمية تمكين وتكريس حقوق وحريات الأقليات المرتبطة بممارسة الهوية وإعادة إنتاجها عبر أجيال الجماعية. يتعلق الأمر هنا بحرية استعمال اللغة، تلقين تاريخ الجماعة ومعتقداتها وأساطيرها، التحلي بمظاهر الانتماء للهوية كشكل اللباس ونمط العمران، التعبد وممارسة الطقوس الدينية بما في ذلك بناء وارتياد دور العبادة. تمكين مثل هذه الحقوق والحريات المرتبطة بالهوية من شأنه أن يقي المجتمع من أن يقع ضحية لمعضلة أمنية مجتمعية تهدد تماسكه وبقاءه.[1]

<u>المطلب الثالث:</u> <u>نظرية المركب الأمني الإقليمي</u>

<u>المستوى الإقليمي للتحليل:</u>

وفقاً لما تم ذكره آنفاً، أدت مفاهيم الأمن المجتمعي والأمنية إلى بناء نظرية المركب الأمني الإقليمي Regional Security Complex-RSC التي تحاول شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير الظواهر في العلاقات الدولية. ويعد المفهوم الرئيسي في المستوى الإقليمي من الدراسة كما قال بوزان و ويفر ، المركب الأمني"، الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة بعضها ببعض؛ أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية.[2]

---

[1] محمد حمشي، **المرجع السابق**، ص.351.

[2] فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.4.

تدل الفكرة الرئيسية للمركب الأمني كما يتضمنها كتابها السابق الذي يعود إلى سنة 1998 على أنه عملية مترابطة من الأمنية واللا أمنة من طرف الدول ،أما في كتابهما اللاحق "الأقاليم و القوة: بنية الأمن الدولي" فقد أضافا عن طريق فكرة المركب الأمني المستوى الإقليمي للأمن مستوى تحليلي الحقبة جديدة في العلاقات الدولية، وكأداة بارزة لدراسة السياسة الدولية، خصوصاً منذ نهاية الحرب الباردة. والفكرة الرئيسية لهذا الكتاب هي أن القوى المحلية لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب حماية الثنائية القطبية، وعدم وجود تنافس بين القوى المتعالية superpower. ومما يجادلان بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المتعالية الوحيدة وغيرها من القوى العظمى great powers (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وروسيا) ليست على استعداد للتدخل في الشؤون الأمنية خارج أقاليمها، وهذا بالنظر إلى قدراتها المحلية غير الكافية للمشاركة عسكرياً والدخول في منافسة استراتيجية في المناطق الهامة من العالم. لذلك، ليس لديها بديل سوى ترك القوى المحلية تتعامل مع القضايا العسكرية والاستراتيجية ضمن أقاليمها الخاصة .[1]

بالنسبة لبوزان وويفر (2003)، نظرية المركب الأمني الاقليمي تمكن العلماء من الحصول على فهم أفضل البنية جديدة في السياسة الدولية. غير أن استخدام هذا المركب يظل محدودة بالاقليمية وتوزيع القوة في الواقعية الجديدة، وبالأمنيّة في مدرسة كوبنهاغن. وما يجعل الأخيرة مختلفة عن الواقعية الجديدة، هو رفضها لبنية المستوى العالمي، وتشديدها على المستوى الإقليمي، مستخدمة في تحليلها أغاط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية، وبالتالي فإن للمركب الأمني الاقليمي جذوره البنائية ؛ بما أنه يوظف أنماط الصداقة والعداوة بين الدول، وأن تفسيرات الدول هي واحدة من العوامل المحددة في المستوى الإقليمي للتحليل.

وفقاً لمستوى التحليل في المركب الأمني الاقليمي، يشكل تمازج التاريخ والسياسة، والظروف المادية في كل إقليم أنماطاً معينة من الأمن وانعدام الأمن، وبالنسبة لبوزان وويفر، الأمن هو ما تصنعه الدول وفقا لأنماط الصداقة و العداوة وعلاقات القوة في كل مركب أمني إقليمي. بناءاً على ذلك، هناك أربعة مستويات في تشكيل المركب: الظروف المحلية لدول الاقليم (بما في ذلك نقاط القوة والضعف)؛ العلاقات بين الدولة والدولة التي تشكل ذلك

[1] فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.4.

المركب. العلاقة بين الإقليم والإقليم خصوصاً مع الدول المجاورة. وأخيراً دور القوى العالمية في المركب.

بعتقد بوزان ووفر (2003) أن نظرية المركب الأمن الإقليم توفر الأساس السليم للدراسات المقارنة في المستوى الإقليمي، كما تقدم بعض القوى للتوقع. وهما يجادلان بأن هذه النظرية هي بمثابة المستوى التحليلي الرابع المكمل لمنظور الواقعية الجديدة بشأن بنية النظام. وبناءاً على الموقف، أمن الدول ليس المستوى الوحيد للتحليل؛ فكل دولة تضع نفسها في مركز التحليل الأمني المستوى العالمى أيضاً وبأي معنى كلي، هو أبعد ما يكون عن الواقع؛ فمن غير الممكن تطبيقه من أجل القوى المتعالية على وجه التحديد فحسب، في المقابل تظل الأقاليم هي المستوى الذي تتصل فيه الجهات الفاعلة معاً، علاوة على أنها تمثل الموضع المناسب حيث يتفاعل الأمن القومي والعالمي.[1]

<u>**نظرية المركب الأمني الإقليمي ودور القوى العظمى والمتعالية:**</u>

لا ريب في أن أكثر التركيز الذي تستغرق فيه نظرية الأمن ينصب على العوامل الجغرافية. وهذا يؤكد بأن المستوى الإقليمي من الدراسة لا يعني اعتبار العالم بمثابة عالم لا مركزية الدولة mo state-centric ، ولكنه يسعى التوضيح أن الدول تبذل المزيد من التفاعل الأمني بين الدول المجاورة أكثر مما تبذله بين الدول التي تقع في مناطق متنائية. وبعبارة أخرى، يسبب الحوار تمديدات للسفر بسهولة أكبر، وهو ما يجعل منه أساساً لتشكيل المصالح في مناطق أخرى من العالم. وحدها القوى المتعالية هي من لديها القدرة على حيازة نطاق واسع لمصالحها في أنحاء المعمورة كلها. ومن المهم التذكير بأن قاعدة الجوار هي أكثر قابلية للتطبيق في القضايا الأمنية بدلاً من القضايا الاقتصادية (بوزان، و ويقر، 2003).[2]

في كل إقليم، تغلل واختراق القوى العظمى يحدث عندما يدعوها التنافس الإقليمي ضمنه لأسباب مثل توازن القوى. يتصل وجود قوى خارجية في الإقليم أو مركب الأمن الإقليمي بالأنماط الحلية والعالمية للأمن، وذلك هو ما حصل بين الهند وباكستان، بما أتاح الفرصة لحضور القوى العظمي في مركبهما الأمني في الحقيقة، أنماط الأمن تنبع من الموروثات

[1]. فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.6.

[2]فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **نفس المرجع**، ص.6.

والعوامل الأصلية في كل مركب أمني إقليمي، ولا يمكن للقوى الخارجية أن تؤثر عليه إلا في نظام القطب الواحد، لا سيما حينما تعتمد كل الدول المتنافسة في الإقليم على القوة المتعالية.

يوجد نوعان من المركبات الأمنية الاقليمية: "المعيارية / القياسية" standard و "المركزية" Centred . المركبات المعيارية هي بطبيعة الحال مركبات ويستفالية، وتمثل البنية الفوضوية خاصيتها المميزة. في هذا النوع من المركبات القياسية توجد قوى إقليمية مثل ايران، العراق، المملكة العربية السعودية في الخليج، والهند، وباكستان في جنوب آسيا، وجنوب أفريقيا في افريقيا. وهذا يسلتزم بأن وجود واحد أو أكثر من القوى الإقليمية، يجعل المركب احادي القطب أو متعدد الأقطاب. بيد أن الذي يجعل المكبات أحادية القطب من هذا النوع مختلفة عن تلك في المركبات المركزية هو أن ديناميات أمن الإقليم تشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية، وليس فقط عن طريق قوة واحدة من بين القوى الموجودة كما يحدث في المركبات المركزية. وفي الواقع، العنصر الرئيسي للسياسة الأمنية في المركبات القياسية يكمن في التفاعل بين القوى الإقليمية على أساس الصداقة والعداوة ؛ فهي تحدد شروطاً من أجل أعضاء آخرين من المركب الأمني الاقليمي، ولأجل التدخل من جانب القوى العالمية. [1]

إذا كان العضو في المركب هو قوة متعالية أو قوة مطلعي ، محينذاك يتعسل تشكيل المركب الأمني الاقليمي المركزي. ووفقاً لتوزيع القوة، توجد ثلاثة أشكال رئيسية من المركبات المركزية. الأول: محوره القوة المتعالية / الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية على سبيل المثال الثاني: محوره القوة العظمى، ومثاله روسيا في رابطة الدول المستقلة ؛ الثالث: محوره قوة إقليمية مثل الهند في جنوب آسيا (على الرغم من التحدي الذي تفرضه باكستان عليها باعتبارها قوة إقليمية هي الأخرى). الأحادية القطبية وحدها في الإقليم لا تشكل المركب الأمني الإقليمي المركزي؛ لأن الإقليم قد يكون أحادي القطب، ولكن لا يتم تحديد ديناميات الأمن في إطاره من خلال قوة أحادية القطب. في المركبات المركزية تحدد القوة الحاضرة ديناميات الأمن في الإقليم. ومن الممكن أن تتحول المركبات المعيارية إلى تلك المركزية أو العكس بالعكس، و هذا من خلال التغييرات التي قد تحدث في توزيع القوة، التشابه بين هذه الأشكال الثلاثة من

---

[1]فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.7..

المركبات المركزية يكمن في الطريقة التي تقيمن ما ديناميات الأمن في الإقليم، وسوء فهم هذه الديناميات الأمنية قد يضع البلدان في حالات حرجة، مثل ما حدث للولايات المتحدة في فيتنام، والاتحاد السوفياتي في أفغانستان.

هناك عاملين يمنعان من تشكيل المركبات الأمنية الاقليمية: عامل التغطية، والعوامل غير البنيوية. تشير التغطية إلى الوضع الذي تسيطر فيه قوة عظمى خارجية على الإقليم عسكرياً من أجل تحقيق مصالحها، وبالتالي وجود قوة عظمى يثبط تشكيل القوى المحلية للكيانات الأمنية الخاصة بها. من بعض الأمثلة عن ذلك: استعمار الدول الأوروبية لأفريقيا، وآسيا، والأمريكتين، فضلاً عن الوضع الذي كان سائداً في أوروبا خلال الحرب الباردة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحدث الوضع الأمني غير البنيوي في الإقليم الذي لا توجد فيه أي قوة محلية تعمل على تنظيم أنماط الأمن، وهذا يعني أن قدراتها قاصرة، ما يجعلها مكتفية بحدودها، وفي حال كانت هناك أي قوة محلية؛ فالعزلة الجغرافية تصعب من مهمة تشكيل الأنماط الأمنية الإقليمية. هاتين الحالتين قد تؤديان إلى تضخيم التاثير بالنسبة لبعضهما البعض. وبطبيعة الحال، يكون من المهم التذكير بان العزلة الجغرافية هي عامل مهم لا سيما فيما يتعلق و الجهات الفاعلة التي تتمتع بقدارات عالية، وفي هذا الصدد، وما يصلح الاستشهاد بجزر جنوب المحيط الهادئ كمثال على الوضع الأمني غير البنيوي.[1]

[1]. فخر الدين سلطانيو سعيد ناجي و رزا إختياري أميري، **المرجع السابق**، ص.7.

الـفـصـل الثانـي

المبحث الأول: إطار تعريفي للمنطقة المغاربية.

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي.

إن التسمية التي كانت تسند إلى المغرب العربي أو المغرب الكبير في المغرب باختصار، وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب وغيرهم، الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما اصطلاحا و يعد المغرب مصطلحا عربيا يترجم على أنه "الغرب" أو "بلاد الغروب" تاريخيا أطلق أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا و هي : ليبيا، تونس، الجزائر،المغرب و موريتانيا.[1]

فقد قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، ولعله اصطلاح فرضته ظروف الفتح الإسلامي، أما ما يمكن ملاحظتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فهو ظهور أسماء جديدة لمكونات الوطن العربي، الهلال الخصيب، الشرق الأوسط، الخليج الفارسي، شمال إفريقية ...الخ، وبالرغم من هذه التسميات التي قد تستند إلى تعليلات تمتلك جزءا من الموضوعية، فإن المغرب العربي يؤلف وحدة استراتيجية متميزة.[2]

ويشكل المغرب العربي متسعا جغرافيا متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول 25 درجة شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى 17 درجة غربا التي تمثل الساحل الأطلسي الموريتانيا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37 درجة شمالا أي بنزرت إلى 18 درجة جنوبا أي حدود الجزائر الصحراوية، على مساحة إجمالية قدرها5.997.326 كلم^2[3]، تتوزع على دوله كالتالي:

---

[1] عاشور عوالي، **الأمن الإقليمي المغاربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية**، مذكرة شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي –سعيدة–، ض.16.

[2] الصادق الخوني، **ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى في: بناء المغرب العربي**، (تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، 1983)، ص.59.

[3] محمد الجديدي، **الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي أفاق و مراحل بناء المغرب العربي**، (تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، 1983)، ص.11.

- ليبيا: 1.759.540 كلم2.
- تونس: 163.610 كلم2.
- الجزائر: 2.381.441 كلم2.
- المغرب: 446.550 كلم2.
- إقليم الصحراء الغربية: 213.420 كلم2.
- موريتانيا: 1.032.455 كلم2.

اعتبارا من سنة 2017، بلغ عدد سكان المنطقة أكثر من 100 مليون شخص.[1]

فالمغرب العربي يغطي حوالي 04 % من مساحة اليابسة في الكرة الارضية 20 % من مساحة القارة الافريقية، 40 % من مساحة العالم العربي.[2]

و يستند المغرب العربي إلى جل المقومات الوحدوية كاللغة و الدين و التاريخ المشترك و العرق و الأهمية الإستراتيجية.[3]

هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المصلحية، حيث تتنوع ثرواته الاقتصادية وتفاوت، إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة ، عن طريق الوحدة المنشودة والتي تعتبر مطلبا استراتيجيا لتحقيق أهداف مشتركة اقتصادية وسياسية.

ويشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال افريقيا عنصرا هاما، اذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جو استراتيجية موسعة ومرتبطة ، بدءا بالبعد المتوسطي وامتدادان الأوروبية شمالا ، والبعد الإفريقي جنوب، والبعد الشرق الاوسط شرقا، وأخيرا البعد الاطلسي عرب حيث تعتبر منطقة شمال | ريفيا محور تقاطع قارات افريقيا ، اوروبا وأسيا) مما يزيدها أهمية استراتيجية

[1] -، "**المغرب العربي**"، في: المغرب_العربي /https://ar.wikipedia.org/wiki .

[2] Djamel Eddine GUECHI, **L'Union Du Maghreb Arabe: Intégration Régionale & Développement Economique**, (Alger: Casbah, 2002), P.57.

[3] بن صيام بونوار، **المشكلة الأمنية في المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص.12.

بالغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لاسيما في موقع شمال افريقيا بالذات المتمحور بين عدة مجموعات اقليمية[1]، كما توضحة الخريطة التالية:



المصدر: جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014 ، مركز الجزيرة للدراسات، 26-05-2019، الموقع اللكتروني من: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014123112534947 7496.html

مؤشرات المغرب العربي:

تتميز منطقة المغرب العربي بتوع بيئتها الزراعية و تنوع المحاصيل النيلية و الحيوانية، وتمتد بلدان المغرب العربي على مساحة تقدر ب 468.8 مليون هكتار و تشكل الأراضي الزراعية المتاحة لاستغلال نسبة 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي و تبلغ 21% مليون هكتار.[2]

[1] هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ص ص.58.68.

[2] عاشور عوالي، **المرجع السابق**، ض.19.

و يسخر جنوب المغرب العربي بثروات باطنية هامة إذ يتوفر على مخزون هام و وافر من النفط و الغاز لطبيعي في ليبيا و الجزائر و تونس حيث يتوفر على احتياطي بترول يتجاوز 5 مليار طن و احتياطي غاز يزيد من 6000 مليار م3 حسب إحصائيات 2004، إضافة إلى مناجم الحديد و الفوسفات الموجودة في موريتانيا والمغرب الأقصى اذ يحتل المغرب العربي المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات، حيث تصل الحيطانه إلى أزيد من 6 مليار طن ، كما يتوفر على امكانيات مادية معتبرة، اضافة الى الثروة البشرية التي تمثل منها الشاب 90% و هي القوة الضاربة و المؤثرة في أي مجتمع.[1]

بطاقة تقنية للدول المغرب العربي:

تركيزنا في التعريف بالمنطقة المغاربية سينحصر في الدول التالية: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا.

1- **ليبيا:**

هي دولة تقع شمال إفريقيا، تقدر مساحتها:1.759.541 كم²، ويقرب عدد سكانها حوالي: 6.733.620 نسمة (2012) أي كثافة سكانية تقدر ب: 3،6 نسمة/ كم²، و يقدر ناتجها الإمالي المحلي ب: 50.9$ مليار دولار(2017)،و الناتج الإجمالي للفرد بحوالي: 19.631$. و إحتلت المرتبة: 108 في تقرير التنمية البشرية* لسنة 2017.

ليبيا لا تزال تواجه تحديات لا تعد ولا تحصى في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في أعقاب ثورة 2011. الفترة التي شهد النظام الاستبدادي إضعاف سلطة الحكومة المركزية ، مما تسبب في ظهور المطالبين المنافسين للسلطة السياسية ؛ تفتيت قطاع الأمن ؛ و انخفاض شديدة في الاقتصادية بسبب انخفاض إنتاج النفط والصادرات المرتبطة بكل من التدهور السياسي و الوضع الأمني وتراجع أسعار النفط. في حين أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا

---

[1] رضوان عيناد ثابت، "**تصورات حول المغرب الكبير**"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**" ، العدد6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص.46.

*مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب فيالعالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة.

(HDI) يصنفها في المرتبة 208 من 189 دولة أي 0.706. هذا الانخفاض في أداء مؤشر التنمية البشرية يشعر به الشعب الليبي بشكل أساسي من خلال انهيار الخدمات العامة ، وخاصة التعليم والصحة ، وارتفاع الأسعار من خلال التخفيضات لإعانات الغذاء والوقود ، وفقدان المأوى وسبل العيش المرتبطة بالنزاعات والإنعكسات الرئيسية في ضمان سلامة المواطنين وسيادة القانون.[1]

الوضع الاقتصادي في ليبيا غير مستقر. يمثل النفط والغاز عادة 70 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا. أثر انخفاض صادرات النفط من 60.9 مليار دولار أمريكي في عام 2012 إلى $50.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017، تأثيرا شديدا على الإعانات الحكومية ، مما أدى إلى تدمير الخدمات العامة ، لا سيما أنظمة الصحة والتعليم.[2]

منذ ثورة 2011 ، دخلت ليبيا في دوامة مدمرة لها عواقب في شمال إفريقيا والساحل ومنطقة البحر المتوسط بأكملها. لقد تسبب الصراع في مقتل ما يقرب من 30.000 شخص، ومنذ بداية عام 2015 ، أصبحت البلاد قاعدة إقليمية للجهادية. يتزايد عدد الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين في البلاد وفي البلدان المجاورة، كما أن غياب الدولة يوفر تضاريس مميزة للمنظمات الإجرامية، التي تتحكم في بعض الأحيان في مناطق بأكملها من الأراضي وتشترك في الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمهاجرين – يتزايد عددهم باستمرار.[3]لكن فقد التنظيم الإسلامي المتطرف "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضا بـ "داعش")، سيطرتها على "عاصمتها" في ليبيا، سرت، في ديسمبر/كانون الأول 2016. وفي يناير/كانون الثاني 2017، فرت قوات داعش المتبقية في بنغازي من المدينة. لا يزال مقاتلون مرتبطون بداعش في مناطق جنوب سرت وبني وليد.[4]

تعقيد الحرب الحالية يأتي من حقيقة أن ليبيا تواجه بالفعل تراكب النزاعات. على المستوى الوطني ، تتداخل المواجهة بين النخب القديمة والجديدة جزئيًا مع الانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين ، ولكنها تجد جذورها في التنافس الاقتصادي بين مدن الساحل

[1] Executive Board of the UNDP, the United Nations Population Fund and the United Nations Office for Project Services, Country programme document for Libya (2019-2020), 29 June 2018,P2.
[2] UNDP in Libya,**The economic challenge**, On: http://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/about-us.html.
[3] Archibald Gallet, **"Les enjeux du chaos libyen"**, dans: Politique étrangère, été 2015, p.99.
[4]Human Rights Watch 2, **Libye Événement de 2017**, dans :https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420

المختلفة. منذ الثورة ، اتخذ هذا التنافس شكل عداء متزايد بين كوادر النظام القديم والثوار ، منذ عام 2013 لتبدو وكأنها صراع مسلح.[1]

على المستوى الدولي ، أصبحت ليبيا الآن جبهة تعارض الجهادية الدولية للقوى العلمانية في المنطقة. وقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالدم وجوده في ليبيا وتونس ، مدعيا سلسلة من الهجمات والإعدام في أعقاب طريقة عمل نظيره العراقي. تشارك مصر والإمارات العربية المتحدة بشكل مباشر في النزاع إلى جانب حكومة طبرق ، بينما تدعم كل من قطر والسودان بعض الميليشيات الإسلامية في برقة. أصبح جنوب البلاد ، الذي يتمتع بحكم ذاتي فعلي ، ملجأ للعصابات المسلحة من جميع الأصول التي شاركت في مختلف الصراعات الإقليمية.[2]

2- **تونس:**

هي دولة تقع شمال إفريقيا، تقدر مساحتها: 163,610 كم^2 ، ويقرب عدد سكانها حوالي: 11.490.000 نسمة (2017) أي كثافة سكانية تقدر ب: 70.23 نسمة/ كم^2، و يقدر ناتجها الإجمالي المحلي ب: 40.26$ مليار دولار(2017)،و الناتج الإجمالي للفرد بحوالي: 4303.96 $. و إحتلت المرتبة: 95 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2017.

إبتداءا من ديسمبر 2010 قام الشعب التونسي بما يسما بثورة الشعب التونسي و الذي كان نبدة الحراك العربي حيث تجمع أهالي سيدي بوزيد على الفور لإدانة قلة العمل والحياة الباهظة. ثم تنتشر الثورة إلى البلد بأسره. تبدأ بعد ذلك حلقة من المظاهرات والقمع العنيف من قبل قوات حكومة بن علي التي تستمر حتى 14 يناير حيث تم طرد الرئيس بن علي وهرب إلى المملكة العربية السعودية. ثم من 14يناير إلى 23 أكتوبر 2011 طبق دستور حكومة مؤقتة برئاسة رئيس الوزراء محمد الغنوشي ، على النحو المنصوص عليه في الدستور. لتوجه نحو انتخاب الجمعية التأسيسية. بعد مظاهرات عديدة خلال يناير إلى فبراير، استقال أعضاء النظام السابق في الحكومة الانتقالية وغنوشي. في نهاية شهر فبراير تم تعيين حكومة جديدة ، تحت قيادة بيجي سعيد السبسي ، وهي لا تزال قائمة حتى تشكيل الحكومة الناتجة عن الانتخابات ، في ديسمبر 2011. و في مارس 2011 إنشاء في تونس، من قبل منظمات

[1]**Ibid**., p.100.
[2]**Ibid**., p.100.

المعارضة المختلفة ، للحماية العليا للثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المكلف بشكل خاص بتنظيم الانتخابات للجمعية التأسيسية في 23 أكتوبر 2011 حيث فاز حزب النهضة الإسلامي بـ 37٪ من الأصوات، حيث تم انتخاب المجلس التاسيسي ومنه تم تعيين السيد منصف المرزوقي رئيسا للجمهورية والسيد حمادي الجبالي رئيسا للوزراء.[1] وبعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية سنة 2014. تم انتخاب الباجي قائد السبسي رئيسا للجمهورية وتم منح الثقة لحكومة يرأسها الحبيب الصيد.

يكفل دستور 2014 العديد من الحقوق المدنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الأساسية، ولكنه لم يُلغ عقوبة الإعدام، رغم أن السلطات لم تطبقها منذ بداية التسعينات.حققت السلطات بعض التقدم في ملاءمة التشريعات مع الدستور. على سبيل المثال، يضمن دستور 2014 استقلالية القضاء وينص على إنشاء "المجلس الأعلى للقضاء"، ومن مهامه تعيين القضاة والإشراف على مسائل التأديب والترقيات المهنية. في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، اعتمد البرلمان قانونا يُنشئ المجلس الأعلى للقضاء، وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016، انتُخب 33 من أصل 45 عضوا فيه من قبل زملائهم (قضاة، محامون، عدول، وأساتذة قانون)، وهو تحوّل جذري مقارنة بنظام بن علي حيث كانت الحكومة هي التي تعيّن القضاة، ما تسبب في تقويض استقلالية القضاء). نصّ الدستور على إنشاء محكمة دستورية لها سُلطة النظر في دستورية القوانين، وإسقاط القوانين التي لا تتلاءم مع معايير حقوق الإنسان المكفولة في الدستور. في 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، تبنى البرلمان قانونا يُنشئ المحكمة الدستورية، ولكن حتى كتابة هذا الملخص، لم تُنشئ السلطات المحكمة بعد، ولم تعيّن أعضاءها.[2]

تضاعف النمو الاقتصادي تقريبًا في عام 2017 إلى 1.9٪ ، حيث نمت الثقة نتيجة للتحسينات الأمنية والتقدم الأول الذي أحرزته حكومة الوحدة في تنفيذ السياسات والإصلاحات. الاستثمار والصادرات ، ومع ذلك ، ظلت فقيرة. من المتوقع أن يصل النمو إلى 2.4٪ في عام 2018 نتيجة للحصاد الجيد والانتعاش في التصنيع والسياحة. لكن لا يزال معدل البطالة مرتفعًا ، حيث يبلغ 15٪ ، ويؤثر بشكل خاص على الشباب والنساء وسكان المناطق الداخلية.

---

[1] PNUD Tunisie, **Histoire**, dans : http://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/countryinfo/
[2] Human Rights Watch, **Tunisie Événement de 2017**, Constitution, dans : https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313451

وصل عجز الحساب الجاري إلى مستوى قياسي بلغ 10.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017. ظلت الصادرات مخيبة للآمال ، في حين زادت الواردات بسبب احتياجات البلاد من الطاقة المرتفعة ، وازداد الطلب القوي على السلع الاستهلاكية بسبب النمو السريع للائتمان ، وآثار انخفاض قيمة الدينار على أسعار الواردات.[1]

3- **الجزائر:**

هي دولة تقع شمال إفريقيا، تقدر مساحتها: 2،381،741كم2 ، ويقرب عدد سكانها حوالي: 41.06 مليون نسمة (2017) أي كثافة سكانية تقدر ب: 17.24 نسمة/ كم^2، و يقدر ناتجها الإجمالي المحلي ب: 170.4$ مليار دولار(2017)،و الناتج الإجمالي للفرد بحوالي: 13913.8 $. و احتلت المرتبة: 85 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2017. بزيادة قدرها 30 ٪. حيث تحتل الجزائر المركز الأول في القارة الأفريقية. شرعت البلاد في مشروع إصلاح كبير في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على خلفية الاستقرار من وجهة نظر الأمن.[2]

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين. وفي الواقع، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في البلاد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تباطأ النمو الاقتصادي للجزائر في 2017 من جراء حدوث تراجع طفيف في إنتاج النفط والغاز واستمرار تحقيق نمو متواضع في القطاعات الأخرى. وتفيد التقديرات أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 2.1% في 2017، منخفضاً من 3.3% في 2016. ويُعزَى هذا التراجع إلى التباطؤ في إنتاج النفط والغاز الذي يُقدَّر بأنه انخفض بنسبة 1.4% في 2017، بما يتناقض بشكل حاد مع البداية الديناميكية في الربع

---

[1] FMI, **Communiqué de Presse N° 18/232, Le conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l'article IV avec la Tunisie**, dans : https://www.imf.org/fr/News/Articles/2018/06/12/pr18232-tunisia-imf-executive-board-concludes-2017-article-iv-consultation

[2] PNUD Algérie, **Introduction**, dans : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo/

الأول من العام. وفي الوقت ذاته، لا يزال النمو خارج قطاع المحروقات ضعيفاً، حيث شهد انتعاشاً طفيفاً من 2.3% في 2016 إلى 2.5% في 2017.[1]

منذ إنهاء الاستعمار ، أدرك قادة شمال إفريقيا ، المختلفين عن بعضهم البعض ، أنفسهم حول الديمقراطية "النسبية" ، والكفاح العنيف ضد الإسلاميين والاستغلال المريح للإيجار. الانهيار الوحشي لبن علي ومبارك والقذافي دفع الجزائر إلى الخنق. لقد أصابت هذه الخطوة البلد جيدًا ، ولكن بعد بضع ومضات من إطلاق النار ، قامت هندسة الأمن الجزائرية بتوجيه الاحتجاج. ساعد الاستخدام المنهجي للإيجار السكان على العودة إلى الاسترضاء.

بمجرد الخروج من فترة الصدمة ، لم تفشل الحكومة الجزائرية في إدانة "المغامرات" السياسية الناتجة عن هذا الاضطراب. لهذا السبب تبنت الدبلوماسية الجزائرية قضية نظام بشار الأسد ، الذي واجه أيضًا تمردًا وثورة. بالنسبة للجزائريين ، كان الأسد وبلده هو الحصن الوحيد ضد انهيار الشرق الأدنى والأوسط ، واستيلاء جهاديي داعش عليه. كما وافقت الجزائر على سقوط جماعة الإخوان المسلمين المصرية وظهور جمهورية المارشال السيسي المصرية الجديدة. هذا الموقف لم يتغير حتى اليوم.[2]

4- **المغرب:**

هي دولة تقع شمال غرب إفريقيا، تقدر مساحتها: 710850 كم^2 (بما في ذلك الأراضي المتنازع عليها في الصحراء الغربية) ' ويقرب عدد سكانها حوالي: 35.74 مليون نسمة (2017) أي كثافة سكانية تقدر ب: 80.16 نسمة/ كم^2، و يقدر ناتجها الإجمالي المحلي ب: 109.139$ مليار دولار(2017)،و الناتج الإجمالي للفرد بحوالي: 3007 $. و إحتلت المرتبة: 123 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2017.

شرع المغرب في تنفيذ برنامج طموح للإصلاحات باعتماد الدستور الجديد في عام 2011. جعلت التطورات المختلفة مكانها في المرتبة 123 في التنمية البشرية في الترتيب العام لتقرير التنمية البشرية لعام 2016 لما مجموعه 188 دولة ومنطقة. بفضل مؤشر التنمية

---

[1]Banque Mondial, **La Banque Mondial en Algérie**, dans : http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

[2] Jean-François Daguzan, « **La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure** ? », Dans: Politique étrangère, Automne 2015, P.p.36.37.

البشرية (HDI) الذي بلغ 0.647 ، يعد المغرب من بين البلدان ذات متوسط التنمية البشرية ويهدف إلى أن يصبح مكانًا بين البلدان الناشئة. تحقيقاً لهذه الغاية ، قرر المغرب استكمال خطط التنمية القطاعية بدينامية تنموية إقليمية من خلال توطيد علاقاته مع أفريقيا. توج هذا التوجه الاستراتيجي في 30 يناير 2017 بإعادة دمج المغرب في الاتحاد الأفريقي.[1]

نظّم "الحراك"، وهو حركة احتجاج اجتماعية واقتصادية بدأت في منطقة الريف، شمالي المغرب، في 2016، العديد من المظاهرات الجماهيرية السلمية، إلى أن أدت حملة أمنية في مايو/أيار 2017 إلى اعتقال أكثر من 400 ناشطا[2].

ظلت المفاوضات التي ترعاها "الأمم المتحدة" بين المغرب و"جبهة البوليساريو" بشأن تقرير مصير الصحراء الغربية، التي يُسيطر المغرب فعليا على معظمها، متوقفة رغم زيارات هورست كولر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، للمنطقة. يقترح المغرب قدرا من الحكم الذاتي تحت سيادته، لكنه يرفض الاستفتاء على الاستقلال.[3]

في تحدٍ لجهود المغرب لكسب اعتراف دولي لضمه إقليم الصحراء الغربية من جانب واحد، قضت "محكمة العدل الأوروبية" في 27 فبراير/شباط بأن اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي لا تنطبق على المياه قبالة ساحل الصحراء الغربية، بسبب الوضع الخاص والمتميز الذي كفلته الأمم المتحدة لذلك الإقليم. وهناك اتفاقيتان جديدتان بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تم إعدادهما بالاستناد إلى القرار تشيران إلى فائدة سكان الصحراء الغربية والتشاور معهم، وهما بانتظار تصويت البرلمانين الأوروبي والمغربي[4].

5- **موريتانيا:**

هي دولة تقع شمال إفريقيا، تقدر مساحتها: 1،030،700كم2 ، ويقرب عدد سكانها حوالي: 4.27 مليون نسمة (2017) أي كثافة سكانية تقدر ب: 4.14 نسمة/ كم²، و يقدر ناتجها الإجمالي المحلي ب: 5.025$ مليار دولار(2017)،و الناتج الإجمالي للفرد بحوالي: 5.02 $. و إحتلت المرتبة: 159 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2017.

---

[1] PNUD Maroc, **Résultats**, dans : http://www.ma.undp.org/content/morocco/fr/home/countryinfo/
[2] Human Rights Watch, **Maroc/Sahara occidental, Evénement de 2018**, Liberté de réunion, violences policières et système pénal , dans : https://www.hrw.org/fr/world-report/2019/country-chapters/325419
[3] **Ibid.,** Sahara occidental.
[4] **Ibid.**, Principaux acteurs internationaux.

تم تصنيف موريتانيا كدولة متوسطة الدخل منذ عام 2011 واستمرت في تسجيل نمو اقتصادي قدره 5 ٪ في المتوسط خلال الفترة من 2012 إلى 2016. انخفض معدل الفقر من 42.0 ٪ في عام 2008 إلى 31.0 ٪ في عام 2014.[1]

موريتانيا بلد صحراوي أساسي ، حيث بها مناطق رعوية كبيرة و 0.5٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. وهي رابع أقل البلدان كثافة سكانية في أفريقيا.

في السلطة منذ عام 2008 ، تم إعادة انتخاب الجنرال محمد ولد عبد العزيز في عام 2014 لولاية ثانية وأخيرة. في عام 2017 ، ألغى استفتاء دستوري مجلس الشيوخ ، وأنشأ مجالس إقليمية للتنمية المحلية ، ودمج مختلف الهيئات في المجلس الأعلى للفتوى ونعمة اللجوء.[2]

<u>المطلب الثاني:</u> الاتحاد المغارب العربي.

<u>فكرة الاتحاد المغاربي:</u>

تعود جذور فكرة الاتحاد المغاربي إلى ما قبل الاستقلال، فقد تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في المغرب في الثالث من ابريل/نيسان 1958، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي خصوصًا المغرب، الجزائر وتونس، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. جاء اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في

---

[1] PNUD Mauritanie, **Le PNUD en Mauritanie**, dans : http://www.mr.undp.org/content/mauritania/fr/home/about-us/

[2] Banque Mondial, **La Banque Mondial en Mauritanie**, dans : http://www.banquemondiale.org/fr/country/mauritania/overview

1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. [1]

العوامل الداخلية و الخارجية للنشاة إتحاد المغرب العربي:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية أدت إلى نشاة الالحاد المغاربي.

1- العوامل الداخلية:

إضافة إلى مجموعة الدعائم و المقومات الطبيعية و الجغرافية التي شجعت على تقارب دول إقليم المغرب العربي، هناك أخرى من الظروف الداخلية التي فرضت عليها انشاء اتحاد المغرب العربي[2] منها:

التبعية الاقتصادية، حيث يعر في الاقتصاد المغاربي تبعية متعددة الأبعاد، غذائية و تكنولوجية و اخرى مالية، هذه التبعية أدت إلى عمر الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة و حماية أمنها، و نظرا للأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول المغرب العربي ، و بما ان مسالة التنمية الشاملة أصبحت من اهم اهدافها، لابد لها من التفكير في العمل التنموي الجماعي لتلبية متطلبات مجتمعاتها المتزايدة، وضمان استمرار الحلمها في ظل وجود عدة لكل اقتصادية اقليمية ودولية.

2- العوامل الخارجية: تتمثل في:

التوجه الدولي نحو الإقليمية، حيث أصبحت التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، حيث نجد أن الدول المتقدمة تسعى لتوسيع محيطها الإقليمي، فمثلا الإتحاد الأوربي يرغب في استغلال الإطار الإقليمي بإنشائه لتكتل ما بين دول أوربا و دول جنوب المتوسط، و في هده الظروف نشأ إتحاد المغرب العربي في عصر وصف بأنه عصر التكتلات المتوسطة و الكبيرة.[3]

---

[1] محمد عبدالرحمن عريف، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، في:https://diae.net/45173/.

[2] عن عائشة عاش ، **اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية الجامعة الجز اثر،2008، ص.27.

[3] عاشور عوالي، **مرجع سابق**، ض.30.

اعتبار قضية الصحراء الغربية حجر الأساس لاسترجاع العلم و الأمن في منطقة المغرب العربي، و يعتبر حلها في إطار إتحاد المغ المنطقة.[1]

عامل الأخطار الأمنية و الإستراتيجية و الذي يهدد استقرار المنطقة خاصة بعد تسرب ليبيا للعيد من الهجمات التالية من قبل أمريكا و ما ترتب عن اعتبار مياه خليج "سرت" مياه اليمية ليبية و هو ما تعارضه أمريكا، بالإضافة للاعتداءات الإسرائيلية على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها.

اضف الى ذلك عامل مهم و هو تازم العمل العربي المشترك خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 بين مصر وإسرائيل مما أدى إلى الانقسام و التصدع بين الدول العربية تفجر الحرب العراقية الايرانية و غيرها من المشاكل و الأزمات التي أفقدت الجامعة العربية فعاليتها.[2]

المشاكل والعقبات للنشاة إتحاد المغرب العربي:

في الواقع، يواجه اتحاد المغرب العربي صعوبات حقيقية بالرغم من مقومات التجانس بين بلدانه، وفي اعتقادنا أن الخلاف الجزائري المغربي حول قضيي الصحراء الغربية والحدود ليس المفتاح الأساسي لرصد واقع الجمود الذي يعرفه الاتحاد منذ 20 ديسمبر 1995، وهو التاريخ الذي تقدم فيه المغرب بطلب رسمي لتجميد أنشطة الاتحاد مؤقتا، بل يرجع أيضا إلى جملة من العوامل الموضوعية التي تبقى مسالة تفعيل الاتحاد مرهونة بتخطيها.[3]

1- المشكلات للنشاة إتحاد المغرب العربي:

*المشكلات الداخلية: و يمكن تلخيصها فيما يلى:

– تذبذب الإرادة السياسية لدى الأعضاء لتجسيد إتحاد المغرب العربي، وعدم إستعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك «إتحاد المغرب العربي»،

---

[1] صالح يحيى الشاعر ، **تسوية النزاعات الدولية سلمياء مكتبة مدبولى**، مصر، 2006، ص ص. 249،248.

[2] عاشور عوالي، **مرجع سابق** ، ض.31.

[3] توفيق حكيمي، **ملتقى العلاقات الأرو–مغاربية(الجزء الأول)**، في: Toufik_h3@yahoo.com.

مع الإشارة إلى أن الإرادة السياسية تعتبر العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي و سياسي جهوي.

- إختلاف النظم التجارية و السياسات المالية و النقدية.
- عدم تنسيق و توحيد التعريفات الجمركية.
- عدم قابلية عملات البلدان المغاربية للتبادل فيما بينها (إلا عبر عملة أجنبية).
- ضعف وسائل الإتصال الحديثة و إنعدام المعلومات، مما يؤدي إلى ضياع فرص حقيقية أمام رجال الأعمال و المستثمرين للقيام بالعمل المشترك و توسيع التبادل التجاري.

*المشكلات الخارجية :

و تكمن في موقف الدول الكبرى و على رأسها الدول الأوروبية حيث لا تحبذ قيام هذا الإتحاد، و ترى فيه ما يضر و ينقص من مصالحها و نفوذها بالمنطقة، و تفضل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي بشكل انفرادي حيث ظل التعاون الأوربي مع دول المغرب العربي يتم دوما عبر اتفاقيات ثنائية ، السوق الأوربية المشتركة (الإتحاد الأوروبي حاليا) من جهة و إحدى الدول المغاربية من جهة أخر. أول تلك الاتفاقيات كان عام 1969 بين السوق الأوربية المشتركة و تونس و السوق الأوربية المشتركة و المغرب، هدفه إنشاء منطقة حرة جزئية [3 ، [ثاني إتفاق للتعاون التجاري و المالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس و المغرب و الجزائر – على إنفراد –كان سنة 1976 ،و آخرها إتفاقية التبادل الحر بين الإتحاد الأوربي و تونس في جويلية 1995و مع المغرب في نوفمبر من نفس السنة ، على أن يتم التطبيق الكامل لمبادئ التبادل الحر بين الأطراف المتعاقدة في حدود سنة 2010.وهكذا تزداد الاقتصاديات المغربية انفتاحا على أوربا بينما تزداد انغلاقا على نفسها. كما نلمس موقف الدول الكبرى الرافض لقيام و بروز اتحاد المغرب العربي من خلال تحريك و إثارة الخلافات و التأجيل المستمر و المتعمد لحل بعض القضايا السياسية المطروحة على منطقة المغرب العربي، و على رأس هذه القضايا ، تسوية النزاع في الصحراء الغربية.[1]

---

[1] عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد إتحاد الغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، في: مجلة معهد العلوم الإقتصادية جامعة منتوري–قسنطينة–، عدد 10 سنة 1989،ص.ص.35.36.

2- العقبات للنشاة إتحاد المغرب العربي:

1. الخلافات الجزائرية الغربية:

تعد مسالة الحدود إحدى العقبات الأساسية التي تعترض المسار الوحدوي لبلدان المغرب : العربي، وجوهر المشكسة أن المغرب بصالت محدودة التي كانت قبل مجيء الاستعمار، في الوقت الذي تتمسك الحر الموروثة عنه، وقد كان هذا سببا رئيسيا لإقدام المغرب – دون سابق إنذار – على غزو مناطق قريبة من بشار و تيندوف في جويلية وأوت 1963، ويعد فشل الوساطة العربية حصل تصعيد عسكري خطير بين البلدين عرف بحرب الرمال أكتوبر 1963، أعادت التوازن المفقود بين الدولتين.[1]

وبالرغم من أن الطرفين قد وقعا على مجموعة من الاتفاقيات سنوات 1969، 1970 ، و1972 وكان من نتائجها اعتراف المغرب بالسيادة الجزائرية على مناطق تندوف مقابل الاستغلال المشترك لمناجم المنطقة، إلا أن صعود جبهة البوليساريو وخروج اسبانيا من الصحراء الغربية، قد فرضا واقعا جديدا استحال معه تطبيق الاتفاقات المبرمة، رغم أن الجزائر قد أبدت في أوت 2002 استعدادها لرفع مشكلة ترسيم الحدود إلى الأمم المتحدة.[2]

2 . مسألة الصحراء الغربية:

لظاهر أن قضية الصحراء الغربية هي الحجر الأساس في عقبات التي تحول دون التكامل المغاربي، حيث رفضت الجزائر اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 التي تنازلت اسبانيا بموجبها عن الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا، وظلت على موقفها تنادي بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 والقاضي بالقضاء على كافة أشكال الاستعمار، كما قطعت العلاقات الجزائرية المغربية فيما بين 1976–1988بسبب هذه المسالة، والموقف الجزائري اليوم هو أن الخلافات الجزائرية المغربية يمر حتما عن طريق تسوية مسالة الصحراء.[3]

---

[1] مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء (المغربية)

[2] توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، –

[3] مصطفى الخلفي، **مرجع سابق**، –

وقد كان لموافقة المغرب وجبهة البوليساريو على مقترح تقرير المصير في 30 أوت 1988، أثره الكبير في إحداث التقارب بين الجزائر والمغرب، نتج عنه عودة العلاقات الجزائرية المغربية و إعلان قيام اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 ،وهو التقارب الذي لم يدم طويلا بسبب إرهاصات تطبيق قرار الاستفتاء، ثم جاءت أحداث فندق أطلس آسني في مراكش في أوت 1994 لتلقي بضلالها على العلاقات الجزائرية المغربية وعلى مسار الاتحاد حتى اليوم، حيث تم غلق الحدود البرية بين البلدين، ودخل الطرفان في حالة شبيهة بالحرب الباردة حتى اليوم. [1]

3 . عدم الانسجام السياسي والإيديولوجي بين قادة الدول المغاربية: وهي نتيجة منطقية لتنوع أشكال النظم السياسية بين الملكية والجمهورية والجماهيرية، وكذا بفعل اختلاف التجارب التاريخية بين هذه الدول، وقد كشف الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990 عجز دول الاتحاد عن اتخاذ موقف مشترك في مؤتمر القاهرة بين مؤيد (المغرب (ومعارض (ليبيا) ومتحفظ (الجزائر وتونس) من قرار الجامعة العربية، و انضافت لذلك وضعية الحصار المفروض على ليبيا والذي كشف هشاشة الاتحاد وضرب مصداقية الطروحات الوحدوية بسبب خضوع مواقف كافة الدول للموقف الأميركي، مما حدا بليبيا إلى رفض تسلم الرئاسة الدورية للاتحاد من الجزائر في يناير 1994. [2]

. 4. ضعف الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي حيث لا تتعدى المبادلات التجارية بين دوله حدود الـ 04.%[3]

ميلاد اتحاد المغرب العربي:

إن ميلاد اتحاد المغرب العربي كان مع التوقيع على معاهدة مراكش 17 فيفري 1989 التي تعتبر الإطار السياسي و القانوني للاتحاد، ثم ذلك في الوقت الذي يعيش فيه العالم ميلاد نظام دولي جديد.

---

[1] توفيق حكيمي، **مرجع سابق،** –

[2] توفيق حكيمي، **مرجع سابق،** –

[3] توفيق حكيمي، **المرجع نفسه،** –

. إن مجلس رئاسة الاتحاد سجل أربع دورات للعمل المغاربي المشترك،وتوقف مع بروز المشاكل الجزائرية المغربية :

الدورة الأولى: تونس(22-21جانفي 1990)تركز العمل في هذه الدورة على المحاور التالية :

- إعداد برامج تنفيذية وبحث أربعة لجان متخصصة في ذلك و هي:

لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة الموارد البشرية، ولجنة البنية الأساسية .

- وضع المشاريع التنموية الاتحادية مع تدعيمها بعدة اتفاقيات:

سوق فلاحيه مشتركة،الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية، و إنشاء الوحدة الجمركية المغاربية عام 1995.[1]

الدورة الثانية : الجزائر (26-24 جويلية 1990) أولت قمة الجزائر أهمية خاصة لانجاز التكامل الاقتصادي على الصعيد المغاربي وقد اعتمدت القمة على القرارات التالية:

- ترشيد العمل الاقتصادي المغاربي المشترك و وضع ملامح إستراتيجية مغاربية للتنمية.
- المصادقة على مشروع قيام الوحدة الجمركية بين دول الاتحاد قبل نهاية 1995 .
- إبرام اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية.
- إبرام اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي.
- المصادقة على اتفاقية خاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.[2]

الدورة الثالثة: (ليبيا- رأس لانوق 11-10 مارس 1991 :(لقد درست هذه القمة عدة مشاريع أهمها:

[1] لرباع الهادي، "**المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، في: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 06 السنة:2015 ، ص ص.158.159.

[2] لرباع الهادي، **المرجع سابق** ، نفس المكان.

لمصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية، لجنة التأمين و إعادة التأمين، و المركز المغاربي للرعاية الاجتماعية .

الإضافة غلى إبرام العديد من الاتقافيات و المواثيق :

– الاتقاقيات: الاتفاقية التجارية و التعريفية، اتفاق البريد المغاربي، اتفاق في مجال التضامن الاجتماعي.[1]

– المواثيق: ميثاق العمل الاجتماعي، ميثاق لحماية البيئة، الملامح الكبرى لإستراتيجية التنمية.

الدورة الرابعة: (الدار البيضاء المغرب 16–15 سبتمبر 1991) :من بين النتائج التي أفضت إليها أعمال هذه الدورة، تحديد تونس كمقر لـ :

– المصرف المغاربي للاستثمار التجارة.[2]

<u>مؤسسات االتحاد المغرب العربي:</u>

1. **ألمانة العامة :** المقرها الرباط (المغرب)

تكون ألمانة العام التحاد المغرب العربي:

- أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثالث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- عدد كاف من الموظفين ينتدبهم ألمين العام قدر الحاجة من بين مواطني االتحاد على أساس الكفاءة والوالء ألهداف االتحاد والتوزيع العادل بين الدول ألعضاء ووفقا للوائح الداخلية لألمانة العامة.

تقوم ألمانة العامة بالمهام ألساسية التالية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة االتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل االتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

---

[1] لرباع الهادي، **المرجع نفسه**، نفس المكان.

[2] لرباع الهادي، **مرجع نفسه**، نفس المكان.

- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الستعانة وعلى وجه ألولوية وعند االقتضاء بالكفاءات المغاربية.

- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء االتحاد.

- االضطالع ب عمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه ألعمال.

- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي لالتحاد بما فيها وثائق المصادقة على االتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار االتحاد.

- العمل على التنسيق بين ألجهزة االتحادية المتخصصة في المجاالت إلعالمية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات إلحصائية والمرجعية عن الدول ألعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل االتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.

- ربط الصلة بألمانة العامة لجامعة الدول العربية وألمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة ألفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية ألخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة االتحاد.

- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة االتحاد.[1]

2. **مجلس الرئاسة:**

يتلف من رؤساء الدول ألعضاء وهو أعلى جهاز في االتحاد، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول ألعضاء

ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضاءه.

3. **مجلس الشورى:** المقره الجزائر

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي لالتحاد؛

[1] الموقع الرسمي لللإتحاد المغرب العربي، في: http://maghrebarabe.org/الأمانة-العامة/

• يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في االتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول ألعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. وقد أقر مجلس الرئاسة الترفيع من عدد أعضاء المجلس إلى ثالثين عضوا وذلك خالل دورته العادية السادسة. • يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

• يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل االتحاد وتحقيق أهدافه.

• يتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.[1]

4. **الهيئة القضائية:** المقرها نواكشوط

• تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثالث سنوات.

• تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

• تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات واالتفاقيات المبرمة في إطار االتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول ألطراف في النزاع.

• تكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

• تقوم كذلك بتقديم آلراء االستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.[2]

5. **ألكاديمية المغاربية للعلوم:** المقرها طرابلس

تهدف إلى:

• إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان االتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان ألجنبية.

---

[1] الموقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي، في: http://maghrebarabe.org/مجلس-الشورى

[2] الموقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي، في : http://maghrebarabe.org/ الهيئة-القضائية

- تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار االتحاد باعتبار الوسائل واإلمكانيات المتوافرة.

- تمكين الباحثين في االتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في األوساط العلمية والتقنية.

- الحد من هجرة األدمغة المغاربية إلى البلدان األجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج.[1]

6. **المصرف المغاربي لالستثمار والتجارة الخارجية:** مقره تونس

- تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي لالستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 10/3/1991م.

- يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج،

- إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفالحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية.

- تشجيع انسياب رؤوس األموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى االقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادالت التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.[2]

7. **جامعة المغرب العربي:** المقرها طرابلس

- تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها واإلمكانيات المتوفرة في كل منها.

- تهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجاالت ذات األولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.[3]

<u>أهداف معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي.</u>

[1] الموقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي، في : الاكاديمية-المغاربية/ http://maghrebarabe.org

[2] الموقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي، في: المصرف-المغاربي-للاستثمار-والتجارة/ http://maghrebarabe.org

[3] الموقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي، في: جامعة-المغرب-العربي/ http://maghrebarabe.org /

نصت معاهدة إنشاء االتحاد المغاربي على األهداف التالية:

1 .توثيق أواصر األخوة التي تربط األعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.

2 .تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.

3 .المساهمة في صيانة السالم القائم على العدل واإلنصاف.

4 .انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

5 .العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل األشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس األموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق األغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول األعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقالل كل دولة من الدول األعضاء.
- في الميدان االقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية واالجتماعية للدول األعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم اإلسالم السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه األهداف، خصوصا بتبادل األساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول األعضاء.[1]

[1] الموقع الرسمي لللإتحاد المغرب العربي، في: https://maghrebarabe.org الأهداف-و-المهام /

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية.

من الصعب تحديد مفهوم السياسة الخارجية، عام و شامل ينطبق على جميع الدول، و دللك بسبب تعقيد و تشابك أبعادها، و تتغير توجهاتها بتغيير ضروفها و أهدافها المرجوة لكن يمكن أخد تعريفات أكثر شمولية، و هي تعرف السياسة الخارجية بأها : "**المجموع الكلي للخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء سياستها الخارجية**"[1] ، وعلى أنها : " **الهدف المباشر مجموع الأفعال المتخذة من قبل الدولة ، في إطار جهودها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية**"[2] ، وفي تعريف آخر للسياسة الخارجية بحد أنهما :" **مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول ، وسلوكياتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، لتحقيق مصالحها ، وأهدافها الوطنية ، وحماية** أمنها وسلامتها [3]". من ناحية أخرى ، يميل بعض الدارسين إلى تعريف السياسة الخارجية ، على أنها مرادف الأهداف وسلوكيات الدولة في المحيط الخارجي ، إلا أن بعض الأهداف الخارجية تظل مجرد رغبات ، لم تخصص لها موارد لتطبيقها ، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية ، تتضمن عناصر أخرى أكثر من أن تكون مجرد بمجموعة من الأهداف.[4]

لدللك سنقوم بتحديد السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها الإقليمية مع دول المغرب العربي في هدا المبحث.

المطلب الأول: تاريخ و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية.

تاريخ الدبلوماسية الجزائرية:

كل سنة في شهر أكتوبر عائلة الدبلوماسيين الجزائريين يحتفلون بذكرة إنشاء وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية المستقلة. حيث في أكتوبر 1962، مجموعة صغيرة من قدماء جبهة التحرير الوطني، قاموا بإنشاء مع **محمد خميستي،** أول وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية

---

[1] عامر مصباح، "**صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط**"، مجلة الدبلوماسي، العدد:37، السنة 2007، ص.41.

[2] عامر مصباح، **نفس المرجع.** ص41.

[3] بطرس غالي و اخرون، **المدخل إلى علم السياسة** ، (ط.7، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984)، ص.351.

[4] Frédéric Charillion, Politique Etranger : Nouveaux Regards, Presse de la Fondation National des Sciences Politiques, Paris, France, 2002, P.13.

لأول حكومة جزائرية مستقلة. حيث منح رئيس **أحمد بن بلة** بعض المكاتب في ممر بالطابق الثاني من قصر الحكومة، لتلك المجموعة صغيرة. [1]

و من 1962 يبدأ مشروع بناء دولة تهدف إلى إسترجاع ثرواتها، التطور في شتا المجلات و، ذللك بتفكير إشتراكي مثالي(الغير ماركسي). هذا ما سوف تبنى عليه دبلوماسية البلد، مع **بن بلة**، تم إبتداءا من جوان 1965 تحت رعاية **بومدين**، مع **عبد العزيز بوتفليقة** على رئس وزارة الشؤون الخارجية. و منح الرئيس **بومدين** حرية تامة **لبوتفليقة** و وكله جميع شؤون السياسة الخارجية. حيث إستغل الفرصة لتوفيق دبلوماسية البلد، مع معلومات جيوسياسية، ميراث الكفاح ضد الاستعمار و طموحاتنا المشروعة.[2]

السياسة الخارجية للجزائرية خلال 20 سنة بعد الإستقلال كانت تحمل رسائل شرفية للشرعية الثورية، و تأقلمت مع ظروف تطور العلاقات الدولية، اللتي تزامنت مع الرئيسين، حيث هذه السياسة الخارجية بقيت وفية لأهم النصوص الأساسية من الثورة(بيان أول نوفمبر 1954، بيان طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، دستور 1936 و دستور 1976).[3]

كل **من بن بلة** و **بومدين** كان لديه توجه خاص في السياستهما، حيث تبنى **بومدين** نهج متسرع، متنبئ و منفرد أما بن بلة فقد تبنى نهج اخر و هو حدر، براغماتي و يحبد العمل الجماعي، و هذا إنعكس على سياستهما، حيث كان على **بن بلة** أن يحقق نجحات سريعة على الصعيد الدولي للبقاء في الحكم، و بعده **بومدين** شجع تطور البلاد و بناء دولة، حيث هذه الأخيرة كانت الأولية المطلقة.[4]

كان بن بلة متأثر كثيرا بمستشاريه المصريين. أما **بومدين** كان وطني، حيث كان يخضع لكل تحالف خارجي يساهم في بناء الدولة الجزائرية. و طموحه ال وحيد في المشرق كان تحرير فلسطين. و في ما يخص المغرب أجل المشروع إلى ما بعد أي بعد إصلاح الجزائر و استرجاع كل قدراتها و بناء دولة حسب تصوره على ما يجب أن تكون حيث كان يقول:

---

[1] Abdelkader Bousalem**, Regard su la Diplomatie Algérienne**, Casbah Editions, Alger, 2005, P17.
[2] **Ibid**., P.P.19.20.
[3] **Ibid**., P21.
[4] **Ibid**., P21.

"le développement est une politique et la politique est un développement. Si nous réussissons dans ce domaine, tout les autres problèmes ne seront que secondaires".[1]

لقد برزت الكفاءة والقدرة الذهبية للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، وخاصة إبان حكم الرئيس الراحل **هواري بومدين**، حين أطلقت مبادرتها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة سنة 1973، وخلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل 1974 أكد الرئيس بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا وانسجاما ومواصلة مسار الدبلوماسية الجزائرية بالإنجازات على المدى البعيد.[2]

و تعتبر الجزائر محرّك أساسي، ورائدة لسياسة حركة عدم الانحياز في هذا الملف، وكانت مواقفها أيضا معارضة للاتحاد السوفياتي سابقا، الذي لم يكن يؤيد بعض من مبادراتها كما شكلت مسألة النفط إحدى نقاط الخلاف البارز مع البلدان الغربية، فضلا عن تأميم ثرواتها المنجمية والطاقوية، وقد مارست الجزائر لمدة طويلة سياسة طوعية وصريحة خاصة ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط، حيث كان لها تأثير بالغ فيما يتعلق باستعادة الدول النامية لثرواتها الطبيعية، وهو ما أدى إلى ظهور خلافات عميقة بين الجزائر وبعض القوى الكبرى منها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

في بداية السبعينات كانت الجزائر قبلة للحركات التحررية، وذلك ما لم تكن تستهدفه العواصم الغربية، وقد بدت الدبلوماسية الجزائرية أكثر عقلانية من خلال اعتمادها على النفس ومسايرتها للتطورات الدولية لكنها دخلت في دوامة من الضعف بسبب الأزمة الداخلية التي ألمت بها في بداية التسعينات وتركيز مجهودها على حث الدول في الغرب والشرق على تبني مقارباتها في مكافحة العنف.[4]

---

[1] **Ibid.,**P23.

[2] رحموني مجيد، **مساهمات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة –بجاية–،ص.24.

[3] صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، (Anep Editions ، الجزائر،2002)، ص.10.

[4] رحموني مجيد، **المرجع السابق**، ص.24.

بعد حكم الرئيس الراحل **هواري بومدين** في فيفري 1979 إتخدت السياسة الخارجية الجزائرية منعرج اخر أين أصبح إبتكار بطموح و إقتراب جديد مع مجموعة أخرى. و ذلك بغلق العديد من السفرات في القارة الإفريقية، و مطالبة البلدان الصديقة بتسديد الديون.[1]

إتسمت هذه السياسة اللتي سميت من طرف **Nicole Grimaud** ب: " ***la politique des moyens***" حيث حاولت التقرب من أروبا و فرنسا خاصتا، بدعوة رسمية من الرئيس الفرنسي **Mittérand** إلى باريس مع مملكة المغربية، و دعوة **Georges Bush Senior** لرئيس **شاذلي بن جديد** إلى واشنغتن.[2]

لتنفيذ هذه السياسة الخارجية 8 وزراء تداولوا رأس الشؤون الخارجية من 1979 إلى 1999، بحيث كل وزير كان يتولى هذا المنصب حسب كفأته و أهذاف المرجوة.[3]

خلال العشرية السوداء كان هناك الكثير من المشاكل الداخلية منها الإرهاب لذا إختفت الجزائر من الساحة الدولية لتهتم بشؤونها الداخلية فقط.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اكتشف العالم النظر ة الجزائرية لظاهرة الإرهاب المبنية على صبحت محجا لمختلف مطالب سياسية ومرجعيات دينية، فعادت للدبلوماسية الجزائرية مكانتها أو البعثات للاستفادة من التجربة الجزائرية في حربها ضد الإرهاب من جهة ، وتطبيق مقتضيات العدالة الانتقالية و آلية المصالحة الوطنية من جهة أخرى، هذه المكانة الجديدة تزامنت مع مجهودات كبيرة بذلته ا الدبلوماسية الجزائرية لتحسين والارتقاء بصورة الجزائر في المحافل الدولية بعد غياب دام عشرية كاملة بسبب الأزمة الداخلية.[4]

<u>مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية:</u>

1-قانونيا:

يعتبر الدستور الجزائري المحدد الرئيسي لمبادئ وسمات السياسة الخارجية، وبالتالي طريقة عمل الدبلوماسية الجزائرية، كما أن هذه المبادئ ثابتة لا تتغير بتغير الأنظمة والرؤساء والقضايا، و ترتكز السياسة الخارجية للدبلوماسية الجزائرية على الأمن بمفهومه الموسع كأولوية

---

[1] Abdelkader Bousalem**, op. cit.**, P23.
[2] **Ibid**., P24.
[3] **Ibid**., 24.

[4] رحموني مجيد، **المرجع السابق**، ص.25.

وطنية أولى، وكذا تثبيت صورة الجزائر في الخارج إعادة وهو ما يعرف بالدبلوماسية العمومية.[1]

- بيان أول نوفمبر 1954:

يعد بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة إعالن رسمي عن اندالع الثورة التحريرية بهدف تحقيق االستقالل والدفاع عن حق الشعب الج ازئري في تقرير مصيره، حيث أسس لمجموعة من المبادئ الموجهة للخارج:

: 1 –تدويل القضية الجزائرية.

. 2 –تحقيق وحدة شمال إفريقيا ببعدها العربي واإلسالمي.

. 3 –من خالل ميثاق األمم المتحدة ، التأكيد على التعاطف اتجاه جميع الدول المساندة للقضية.[2]

- **ميثاق الصومام 1956:**

لقد أريد من هذا الميثاق العمل على تنظيم عام للثورة من خالل مبادئ القيادة واإلستراتيجية المتبعة للعمل الثوري، وكسب دعم دولي للقضية الجزائرية وذلك بالتأكيد على التمسك بمبادئ بيان 1 نوفمبر 1954.

1 –العمل على تدويل القضية الجزائرية و تحقيق وحدة مغاربية ألن الهدف هو تقرير مصير الجزائر و تنفيذ المواثيق المشتركة مع الدول المغاربية.

. 2 –الدعاية الستقالل الجزائر.

. 3 –تذكير العالم بمواثيق حق الشعوب في تقرير المصير، واحت ارم حقوق اإلنسان.

. 4 –كسب التعاطف الدولي أو على األقل تحييده.

---

[1] محمد الامين بن عائشة ، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتيجية (دراسة حالة مالي)**، جامعة الجزائر .03، ص107.

[2] صالح فركوس . **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية االستقالل.** (عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.)ص .431.

. 5 –االعتراف باستقالل الجزائر وسيادتها في جميع المجاالت، بما فيها الدفاع والعالقات الخارجية.[1]

- **ميثاق طرابلس 1962:**

تقر ر في الفترة الممتدة ما بين ماي _ جوان 1962 حيث تمت المصادقة على ميثاق طرابلس الذي يعد اللبنة األساسية للدولة الجزائرية المستقلة في مختلف المجاالت السياسية، االقتصادية 2 واالجتماعية ، ليعلن فيه تبني النموذجين االشتراكي والحزب الواحد.[2]

1 –التعريف بالثورة التحريرية لدى الرأي العام في الخارج.

2 –دعم التضامن للكفاح ضد االمبريالية واالستعمار قديمه وجديده.

3 –التضامن مع الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا الالتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقاللها ونموها الإقتصادي والنضال في حركة عدم االنحياز.[3]

وكخالصة للمطلب األول أن ما ميز مواثيق الثورة التحريرية هي البعد الثالثي للمبادئ األساسية.

1. بعد تحقيق االستقالل الوطني.
2. بعد التأكيد على حق تقرير المصير.
3. بعد الوحدة المغاربية والعربية واإلفريقية.

كما ال يمكن أن نغفل تمسك الثورة التحريرية بمساندة القضايا التحررية والعادلة في العالم تأكيدا لسياسة المعاملة بالمثل مع مختلف الحركات و الدول المساندة للقضية الجزائرية، وهذا ما تأكد من خالل حضور جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي عن الشعب الج ازئري وكعضو م ارقب في مؤتمر باندونغ 1955 للحركة األفرواسيوية.[4]

---

[1] **ميثاق الصومام 20 أوت 1956.**

[2] احمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية. 2010)، ص.91.

[3] **ميثاق طرابلس 1962.**

[4] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2004) ص.75.

- دستور 10 سبتمبر 1963:

1 – مبدأ تحقيق االستقالل والحفاظ على السيادة الوطنية:

المادة 02 :

الجزائر جزء ال يتجزأ من المغرب العربي والعالم اإلسالمي فريقيا وا تتمثل األهداف األساسية للجمهورية 2 الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صيانة االستقالل الوطني وسالمة األراضي الوطنية والوحدة الوطنية.[1]

كذلك المواد (10 ،22 ، 13 ، 26)كلها نصت على نفس المبدأ .

2 – مبدأ حق تقرير المصير:

المادة27:

الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي واالقتصادي والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري.[2]

3 – مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

المادة 28:

الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التعاون الدولي ، العالقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتبني ميثاق األمم 1 المتحدة وأهدافه.[3]

- **<u>الميثاق الوطني 5 جويلية 1976:</u>**

بعد الميثاق الوطني 1976 من بين مواثيق الدولة الجزائرية، كما حملت فصال كامال عن السياسة الخارجية تكريسا لمبادئ حركة عدم االنحياز، ولعل أهم االقتباسات من الميثاق الوطني تلك المتعلقة بالباب الخامس الموجهة للسياسة الخارجية.

---

[1] دستور 10 سبتمبر 1963.

[2] المرجع السابق.

[3] نفس المرجع.

1 – مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية وتحقيق االستقالل الوطني:

"...إن سيادة الجزائر الخارجية مرآة عاكسة لسياستها الداخلية، تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجازئري وثورته مع السهر على مقتضيات الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية..." [1]

2 – حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تحقيق وحدة عربية و مغاربية:

"...الجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث متضامنة مع كل الشعوب في أسيا ، إفريقيا ، وأمريكا الالتينية من اجل التحرر السياسي ودعم استقاللها..."

"...لا تتحقق وحدة المغرب العربي إال إذا ساهم في انجازها الجماهير الشعبية، وفي طليعتها العمال والفالحون والشبان..."[2]

ومن خالل هذا المطلب فقد كرست الجزائر جهودها كحاملة لمطالب دول العالم الثالث بكل ما أوتيت من قوة، فعملت على مساعدة الحركات التحررية، حيث كانت غير منحازة، وأحيانا ثائرة من خالل الديناميكية والتصعيد في المطالب لدى الهيئات الدولية والتأكيد على ضرورة استحداث نظام اقتصادي دولي جديد يوازي اقتصاديات الدول المستقلة وضرورة التوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب وهذا من خالل المبادرة التي أطلقتها الجزائر في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء حكومات بلدان عدم االنحياز) الجزائر 1973 .)وبعد ذلك خالل الدورة الخاصة السادسة لألمم المتحدة في 1974 ،حيث أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة إعادة صياغة العالقات االقتصادية والعالمية لتكون أكثر اتزانا وأكثر انسجاما وقابلة للدوام على المدى البعيد بهدف تنظيم الساحة االقتصادية الدولية.[3]

- **دستور 22 نوفمبر 1976:**

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (الميثاق الوطني 1976)العدد 61 .30جويلية 1976. ص .934.

[2] . **نفس المرجع**، ص ص.938-93.

[3] بوديسة أحمد، **الثبات و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط ال إقليمي 2011-2015**، شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، ص16.

وذلك من خالل تسليط الرؤى للفصل السابع من هذا الدستور الذي عزز مبادئ ألمم المتحدة ومنظمة الوحدة اإلفريقية والجامعة العربية.

-1 عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق التعاون الدولي والوحدة المغاربية، العربية واإلفريقية. في المواد رقم (87،88 ،93).

المادة 93:

"يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العالقات الودية بين الدول أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسين للسياسة الوطنية".[1]

-2 المحافظة على الستقالل الوطني والوحدة الترابية:

المادة 91:

"لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".[2]

- 3 تعزيز السلم وألمن الدوليين:

المادة 89:

تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق ألمم المتحدة ومنظمة الوحدة اإلفريقية، والجامعة العربية عن االلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب ألخرى. تبذل جهودها لحل الن ازعات بالطرق السلمية". [3]

-4 مبدأ عدم االنحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

المادة 90:

"وفاءا لمبادئ عدم االنحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976)العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 ، ص.1308.

[2] **المرجع السابق**، ص.1308.

[3] **المرجع نفسه**، ص.1309.

[4] **المرجع السابق**، ص.138.

دستوري فيفري 1989 و نوفمبر 1996:

نظرا الحتوائهما على نفس المبادئ السياسية الخارجية، قمنا بجمع بين دستوري فيفري 1989 و1996 مع تغيير في رقم المواد في دستور 1996 مقارنة بدستور 1989 ، مع العلم أن دستو ر 1996 هو المعمول به حاليا غير أنه خضع لتعديالت مست مواد متعلقة بالسياسة الداخلية ولم تطل مبادئ السياسة الخارجية.

1- المحافظة على االستقالل الوطني:

المادة 12:

" تمارس سيادة الدولة على مجالها البري ومجالها الجوي وعلى مياهها، كما تمارس الصالحيات التي يقرها القانون الدولي، على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع له".[1]

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

شارت إلى هذا المبدأ المادتان (25)و (27)من دستور 1989 والمادتين (26)و (28)من دستور .1996.

المادة 27 من دستور 1996 تنص على:

"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العالقات الودية بين الدول على أساس المساواة المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني ميثاق األمم المتحدة وأهدافه".[2]

- 3 حق الشعوب في تقرير مصيرها:

المادة 26 من دستور 1989 ،والمادة 27 من 1996:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحر ر السياسي واالقتصادي والحق في تقرير 3 المصير ضد كل تمييز عنصري".[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.138.

[2] **دستور 22 نوفمبر 1996.**

عليه من خالل التطرق إلى مواثيق ودساتير الدولة الجزائرية نلمس مدى تكريس الجزائر لهذه المبادئ كونها تتطابق مع مبادئ المنظمات الإقليمية والدولية مثل هيئة األمم المتحدة، والجامعة العربية، ويظهر ذلك من خالل الممارسة الفعلية والميدانية للجزائر من خالل مختلف القضايا المطروحة أمامها.

- التمسك بمبدأ تحقيق االستقالل الوطني والسيادة الوطنية: حيث كان بارزا من 1963 إلى 2015 مثال: استكمال استرجاع السيادة الوطنية على الثروات من خالل سياسة التأميمات للرئيس هواري بومدين وكذلك إعالن الحرب على المغرب سنة 1963.

- التمسك بمبدأ حق تقرير المصير: من خالل دعم قضية الصحراء الغربية . ودعم قضية انفصال البر وناي' عن "ماليزيا" ، تيمور الشرقية عن اندونيسيا ، وقضية "بليز' عن سورينام.[2]

-دعم القضية الفلسطينية واالتفاق مع الدول المصدرة للبترول (opep)بقطع إمدادات البترول إلى الدول الغربية الصناعية المساندة إلسرائيل في حالة عدم التراجع عن قصف غزة.

-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: من خالل الرفض القاطع للتدخل األجنبي لما حصل في الجزائر) 1992 -1999.

-تحقيق التعاون بالوسائل الدبلوماسية: من خالل وساطة الرئيس هواري بومدين في الن ازع الحدودي وا سنة 1973 ،انتهت بمفاوضات توصلت إلى اتفاقية تعيين الحدود سنة 1975 المسلح بين العراق ي ارن إلى جانب الوساطة الجزائرية لدى السلطات اإليرانية عام 1979 ،في قضية الرهائن األمريكيين 2 المحتجزين في السفارة األمريكية بطهران، ونجحت الجزائر في إطالق سراح الرهائن [3].

ومن خالل ما تم طرحه، فإن مختلف المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة ركزت على مجموعة من المبادئ المتمثلة في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير

---

[1] الجريدة الرسمية، (دستو ر فيفري 1989)، ص.234.

[2] . احمد الخميسي، "**الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية**".

[3] أمينة مزيان ايجر، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية" دراسة في العوامل والمتغيرات**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007، ص ص. 47-48.

المصير، وحل الن ازعات بالطرق السلمية والدبلوماسية، يبرز لنا التوجه السلمي للدبلوماسية الج ازئرية في إطار تعاملاتها مع مختلف القضايا الدولية المطروحة أمامها، ولعل أهم وساطة عملت على الوصول إلى حل تلك التي تتعلق باالتفاق الحدودي بين إيران والعراق وهذا تكريسا لمبادئها الرامية إلى تحقيق السلم من باب العروبة واإلسالم نظرا إلى االنتماء القومي والديني للجزائر.

2-مبدئيا:

ولقد اعتمدت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المت والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ، وهي المبادئ التي كرستها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهذا ما اعترفت به الجزائر في علاقاتها مع الدول المجاورة وه و ما صرح به الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 1981/10/20 لنواب المجلس الشعبي الوطني في أن الجزائر تعتبر جزء من الغرب العربي ، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول)3)الصحراوية، فهي تسهر عل ى تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي.[1]

- **<u>عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال:</u>**

لقد تم إرساء مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، لتجنيب دول العالم كوارث حقيقية. والأصل فيه هو احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال

(UTI POSSIDETIS JURIS)، الذي وضعته كل من إسبانيا وأمريكا ونص على عدم السماح باحتلال الأقاليم، ووجوب المحافظة على الحدود الترابية القائمة إبان حصول الأقاليم المستعمرة على استقلالها، مثلما صرح بذلك المجلس الفدرالي السويسري. هذا المبدأ لا يتعلق استثنائيا بنوع إقليمي من القانون الدولي، بل هو مبدأ عام يرتبط منطقيا بظاهرة تصفية الاستعمار أينما حلت.[2]

---

[1] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011 ،ص.28.

[2] بوزيد عائشة، "**الحدود الجزائرية بين الثوابث السيادية و المتغيرات الإقليمية**"، في: -، العدد: -، السنة:-، ص.105.

ولهذا كان تطبيق هذا المبدأ (UTI POSSIDETIS JURIS) تطبيقا اليا وفوريا بمجرد ما تظهر هذه الظاهرة (إشكالات الحدود في القرن العشرين في القارة الإفريقية، بعدما كانت قد ظهرت في أمريكا الوسطى والجنوبية في القرن التاسع عشر.[1]

وقد سارعت دول إفريقيا إلى الامتثال لهذا المبدأ بعزيمة وحسم وحكمة، فأقرته رسميا في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية"، ورغم وعي هذه البلدان أن هذه الحدود من صنع الاستعمار وغالبا ما كانت تتنافي والجغرافيا الطبيعية والبشرية لكنها رغم ذلك تعد واقعا وتجاوزه أن يفضي إلا إلى الفوضى والكوارث والحروب المدمرة.[2]

أما الجزائر فتستند إلى مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال المتيني أساسا على عقيدة "حدود الدم" التي سطرتها تضحيات شهداء الجزائر الذين حرروا بدمائهم كل شبر من أرض الجزائر.[3]

ومن بين أهداف مصادقة الجزائر على نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 28 جوان 1963 هو إغلاق باب الأطماع التوسعية، ولا أدل على ذلك من حرب الرمال التي واجهت بها الجزائر الخلاف الحدودي مع المغرب سنة 1963.[4]

- <u>**مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:**</u>

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عنصر ذا أهمية من مبادئ علاقات حسن الجوا ر والذي تضمنت عليه المواثيق الدولية والإقليمية ، ويعتبر مبد أ أساسيا ارتكزت عليه المقاومة الجزائرية وناضلت لفترة طويلة ضد الاستعمار في سبيل الحصول عل ى الاستقلال قبل وأثناء الثورة ،إذ التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحر ير الوطني بر حق كانت

[1] Albine Gael, **Sur un Nouveau Principe Général du Droit International : L'uti-posidetis**, LARAJ, Universit2 d'Angers, 2006, pp.74.94

[2] مصطفى وبادي محمد، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق**، (سوريا: دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1998)، ص.ص.72.74.

[3] بوزيد عائشة، **المرجع السابق**، نفس المكان.

[4] بوزيد عائشة، **المرجع السابق**، نفس المكان.

تعت الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التنازل عنها، و بذلك أصبحت الجزائر بعد استقلالها البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.[1]

كذلك يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ذات أهمية كبيرة لعلاقات حسن الجوار وذلك في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى ، التيّ تؤكد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 1973/08/05.

و قد اعترفت به بموجب اتفاقية الأخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وموريتانيا سنة 1983 ، وفي نفس الموضوع اعترفت الجماهيرية الليبية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

فيما يخص أما العلاقات الجزائرية المغاربية فطغى عليها جانب التوتر الذي دام قرابة 12 سنة والتي لم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلاّ بعد تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره وبذلك فإن الجزائر لم تح د من موقفها المبدئي، والمتمثل في ضرورة احترام شعوب المغرب العربي المجاورة لها ، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيره بنفسه.[2]

- **مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية:**

جاء المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر ب ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة في ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائلّ أك أيضا على العلاقات الدولية أو التهديد بها، كما أكد السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق.

و وفقا للمبدأ الأول المتمثل في ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة العلاقات الدولية فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد عنها نزاعات ومشاكل فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا يعني خلو علاقات الدول المجاو رة من المشاكل والنزاعات، ووجودها

---

[1] سليم العايب ، **المرجع السابق** ، ص.31.

[2] سليم العايب ، **المرجع نفسه** ، نفس المكان.

لا لكن استعمال القوة لحل يعني أنها علاقات حسن الجوار، هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين. وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي ويمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أ ا التهديد له دور مهم ا في تجميد النزاعات بين دول الجوار ، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار بين هذه الدول لم يؤدي الى استعمال القوة أو التهديد بها في حالة حدوث نزاع وفقا للمبد أ الثاني، وأن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسوية النزاع.

ولأن مبدأ حل النزاعات الدولية بين دول الجوار يتم بالطرق السلمية ون ، بذ استعمال القوة يعد شرط جوهريا في علاقات حسن الجوار،فإن الجزائر كانت حتى قبل حصولها على الاستقلال إلى التعاون وحل النزاعات حلاّ تنبذ استعمال القوة وتدعو إسلمي ،اسواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليم ية أو اللجوء إلى القضاء أو المنظمات الدولية.

ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية فقبل استقلال الجزائر أثير المشكل الحدودي مع الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء، ومنذ اللحظة الأولى من الاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء بلاإ القوة، غ على الر م من حدوث صدام مسلح بينها وبين المملكة المغربية لتوغل القوات المغربية في الراضي الجزائرية .[1]

لحل مال شكل الحدودي مع المغرب ، وهذا ما جعل توجه الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقيةّ وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجزائر تعد من الدول الإفريقيةّ التي تحبذ

---

[1] – بلقاسم لوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة الماجيستر في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 1994 ،ص.55.

الحل في الإطارّ الإقليمي ق صد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء لإ ى استعمال القوة لتجنب إلحاق لأضرار بأطراف النزاع.[1]

- **<u>مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:</u>**

نظرا لأهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في العلاقات الدولية، باعتباره ترجمة واقعية لاحترام سيادة الدول واستقلالها، فقد تبنتها معظم مواثيق منال ظمات الدولية والإقليمية، واعتبرته مبد آ أساسي ا في علاقات الدول وخاصة الأعضاء في تلك المنظمات .[2]

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة عل 2/7 ى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد نصت عليه كذلك العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية ، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت الجزائر ملزمة وداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تتأثر بما يجرى حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبرر يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة وفي حال الإخلال معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون به يؤدي الى نشوب النزاعات أين تخل الداخلية للدول وحق الدول في الدفاع عن حقها.[3]

إن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ مبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إ لاّ بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه الأ ، ولى في الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال ، حيث تقوم بحشد تعز الدفاع الشرعي يزات على الحدود مما يؤدي إلى إثارة الدول المجاورة ، وبالتالي تخلف حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار

---

[1] – سليم العايب ، **المرجع السابق**، ص.34.

[2] أميرة حناشي، **مبررات السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة،2007 –2008 ، ص– .

[3] سليم العايب، **المرجع السابق**، ص ص.35.34.

، أما الضمانة الثانية ففي الاعتراف بحسن الجوار فمعنى ذلك التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ، أما دون ذلك فلا يمكن أن تقوم علاقات حسن الجوار .[1]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية المغاربية.

أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية المغار بية محصلة لتأثير مجموعة مختلفة من المتغيرات أو المؤثرات الداخلية والخارجية وهي تلك المتمثلة في العوامل البيئية المؤثرة في السياسة المغاربية للجزائر، حيث لديها مشاكل حدودية مع معظم الدول المغاربية، فنتطرق إلى السياسة الخرجية تجاه دول المغرب العربي واحدة تلوى الأخرى.

الدبلوماسية الجزائرية تجاه ليبيا:

تسعى الدبلوماسية الجزائرية جاهدةً في إطار التنافس الإقليمي والدولي إلى إيجاد تسوية النزاع الليبي عبر الحوار بين الفرقاء الليبيين، فصناع القرار السياسي في الجزائر يدركون جيداً بأن الأزمة الليبية تمثل تهديداً مباشراً على حدود الجزائر وأمنها القومي، خاصة في ظل إنتشار الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي الذي يمثل هاجساً لجميع دول العالم اليوم، فإستمرار الأزمة الليبية يشكل تهديداً للأمن في المنطقة بأسرها، وقد يفتح الباب على مصرعيه لإحتمالات التدخل العسكري الغربي الذي قد تكون نتائجه سلبية ليس فقط على ليبيا، بل وعلى دول الجوار أيضاً، لذلك ترفض الحكومة الجزائرية التدخل الخارجي في ليبيا، وتقوم بدور أكثر فاعلية وواقعية لوقف الاقتتال في ليبيا، ودفع الأطراف الليبية نحو بناء مؤسسات الدولة، وفي هذا الإطار أحتضنت الجزائر جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة المناقشة ملفي تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومسودة إتفاق سياسي شامل بين الأطراف الليبية المتصارعة الذي قد يسهم في إخراج البلاد من الركود السياسي والفوضى.

مرت ليبيا بعملية تحول سياسي Political transition ، في عام 2011 في إطار التحولات السياسية التي شهدها المنطقة العربية، والتي لازالت الأوضاع السياسية والأمنية فيها غير مستقرة، وكان لها بالغ الأثر ليس فقط على الداخل البي، وإنما شملت أيضا دول الجوار، فتعارضت الرؤى الإقليمية والدولية بين مؤيد ومعارض لتلك التحولات. فدولة الجزائر وقفت منذ

[1] سليم العايب، **المرجع السابق**، ص.35.

اندلاع الأزمة الليبية في وجه إستعمال القوة العسكرية، وتحفظت في مختلف المحافل الدولية سواء في إطار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأفريقي على التدخل الأجني المسلح، وطرحت لمقاربة التقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ومحاولة إيجاد جو من التوافق والحوار السياسي.[1]

فمنذ إندلاع ثورات الربيع العربي Arab Spring ، في عام 2011، كان موقف الحكومة الجزائرية ثابث ولم يتغير، حيث رأى بأن التغيير الثوري سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ونشر الفوضى وتأجيج نيران التطرف الإسلامي، بل صورت بعض الإنتفاضات العربية كمشروع مدير من قبل قوى خارجية لإعادة تشكيل النظم السياسية في شمال أفريقيا، وقد حذر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه في 14 أبريل 2012، بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بل إن الديمقراطية مثل التنمية، لا يمكن أن تعطي كهدية أو نستورد[2]، وتتلخص دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1- **دوافع أمنية وإستراتيجية:**

أن دوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي بستند أساساً على دوافع أمنية وإستراتيجية، تحفظ أولاً للجزائر أمنها القومي وإسقرارها الداخلي، فالتحولات السياسية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في تونس بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة الليبية لتأمين حدودها مع ليبيا بعيداً عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول العربية الأخرى، وللحد من الإرهاب وتمدد داعش في ليبيا الذي خطره سيطال دول الجوار كذلك.

2- **دوافع مكافحة الإرهاب:**

إن مكافحة الإرهاب شكل أحد دوافع سعي الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سريع للأزمة الليبية نقد شكر الهجوم الإرهاب على قاعدة الغاز في عين إمناس في عام 2013، قديداً خطير لقطاع إستراتيجي يوم الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تطلب إعادة وضع إستراتيجية

[1] – آمال مرابطي، **الدبلوماسية رائدة في تسوية الأزمات**، في: https://www.djazairess.com/echchaab/46843

[2] - Anouar Boukhars. 2013. Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring. On : https://carnegieendowment.org/

أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات التي عرفت تطور كبيراً وسريعا، بسبب الإنفلات الأمني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبية على الحكم في إنتشار السلاح، حيث يعتقد أن التمرد والإنفصال في مالي مصدره السلاح الليبي، الذي كان عورة الطوارق الذين حاربوا إلى جانب نظام القذافي، بالإضافة إلى التجارة غير الشرعية للملاح في الساحل، وهو ما هدد الوحدة الترابية لدولة مالى والجرائر ونيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال.[1]

3- كما ان اتفاق السلم والمصالحة في مالي الموقع في الجزائر شكل دافيع ومحفزاً قوياً لتسوية الأزمة الليبية[2]، في مالي على إنفاق المالية في أوائل مارس 2015، كشفت الدبلوماسية الجزائرية عن المجموعات الليبية المساحة والسياسهران الجلوس على طاولة المفاوضات، وبدأت محادثات في 10ماي 2015 برئاسة نائب وزير الخارجية عبدالقادر مساهل ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا بيرناردينو ليون، حيث أشار ليون بأن أمام الليبين خيارين، أما الإتفاق السياسي، وأما دمار البلد[3]، فالتهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره من التهديدات، فليبيا تعيش تحديات أمنية كبيرة بسبب غياب السلطة المركزية فيها وإخيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار السلاح وسيطرة بعض الجماعات المسلحة ذات الإنتماء القبلي على مفاصل الدولة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، مما دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك على هذا النطاق والسعي لإيجاد حل للأزمة الليبية، فالحكومة الجزائرية ترى بأنه لا يوجد خلاف إيديولوجي بين الأطراف الليبية، ولكن لا توجد دولة فعالة في ليبيا توفر الأمن وتنسق مع الدول المجاورة، فالوضع في ليبيا بخلاف ما حدث في تونس أو مصر، فالنظام في ليبيا لم يتغير، بل إحار وإنهارت معه الدولة.[4]

إن التحرك الدبلوماسي الجزائري لجمع الأطراف الليبية المتصارعة للحوار يهدف إلى وقف الإقتتال الداخلي الخروج بمعادلة سياسية جديدة قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع

[1] عاصي عبدالقادر و عبدالعايل عبدالقادر. **تأثير التهديدات الإقليمية على ألمن في الجزائر.**

[2] وكالة ألنباء اجلزائرية، **الحوار السياسي الليبي: لقاء بين القادة والمناضلين السياسيين الليبيين خالل ألسبوع المقبل بالجزائر.** في: http://www.aps.dz/ar/monde

[3] Francis Ghiles. (2015). Algeria: diplomacy and regional security, on : https://www.opendemocracy.net/en/algeria-diplomacy-and-regional-security/

[4] - International Crisis Group. (2015). Algeria and Its Neighbors. Middle East and North Africa Report (N)164, on : https://www.crisisgroup.org/

تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أجرى إلى ليبيا، إضافة إلى ذلك إيجاد تسوية سياسية Political Settlement، تقوم على الحوار في ليبيا بهذف بناء مؤسسات الدولة التي تكون قادرة على ضبط الحدود من جهة، و تسد الطريق أمام التدخل الخارجي من جهة أخرى.

إن من أولويات الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية هو الخيار السياسي، وإستبعاد فكرة التدخل العسكري الأجني أو حتى العربي في ليبيا، وتستند وجهة النظر هذه إلى مبررات تبدو قوية ومنطقية، خاصة وأن الجزائر كانت من الدول القليلة في العالم التي رفضت من حيث المبدأ تدخل حلف الناتو NATO، في ليبيا، الإسقاط نظام القذافي في عام 2011، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، فالدبلوماسية الجزائرية ومنذ الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى السلطة، لديها خط سير واضح، يفضل الحلول السياسية على العسكرية في كل الحالات.

__الدبلوماسية الجزائرية تجاه تونس:__

تتسم العلاقات بين الجزائر وتونس بحالة من الاستقرار، ولم تصل رغم بعض الخلافات التي تميز هذه العلاقة أحيانا إلى حد الخلاف العميق أو المواجهة، ربما ساهم في ذلك غياب المشاكل الحدودية المزمنة ووجود عامل التقارب الجغرافي والتاريخي وحتى الثقافي.

لقد حاولت الجزائر بعد سقوط نظام الرئيس بن علي ،ومع موجة ثورات الربيع العربي "أن تحيد بنفسها عن هذه الموجة التي الطاحت بالكثير من الأنظمة العربية ،و كانت متخوفة من التصدير الثورة" إليها وحسب رأي المحلل السياسي و الدبلوماسي السابق عبد الله العبيدي في تصريح لموقع "جدل بالحبر التونسي" فإن وصول حركة النّهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011 لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا " لأنّها حركة ذات طابع إسلامي عاني منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار بأن هذا قد يشكل خطرا على حدودها، في ظل أوضاع إقليميّة متوترة، خاصة في مالي و ليبيا و كانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية، الذي يسمح للمواطنين الجزائريين بالدخول إلى تونس باستعمال بطاقة التعريف الوطنية فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي الحريات الخمس ، و هو قرار رفضته الجزائر مبررة موقفها بأنها غير معنية بالأمر،

وعزت ذلك إلى الظروف الأمنية التي تحكم المنطقة، والتي لا تشجع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الإجراء.

تعاملت سياسة الجزائر الخارجية ببطء وحذر مع التغيرات التي طرأت على تونس بعد سقوط نظام بن على مما استدعي من سياستها أن تعيد حساب الأولويات، مع احتواء التوترات في دولة تونس، والحيلولة دون انتقال مفعول هذه المشاكل إلى داخل الحدود الجزائرية، أو حدود دول أخرى.[1]

وكان توجيه دبلوماسية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتعامل مع التحولات والأزمات التي طرأت على تونس والدول المجاورة الأخرى، التي تعود إلى جملة مركبة من الأسباب الداخلية والأبعاد الإقليمية والدولية والسعي إلى إعادة والاستقرار والأمن الإقليميين أثناء الجمعية العامة الأمم المتحدة 2014 ،وقد بذلت الجزائر جهودا حيث رافقت التحول في تونس بتقديم كل أنواع المساعدات المطلوبة من النصيحة إلى الدعم المالي، إلى التنسيق الأمني 3 المباشر وغيره.[2]

مع زوال الأزمة في تونس عملت الجزائر على مضمون التعاون الأمني والمخابراتي المشترك لمحاربة الإرهاب، وتنمية المناطق الحدودية، مع التعاون الاقتصادي المشترك، وتوحيد الرؤية والمنهج في الملف الليبي، عدم الدخول في أي حلف مضاد لأحد الطرفين، التشاور وتبادل المعلومات بين الحزبين الحاكمين باعتبار كونهما يعيشان موجة انشقاق.[3]

<u>الدبلوماسية الجزائرية تجاه المغرب:</u>

تشهد العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديدا وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن هذه العلاقات تعرف أيضا محطات تصالح وانفراج وتقارب ثقافي بين الشعبين الجارين، وتشكل قضية الصحراء الغربية محور الخلاف الرئيسي بين البلدين،

---

[1] عبد القادر عبد العالي، **محاضرة حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية**، (الجزائر، جامعة مستغانم، قسم العلوم السياسية ،2014)، ص.63.

[2] -مصطفي بوطورة ، "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**"، جريدة صوت الأحرار 2016 جوان 29.

[3] من نقلا 2016 أكتوبر 15 ، الجزائر – تونس –مقال – والجزر المد دبلوماسية ، الخطيب عقيل الموقع: https://www.noonpost.com/ta

أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على وحدة المغرب العربي وعلى ضرورة العمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤيتها، فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر "خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة" [1]، وقد أخذت الجزائر زمام المبادرة نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقيات ثنائية كانت من أهمها اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب.

واقع العلاقات الجزائرية المغربية، حيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية واستمرار الارتكاز في سياستها على جملة مبادئ التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاتها في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري، حيث أن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة السياسة المعززة بعلاقات حسن الجوار وا ٍ طفاء النزاعات بالدول المغاربية ، كمبادئ الدفاع عن حركات التحرر واحترام قداسة الحدود، وتقرير المصير " القضية الصحراوية " ذلك عن طريق احترام الشرعية الدولية ،غير أننا نلاحظ تباطؤ في مسار تعاون الجزائر مع المغرب.

. شكلت قضية الصحراء الغربية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، لم يكن الطرح المغربي مبنيا على أسس تاريخية ثابتة، بل كانت الأهداف الاستراتيجية دافعا رئيسيا دفع المغرب إلى الإصرار على مطالبها، خاصة بعد اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة " بوكراع " بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي.

ورغم تراجع المغرب عن مطالبه في موريتانيا، واعترافه الرسمي بذلك إلا أن أطماعه في ضم الصحراء الغربية مازالت إلى يومنا هذا[2] ، وأدى اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية يوم 07 مارس 1976 إلى نقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية – المغربية حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري بين الجيش

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في المنتدى العلاقات الخارجية الامريكية، نيويورك: 21 سبتمبر 1999 ،خطب ورسائل، 15 جويلية 1999 ،ص.3.

[2] مصطفي صايج، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية،** (رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1996 ص.67.

المغربي وجبهة البوليساريو، ثم جاء بعد ذلك انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في فيفري 1982 ، والاعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.

إن المقاربة الجزائرية كانت مبنية على مبادئ وأسس السياسة الخارجية الهادفة إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير مصير الشعوب بنفسها، وهو ما جعل الجزائر تساند مقترح الأمم المتحدة القاضي بإجراء استفتاء حق تقرير المصير، واعتباره الأداة الناجحة لتسوية القضية الصحراء الغربية، غير أن هذا الموقف كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب.

<u>الدبلوماسية الجزائرية تجاه موريتانيا:</u>

العلاقات الجزائرية الموريتانية هي العلاقة بين دولتين مغاربيتين من دول المغرب العربي، الجزائر وموريتانيا. غالباً ما توصف العلاقة بين البلدين بأنها صديقة، رغم وجود عدة مواجهات سياسية بين دولتين في الماضي مثل حرب الصحراء الغربية، التي غزت موريتانيا والمغرب المنطقة معاً، في حين عارضت الجزائر ذلك ودعمت جبهة البوليساريو. ومع ذلك أضعف وأضعف من الجزائر في كل جانب، تخلت موريتانيا عن مطالبها وأعادت ربطها علاقاتها بالجزائر.

الجزائر ، التي أغلقت حدودها مع الدول المجاورة الخمسة لأسباب أمنية ، حظرت جميع المعابر البرية إلى أفريقيا جنوب الصحراء. إن فتح أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا في أغسطس الماضي ، منذ استقلالهما ، ممر يطلق عليه "مصطفى بن بولعيد" ، أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني يكشف عن اعتراف ضمني من الجزائر العاصمة باهتمامها إلى "الاتصال" إلى هذا الطريق المجاور للمحيط الأطلسي. يهدف هذا المنشور رسميًا فقط إلى "تسهيل التجارة بين البلدين". إنهم يريدون كدليل على افتتاح المعرض التجاري الجزائري الموريتاني الكبير في نواكشوط. الأول منذ استقلالهم.

تقتل الجزائر عصفورين بحجر واحد: وضع حد "لعزلها" الجغرافي والاستفادة من "بوابة الوصول غير المباشر إلى المحيط الأطلسي عبر شمال غرب موريتانيا.

قررت الجزائر إغلاق حدودها مع جميع البلدان المجاورة (باستثناء تونس) ، إضافة إلى نقص البنية التحتية للطرق الحديثة على حدودها مع مالي والنيجر ، تصبح موريتانيا الوسيلة

الوحيدة للوصول إلى البلاد. جنوب الصحراء. وبالتالي سيتم استدعاء هذه الدولة للعب نفس دور "قفل" الجنوب بالنسبة لجارتيها الكبيرتين في الشمال.

الدول المغاربية الثلاثة مكملة: للجزائر التفوق الدبلوماسي. في المغرب ، الديناميكية الاقتصادية ؛ إلى موريتانيا دور "المحور" الجيوسياسي.[1]

[1] Mondafrique**, La Mauritanie, enjeu stratégique entre le Maroc et l'Algérie**, dans : https://mondafrique.com/la-mauritanie-enjeu-strategique-majeur-entre-le-maroc-et-lalgerie/

الـفـصـل الثالث

تواجه منطقة المغرب العربي تحديات كبيرة جعلت من التكامل المغاربي ضرورة ملحة لمواجهة التهديدات االأمنية المتنامية خاصة بعد الحراك الذي شهدته المنطقة العربية في عام2011 ،وما نتج عنه من اضطرابات أمنية، وأزمات سياسية أثرت على إستقرار وأمن الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي، وألن الجزائر دولة محورية في المنطقة، عملت على تبني مقاربة أمنية موحدة لحل مختلف األزمات، مبنية على الحوار السياسي ، ورفض التدخل األجنبي، أما مقاربتها في مكافحة اإلرهاب والجريمة المنظمة، فتقوم على رفض التفاوض مع الجماعات اإلرهابية، وتجريم دفع الفدية، والتنسيق األمني اإلقليمي والدولي للقضاء على التنظيمات اإلرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. لكن المقاربة األمنية الجزائرية في منطقة المغرب اصطدمت بمجموعة من العقبات أهمها مشكلة الصحراء الغربية، وضعف التنسيق األمني بين دول المغرب العربي، واألكبر من ذلك غياب اإلرادة السياسية.

<u>المبحث الأول:</u> ماهية التهديدات الأمنية.

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها المختلفة باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي لموقعها الجيوسياسي المهم تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة خاصة بعد التغيرات السياسية في بعض الأنظمة السياسية كالذي وقع في تونس وليبيا، وكذا الإصلاحات السياسية التي قامت بها كل من الجزائر والمغرب كما ذكر في الفصل السابق، و هذه الأخيرة تتمثل في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الإعتماد المتبادل أمنيا.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

لقد انعكست التحوالت التي عرفتها المنطقة العربية بشكل مباشر على استقرار منطقة المغرب العربي، خاصة ما حدث في تونس وليبيا من اضطرابات أمنية وأزمات سياسية واقتصادية عقب تغيير األنظمة السياسية بعد الحراك الشعبي في هذه الدول، ومن أهم انعكاسات هذه التحوالت على استقرار منطقة المغرب العربي مايلي:

- **الإرهاب:**

لغويا: في المعجم السياسي: نجد كلمة أرهب تعني، "محاولة نشر الفزع والذعر الأغراض سياسية"1، وفي الموسوعة السياسية " الإرهاب هو استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالإغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال،و بشكل عام استخدام اللإكاره لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[2]

إصطلاحيا: الدكتور عصام صادق رمضان يعرفه بأنه "إستخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد الأفراد ويعرض للخطر أرواحا بريئة أو يؤذيها أو تهديد الحريات الأساسية لأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير في موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر على الضحايا المباشرين"[3]

---

[1]هيثم الكيلاني، "**إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية**"، مجلة الوحجة، العدد : 67، السنة: 1990، ص.4.

[2]عبد الوهاب الكيلاني و اخرون، **الموسعة السياسية**، (ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص153.

[3]عصام صادق رمضان، "**الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد:22، السنة: 1986، ص 24.

لقد أتاحت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 حرية أكبر لعناصر التنظيمات الإرهابية في الحركة والعمل داخل بلدان المغرب العربي دون قيود مؤسسية وأمنية، حيث أصبحت الأموال والسالح ينتشران على نطاق واسع داخل المنطقة وبشكل غير مسبوق لم تعرفه المنطقة مع غياب دور المؤسسات الإقليمية في إدارة التفاعالت الداخلية والخارجية[1].

و في هذا السياق ذكر تقرير "معهد بوتوماك األمريكي للدراسات" سنة 2015 بعنوان " اإلرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل اإلفريقي انه من مجموع 289 عملية إرهابية وقعت في شمال إفريقيا ودول الساحل سنة 2014 ،منها 22 وقعت في الجزائر، و201 في ليبيا، و 35 في مالي، و27 في تونس، حيث احتلت الجزائر المرتبة األولى في عدد الهجمات اإلرهابية منذ تاريخ 11 سبتمبر 2001 بـ 1307 1عملية إرهابية ، وهو ما يوضح تمدد وانتشار التهديد اإلرهابي إلى الحدود الجزائرية، مما يزيد من حجم التحديات التي تواجهها الجزائر ودول المغرب العربي[2].

ومن أهم الجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة المغرب العربي نجد تنظيم القاعدة في بالد المغرب الإسالمي، جماعة التوحيد والجهاد، وتنظيم داعش الذي أسس فرعا له في ليبيا كقاعدة انطالق لعملياته الإرهابية في دول المغرب العربي مستفيدا من الفراغ األمني في المنطقة بعد انهيار نظام معمر القذافي، ومن عامل انتشار السالح الليبي .فخروج الجيش الليبي بتعداد يقدر بنحو 76 ألف جندي،40 ألفا في االحتياط ومعه أكثر من2000 دبابة و 200 طائرة مقاتلة وما بين200 و 300طائرة هليكوبتر مختلفة من االستراتيجية األمنية لمكافحة اإلرهاب خلق فراغا أمنيا كبيرا في المنطقة[3]، وقد كانت الجماعات الإرهابية أكبر المستفيدين منه، واستغلته في العديد من العمليات منها الهجو م على القاعدة الغازية بتيقنتورين بمدينة عين

[1] دالع وهيبة، "**دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011-2017**"، في: مجلة الحقيقة، مجلد: 17 عدد:03، سبتمبر 2018، ص81.

[2] دالع وهيبة، **نفس المرجع**، ص.81.

[3] Mathieu pellerin, pellerin (Mathieu), «**le Sahel et le contagion Libyenne**»,politique étrangère,Paris,Avril , 2012, p835.

امناس جنوب الجزائر بعد تمكن مجموعة إرهابية تتكون من 29 إرهابي يحملون 8 جنسيات مختلفة (جزائرية، تونسية، مصرية، نيجيرية موريتانية، مالية، ليبية، كندية) من التسلل إلى القاعدة الغازية عبر الحدود الليبية، ومن أهم الهجمات الإرهابية نذكر هجوم مراكش بالمغرب في 28 أفريل 2011 ، والذي خلف 17 قتيل إثر تفجير انتحاري، بالإضافة إلى عدد من التفجيرات والإغتياالت السياسية في تونس وليبيا .[1]

وبذلك تواجه منطقة المغرب العربي تهديدات أمنية متنامية بفعل انتشار الجماعات الإرهابية وتمدد نشاطها إلى كل دول المنطقة، خاصة بعد الإضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها بعض دول المغرب العربي كتونس وليبيا إثر الحراك العربي في2011.[2]

- **الجريمة المنظمة:**

لغويا: يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقابا بدنيا أو معنويا، أما كلمة المنظمة فهي مشتقة من (نظم)اللؤلؤ جمعه في السلك ومن (نظم)الشعر و(الإنتظام) الإتساق ويفيد فعل نظم التدليل على الوضع أو الحالة التي تكون عليها الجماعة أو الإتحاد الذي تجمعت إرادة الأعضاء فيه على تحقيق أغراض معينة.[3]

إصطلاحيا/فقهيا: بأنها"الظاهرة الإجرامية التي يكون وراءها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، وقد تمارس نشاطها داخل إقليم الدولة أو تقوم بأنشطة إجرامية عبر وطنية، أو تكون لها عالقات بمنظمات متشابهة في دول أخرى"[4]

في جنيف عام 1975 أول مؤتمر دولي يعالج موضوع الجريمة المنظمة والذي عرفها بما يلي" يقصد بها الجريمة التي تتضمن نشاطا، إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه

[1] دالع وهيبة، **المرجع السابق**، ص82.

[2] دالع وهيبة، **نفس المرجع**، نفس المكان.

[3] فائز يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القانونية الوطنية**، (القاهرة، دار النهظة العربية، 2002)، ص.30.

[4] محمد شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، (القاهرة، الطبعة 1، دار الشروق، 2004) ،ص.11.

مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، و هي غالبا ما ترتكب أفعال مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص و الأموال و ترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي"[1]

لقد تضاعف حجم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على دول المغرب العربي خاصة بعد تحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة، وساعد على ذلك غياب الدولة وضعف أجهزتها األمنية، في ظل بيئة طبيعية وجغرافية قابلة لكل التهديدات، خاصة بعد أحداث 2011 وما نتج عنه من انتشار رهيب لألسلحة، حيث أشارت التقارير إلى وجود أكثر من 20 مليون قطعة سالح خارج إطار السيطرة بعد انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا، يتم تداولها بطريقة غير شرعية داخل وخارج البالد.[2] حيث مكن االنتشار العشوائي لألسلحة عصابات اإلجرام كالمهربين، وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم، وتأمين الحماية لهم في المنطقة التي تعد بؤرة توتر رئيسية في العالم خاصة بعد أحداث 11سبتمبر[3].

هذا باإلضافة إلى تجارة المخدرات التي بدأت تأخذ منحنا تصاعديا، حيث يعد ممر الحشيش الذي يأتي من المغرب، ويمر إلى دول غرب وشمال إفريقيا، وصوال إلى أورو با 2 من أهم الممرات الدولية لتنظيمات المخدرات[4]، فعلى سبيل المثال قدرت نسبة المخدرات 3 المحجوزة في الجزائر والقادمة فقط من المغرب بين 1998ـ2017 بـ 800 طن .كما أن هناك بعض األنشطة التجارية غير الشرعية في منطقة المغرب العربي كعمليات التهريب التي تشمل مختلف السلع والمواد الغذائية، وبعض المواد الطاقوية كالبنزين، وقد تطورت عمليات التهريب في السنوات األخيرة خاصة مع تدهور األوضاع األمنية في المنطقة لتشمل مواد خطيرة

---

[1]ماروك نصر الدين ، **الجريمة المنظمة عبر وطنية،** (القاهرة، الطبعة: 1،دار الشروق، 2004) ، ص11.

[2] **Ibid.**, P849.

[3]دالع وهيبة، **مرجع سابق،** ص83.

[4] José María Blanco Navarro et Luis de la cortIbàñes, «**le trafic de drougue en l'Afrique subsaharienne**», Ieee.es(Institut Espagnold' études stratégique), 2012,p p.08-09.

كاألسلحة التي مصدرها ليبيا، وموريتانيا، والمخدرات القادمة من المغرب، والمواد الغذائية والطاقوية من الجزائر.[1]

- **الهجرة غير الشرعية:**

هناك من يعرف "الهجرة" على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية ،أو جزء

من الحركة العامة للسكان ،على شكل تنقلهم من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الإستقرار الإعتيادي للفرد ،أما "الهجرة غير الشرعية" فتعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان أخر، بطرق سرية مختلفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.[2]

فمشكل الهجرة غير الشرعية مرتبط بمختلف المشاكل واألزمات التي تعرفها القارة اإلفريقية كانتشار الفقر، واإلرهاب والنزاعات المسلحة، والحروب األهلية والتهديدات البيئية كالتصحر، والجفاف، وغيرها من المشاكل المتعددة األبعاد التي تعرفها القارة والتي دفعت بشعوب المنطقة، وبالخصوص فئة الشباب إلى خيار الهجرة غير الشرعية كبديل ألوطانهم المتأزمة، وخطوط الهجرة تتجه دائما من الدول الواقعة جنوب الصحراء، كمالي، والنيجر،وتشاد، إلى الدول الواقعة شمال الصحراء، وباألخص دول المغرب العربي، ومنها الجزائر عبر موانئ وهران، وعنابة، وذلك من أجل الوصول إلى أوروبا عبر البحر األبيض المتوسط باستعمال قوارب صيد بسيطة تسمى قوارب الموت، وذلك ألنهم يرون في أوروبا الخالص من مشاكلهم التي يعد الفقر جوهرها، وتشير التقديرات إلى وجود مابين65000 إلى120000 مهاجر غير شرعي من منطقة الساحل والصحراء يدخلون إلى دول المغرب العربي كل سنة [3].

---

[1] - Laurence Aïda Ammour, «**les défis de sécurité dans la zone Saharo – Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne** », SEEDMED (Seguridad y Defensa en el Mediterráneo)Barcelona, October 2010, p.04

[2] دوبي بونوة جمال،"**ظاهرة الهجرة الغير شرعية دراسة نقدية في المفاهيم و الأسباب**"، مجلة الإجتهاد للدرات القانونية و الإقتصادية، منشورات المركز الجامعي –تمنراست–، العدد:1، السنة: 2012، ص.30.

[3] **Ibid**.,p.08.

وقد ترتب عن الهجرة الغير الشرعية في منطقة المغرب العربي جملة من المشاكل ألمنية الرتباطها بجماعات الجريمة المنظمة كتلك المرتبطة بترويج المخدرات، والتزوير، واالحتيال واالتجار باألطفال، وشبكات الدعارة، وتهريب المهاجرين السريين، وقد سمحت هذه ألخيرة بتسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، و يؤثر عامل الهجرة غير الشرعية على طبيعة التركيبة البشرية لدول المغرب العربي خاصة في المناطق الحدودية مما يؤدي إلى استهداف استقرار المنطقة بكل أبعاده[1].

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإقليمية.

- **الأزمة الليبية:**

لقد أسهمت التحوالت التي حدثت في المنطقة –التي مازالت تفاعالتها مستمرة منذ عام 2011– في سرعة تغير الديناميكيات في دول المغرب العربي وامتداداتها اإلفريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى ألمني في جوارها الجيوسياسي حاليا تحديات متزايدة ،مثل شبكات تجارة وتهريب ألسلحة، ويمثل انتشار السالح الليبي–الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة–احد ألسباب الرئيسية لالضطراب في المنطقة وجوارها، حيث، تتعاظم مصائب السالح الليبي الذي يقف وراء حادثة "إن اميناس" في الجنوب الشرقي للجزائر[2]، إذ تشير بعض التقارير إلى تهريب ما يقرب من 10 االاف قطعة سالح وقذائف "ار بي جي RPJ " [3]، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في االغتياالت السياسية بتونس، وفي 4أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا[4].

---

[1] دالع وهيبة، **المرجع السابق**، ص85.

[2] عبيد ايميجن، "**انتشار السالح الليبي و التعقيدات ألمنية في إفريقيا**"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html

[3] خالد حنفي، "**الجوار القلق: تأثيرات الثورة في عالقات ليبيا اإلقليمية**"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة : مؤسسة ألهرام ، العدد88 ،ابريل– 2012 المجلد 47 ، ص 188.

[4] عبيد ايميجن،مرجع سابق.

فمع تفتت دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات مراقبة الحدود وانهيار الدولة أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق- وكلتاهما من المجموعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء – ميالة أكثر للعنف وأقل ا جنح للسلم وللثقة بالدولة أو التعاون معها، ومنه دخلت ليبيا في معضلة مجتمعية أمنية قائمة على فكرة الفوضى الناشئة Anarchy Emergingعلى حد تسمية" باري بوزن"Posen Barry" أين تجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدا، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي.[1]

لقد انتجت تفاعالت عام2014 مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين، أولها المؤتمر الوطني العام في ط اربلس الذي يتمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من االعتراف الخارجي، وهو البرلمان الذي انتخب في جوان2014 في خصم أحداث سياسية تمثلت في الخالف بين أكبر المكونات السياسية الليبية، متمثلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار االسالمين وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليا أو مدنيا[2].

ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار األمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق انجازات كبيرة لسببين رئيسيين، أولهما: عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل األزمة الليبية، كما لم تستطع بعض األطراف العربية-التي تتدخل في ليبيا بعدة أشكال- من تشكيل اتجاه عربي صوب الهدف نفسه، وثانيهما: وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن

---

[1] Barry R Posen, "**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**";Edited by ,Barry Buzan and Lene Hansen ,"International Security ",Volume II,The Transition To The Post-Cold War Security Agenda,(London: Sage Publications LTD,2007),p p . 338-339.

[2] هشام صاغور، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة على إستقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني**"، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ص.226.

حل سياسي بعيد عن الحسم العسكري، وذلك استنادا إلى واقع التسليح الذي يتمتع به الثوار الليبيين وعملية فجر ليبيا بشكل عام[1].

- **أزمة الطوارق:**

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد ياتّ التحد األمنية التي تواجه المنطقة المغاربية بحيث تصنف كمور وثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقالل كل من ليبيا 1951، النيجر و مالي و بوركينافاسو سنة1960 ، والجزائر1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية، المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ" عدم المساس بالحدود الموروثة عن االستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة اإلفريقية سنة 1963- االتحاد اإلفريقي حاليا-، ومعلوم أن تقسيمات الحدود الجغرافية للصحراء كانت اعتباطية ولم تراع الحدود األنثروبولوجية)العرقية والدينية (للمجتمعات اإلفريقية والقبائل الصحراوية، إذ أنها تمت باالتفاق بين فرنسا التي كان أكبر وايطاليا بالنسبة واسبانيا بخصوص الصحراء الغربية جزء من الصحراء تابعا لها ، لصحراء ليبيا[2].

حيث تبين الخارطة التالية ألقاليم التي يتواجد فيها سكان الطوارق، بدأ من شمال بوركينافاسو إلى مالي في محافظات كيدال وكمبوكتو وقاو ، إلى الحدود الغربية مع النيجر، في منطقة الساحل االفريقي، اما تواجدهم في المغرب العربي، فانه بنسب متفاوتة حيث تعتبر منطقة تامنراست وجانت -جنوب الجزائر - من أكبر معاقل التوارق إلى غاية الحدود الغربية لليبيا في منطقة غدانش وقات وموروؤك

---

[1] هشام صاغور ،**المرجع السابق**، ص.27.

[2] الحامدي عيدون، "**أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، تخصص:الدارسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف-مسيلة - الجزائر،2015،ص ص.112.



المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Tuareg_area-ar.png

ومنذ ذلك الوقت لى وا غاية اليوم وعالقات الطوارق مع األنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر خاصة في كل من مالي والنيجر، فقد عرف التوارق تهميشا واضطهادا في عشرية الثمانينيات مما أجبروا على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السالح للمطالبة بحقوقها، فقد قام الطوارق بحركات تمر د متكر رة على امتداد خمسة عقود في 1 مالي، وشهدت الفترة ما بين عام1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاوالت التمرد،[1] والتي انتهت باتفاقيات سالم بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية،وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا، ى حت اندالع تمرد جديد فيّ جانفي2012 بعد أن عاد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الماليين الذين شاركوا في الحرب

[1] حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011 ،ص.75.

الأهلية الليبية إلى شمال مالي، وحملوا معهم أسلحة ثقيلة وصغيرة أخذوها من المخازن الليبية وانسحب معظمهم إلى تالل" تين السالك "على مقربة من الحدود الجزائرية[1].

- **أزمة الصحراء الغربية:**

كان عام 1964 بداية التقارب المغاربي منذ تأسيس اللجنة االستشارية الدائمة للمغرب العربي التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمية ، وعقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي تمخض عنها العديد من االتفاقيات والدراسات القطاعية المهمة وجاء "ملف الصحراء الغربية "عام 1974 ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي ، وليواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي ، وبخاصة مع المجموعة االقتصادية ألوروبية ويعزى الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة المزودة بسلطة فعالة والوجود القانوني إلى جانب هامشية فعالية ألجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في مختلف المجاالت على طريق التكامل واالندماج ، وتماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق ألسواق المحلية ، وندرة رأس المال في بعضها" تونس والمغرب" وأدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج ، وهناك عوامل اجتماعية ثقافية سياسية 1أسهمت بدورها في هذا الفشل[2].

إن العالقات المغاربية لم تبنى يوما على أساس المصلحة والمنفعة العامة بين أطراف المنطقة وذلك بسبب قلة التبادالت االقتصادية وقلة االعتماد المتبادل وعوامل أخرى ،وبقي اقتراب ألطراف المغاربية من بعضها البعض رهينة الموقف من قضية الصحراء الغربية حيث يعتبر المغرب والبوليساريو والجزائر ألطراف الرئيسية في هذا النزاع وتبقى ألطراف ألخرى في المنطقة تميل بين المغرب والجزائر حسب الموقف من القضية الصحراوية حيث أن العالقات الجزائرية–المغربية قطعت منذ اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية سنة 1976 و استمرت

[1] الحامدي عيدون ، **مرجع سابق**، ص.114.

[2] محمد علي داهش و رواء زكي يونس، "**اتحاد المغرب العربي ومشكلة ألأمن الغذائي –الواقع ومتطلبات المستقبل–**" . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، أبو ظبي ، العدد111، (ب س ن)، ص.12.

إلى غاية 1988 ، وما مثلته هذه القطيعة من توقيف المسار االتحادي الذي أرادت الدول المغاربية إتباعه حتى قبل استقاللها[1].

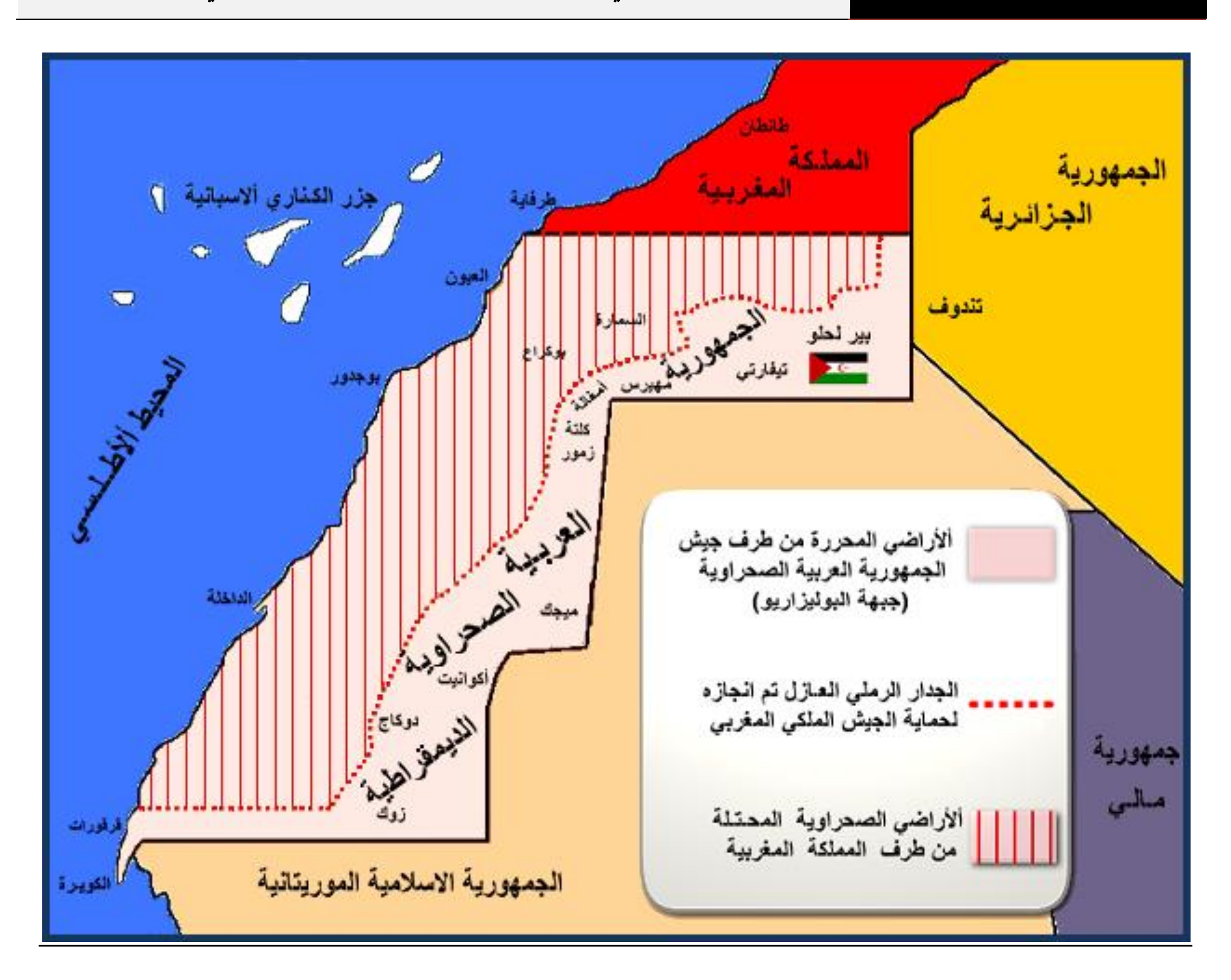
كل طرف من القضية الصحراوية، حيث ما لبثت المغرب بقطع عالقتها بليبيا بمجرد اعتراف األخيرة بالجمهورية الصحراوية وبجبهة البوليساريو سنة 1980 ودعم الجزائر لالنقالب في موريتانيا على الرئيس آن ذاك" المختار ولد داده" و جاء أيضا على أساس الموقف الموريتاني من النزاع ، والتغيير الكبير في الموقف الموريتاني بعد هذا االنقالب لصالح الجزائر وجبهة البوليساريو، وتدهور العالقات الليبية الجزائرية في منتصف الثمانينات جاء بعد التقارب الليبي المغربي وبقيت تونس متحفظة وتدعم الحل السياسي بين أطراف النزاع ، وبهذا فإن الصورة العامة قبل توقيع اتفاقية إنشاء االتحاد المغاربي كان التجاذب والنزاع بين دول المنطقة المغربية، وخاصة بين قطبي المنطقة الجزائر والمغرب، وبدأ التجاذب بين الجزائر والمغرب منذ أن كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع اإلسبان لتأمين هجرة مضادة لسكان الصحراء نحو مراكز تندوف- جنوب الجزائر-، إذ تزامنت عمليات الهجرة مع دخول القوات المغربية في فبراير 1976، إلى الصحراء على خلفية انسحاب القوات االسبانية منها لكن الرد الج ازئري كان أكثر عنفا من خالل اإلعالن عن تأسيس "الجمهورية الصحراوية" من طرف واحد ما حدا بالمغرب إلى قطع عالقاته الدبلوماسية مع الجزائر.[2]

وتبين الخارطة التالية األراضي الصحراوية المحتلة من قبل االستعمار المغربي :

---

[1]هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص.221.

[2]توفيق المدني، **إتحاد المغرب العربي بين اإلحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية** ، (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص.30.



المصدر: https://army-tech.net/forum/index.php?threads/

واحتاج الأمر في غضون ذلك إلى سبع سنوات لعقد القمة الأولى بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجازئري **الشاذلي بن جديد** الذي قال عنه **الحسن الثاني** يوما" لقد أجبر على تولي رئاسة الجزائر"، غير أنه وجد فيه محاورا أعاد ملف العالقات الجزائرية المغربية إلى الواجهة وما تلتها من أحداث في ملف الصحراء الغربية، خاصة عندما التقى العاهل المغربي بقيادي جبهة البوليساريو "بشير مصطفى السيد" ما مهد الطريق أمام انعقاد 1القمة التأسيسية لالتحاد المغاربي في مراكش فبراير 1989.[1]

[1]توفيق المدني ، **مرجع سابق**، ص.31.

- **سباق التسلح في المغرب العربي:**

شهدت المنطقة المغاربية سباق تسلح بداية سنة 2000 فقد استغلت الجزائر تحسن مداخليها النفطية، وتؤكد دراسة لمؤسسة" فوركاست انترنشونالCast Fore nternational " وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع ، أن الجزائر إحدى الدول اإلفريقية األكبر إنفاقا في مجال التسلح، ففي سنة2008 خصصت الميزانية العامة 295 مليار دينار جزائري(4.4 مليار دولار) لوزارة الدفاع، كما صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 2.3 مليار دوالر سنويا لشراء تجهيزات ومعدات حربية،وفي المقابل ازدادت حمية المغرب في تسليح جيشه، فقد خصص في2008 حوالي40 %من مداخيله للنفقات األمنية، كما رفعت موازنة صندوق شراء المعدات الحربية الملكي وتصليحه من 5.4 1مليارات درهم(600 مليون دولار) إلى 10،2مليارات درهم (3.1 مليار دولار.) .[1]

ومنطقة المغرب العربي تعيش سباقا نحو التسلح، إذ ظل كل من المغرب والجزائر يعملان على تجديد ترسانتهما العسكرية وتخصيص ميزانيات ضخمة للدفاع. وقد وجدا نفسهما مضطرتان لتخصيص ميزانية إضافية لضمان درجة مقبولة من التوازن مع الجارة . يصنف تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) الجمهورية الجزائرية باعتبارها أكبر مستورد للأسلحة في إفريقيا. المغرب يتخلف عن حجم إنفاق الجزائر بثلاثة أضعاف، على الرغم من أن الجارة الشرقية للمملكة خفضت ميزانيتها العسكرية بسبب انخفاض عائدات النفط. يستمر سباق التسلح في العالم بإنفاق إجمالي 1739 مليار دولار. على الرغم من أن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، SIPRI، يشير إلى انخفاض هامشي، فإن العديد من البلدان قد زادت ميزانيتها العسكرية. وتحتفظ الصين بنفس الاتجاه الصاعد على مدى عقدين من الزمن، ولم تتحرك الولايات المتحدة مقارنة بعام 2016 (600 مليار دولار).

[1] ياسين تماللي ة أوروبا في ،عن مسؤولي »سباق التسّلح« بين المغرب والجزائر،الموقع االلكتروني، األخبار، في: http://www.al-akhbar.com/node/116956

من ناحية أخرى، ارتفع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 6.2٪، بقيادة المملكة العربية السعودية. بينما خفضت روسيا وحدها ميزانيتها العسكرية، في منحنى تصاعدي منذ عام 1998. إنه نفس الشيء بالنسبة لجارنا الجزائري الذي شهد أول انخفاض (5.2٪) منذ عام 2003. ويقدم تقرير SIPRI تفسيراً لهذا التراجع في سباق التسلح: "إذا بقيت الجزائر أكبر مستورد للأسلحة في أفريقيا، فقد خفضت إنفاقها من 5.2٪ بين عامي 2016 و2017 إلى 10.1 مليار دولار. هذه هي السنة الأولى لانخفاض الإنفاق العسكري منذ عام 2003 والانخفاض الثاني منذ عام 1995. ربما كان هذا الانخفاض في الإنفاق العسكري الجزائري في عام 2017 مرتبطًا بعائدات النفط والغاز التي انخفضت في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يشير تقرير SIPRI إلى أن الإنفاق العسكري الجزائري قد ازداد بسرعة أكبر بحوالي 36٪ من إجمالي المشتريات في القارة الأفريقية. ويزعم بعض المراقبين أن الانخفاض في الإنفاق العسكري الجزائري لا يرجع فقط إلى انخفاض أسعار النفط. وقد أكد رئيس أركان الجيش أحمد قايد بقوله: "الجيش الجزائري يهدف إلى أن يكون قادراً على صنع سلاحه بنفسه لضمان الاعتماد على الذات وعدم الاعتماد على الواردات مرة أخرى". أما المغرب فلم يصرف في الإنفاق على التسلح سوى ثلاث مرات أقل مما تنفقه الجزائر لشراء الأسلحة، بالكاد 3.4 مليار دولار في 2017 مقابل 3.3 مليار في 2016.[1]

---

[1] محمد حمروش، "سباق التسلح.. الجزائر تنفق ثلاثة أضعاف ما ينفقه المغرب"، في: http://ar.le360.ma/politique/134878

/	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريطانيا
الجيش	3.552.871	5.850.224	20.741.263	17.157.065	1.555.374
دبابات	300	199	2.474	1.109	35
أصطول بحري	5	50	85	121	5
طائرات حربية	118	155	551	291	26
حومات	27	0	284	113	4
ميزانية وزارة الدفاع	3.000.000.000 $	550.000.000 $	10.580.000.000 $	3.400.000000. $	39.140.500 $
الرتبة العالمية GFP	77/137	80/137	27/137	61/137	129/137

جدول يوضح لنا الترسانة العسكرية لكل من دول المغرب العربي حسب موقع :

https://www.globalfirepower.com/

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المغاربية.

ترتكز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب العربي على مجموعة من المبادئ المستمدة من السياسة الخارجية و عقيدتها ، وأهمها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما تم تفصيلهم سابقا، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية في حل أزمات ومشكالت المغرب العربي، وسياسة حسن الجوار.

إن توسع التهديدات الأمنية وكذا التنوع والتشابك في أبعادها المختلفة في منطقة المغرب العربي ، والتي تشكل خصوصية البيئة الأمنية المغاربية، جعلت من دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تستدعي التطرق لموضوع العقيدة الأمنية التي يستمد منها الأمن القومي الجزائري عناصره ومبادئه في المقام الأول للتعامل مع تلك المخاطر والتهاديا- ات الأمنية.

قد وظف هذا الثقل التاريخي – السياسي، الأقتصادي، الجغرافي والسكاني أيضا في صياغة التصور الأمني الجزائري، وهو ما عبر عنه بـ "التوازن الطبيعي في المغرب العربي، بمعنى أنّ مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها قوة إقليمية في المغرب العربي كنتيجة حتمية.

وعلى عكس بقية دول المنطقة، لم تبرم الجزائر اتفاقات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية لعدم تناسب ذلك مع التوجهات السياسية الرسمية الاستقلالية للبلاد، ورفضت وفق هذا التصوّر منح تسهيلات عسكرية لقوى أجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

ويقصد بالعقيدة الأمنية للدول الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا المسألة الأمن في الدولة؛ ويتم تبني هذه العقيدة لما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنح هذه العقيدة للدولة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني،ويمكن القول بشكا عام أن العقيدة الأمنية عادة ما تكون الأدات التي تقوم من خلالها

الدولة بتعريف التهديدات و المخاطر التي تواجهها، و عليه فإن الإختلاف في العقائد الأمنية للدولة هو الذي يحدد الإختلافات في تفسيرها و تعاطيها مع طبيعة المخاطر و التهديدات التي تواجهها.

و الجزائر تسعا بنشاط لكي تترك بصمتها في الترتيبات الأمنية التي تعرفها المنطقة حفاظا على مواقعها المهمة في النظام الأمني المتوسطي و المغاربي.

<u>المطلب الأول:</u> العقيدة الأمنية الجزائرية في تعاملها مع التهديدات الإقليمية.

يصعب فهم الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذا لم يتم وضع هذه الدبلوماسية . أبعاد السياسية العامة الجزائرية في شقها المتعلق بالسياسة الخارجية، والتي ترتكز بدورها على جملة من المقومات والثوابت الدستورية والقانونية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري.[1]

- **<u>رفض التدخل الأجنبي:</u>**

تستمد السياسة األمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون آالخرين، حيث ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها ألي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول المغرب العربي، خاصة وأن تجربة االستعمار التي عاشتها جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت أي شكل من األشكال، ألنها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع االستعمار، وهو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه األزمة الليبي الرافض تماما للتدخل األجنبي.

---

[1] بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ص.2.

والموقف الجزائري الرافض للتدخل العسكري في منطقة المغرب العربي، ورفض المشاركة في أي عمل عسكري بالمنطقة له ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام األساسية ألجهزة األمن الجزائرية التي تنحصر في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، ورفض توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود، والمشاركة في أي حرب دولية مهما كانت مبرراتها، وذلك بالرغم من سعي األطراف الدولية إلى إشراك الجزائر عسكريا في الحرب الدولية على اإلرهاب باللعب على ورقة مكافحة اإلرهاب، باعتبار أن الجزائر من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، كما أن له أبعادا تاريخية ألن اآلثار التي خلفها االستعمار الفرنسي مازالت راسخة في ذاكرة الجزائريين وانطالقا منها بنيت الشخصية الجزائرية على رفض التدخل األجنبي[1] .ولذلك رفضت الجزائر بشدة التدخل األجنبي في ليبيا عبر حلف األطلسي سنة 2011.

وتعتبر الجزائر أن األمن في منطقة المغرب العربي هو مسؤولية دول المنطقة وهي ترفض قيام الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها، لذلك سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي تحت أي مبررات بما فيها مبرر مكافحة اإلرهاب، حيث أكدت على رفضها القطعي ألن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم، كما رفضت السماح لطائرات دون طيار بعيدة المدي فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق مناطق بأقصى جنوبها قرب الحدود مع ليبيا [2].

- **<u>تغليب مبدأ الحوار السياسي على الحل العسكري:</u>**

ترتكز الرؤية الجزائرية في حل أزمات منطقة المغرب العربي على أولوية الحوار السياسي الذي يقتضي جمع كل األطراف المتصارعة دون إقصاء أحد مع رفض إشراك الجماعات اإلرهابية في أي شكل من الحوار، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو اإلفريقية في حل المشاكل اإلقليمية مع األخذ بعين االعتبار سياسة حسن الجوار[3].

[1] Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, PekkaHakala, **L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel**, Bruxelles ,24 juin 2013 ,pp17-18

[2] خالد عبد العظيم، "**الجوار المالي: التداعيات اإلقليمية النفصال أزواد في مالي**"، مجلة السياسة الدولية، 2013، ص.13.

[3] دالع وهيبة، **المرجع السابق**، ص.87.

وبقيت الجزائر متمسكة بموقفها الثابت في حل مشاكل وأزمات المنطقة، والقائم على تغليب منطق الحوار السياسي ورفض فكرة االنفصال التي تطالب بها بعض الحركات المتمردة خاصة في ليبيا، مدركة بأن فشل مساعي الوساطة التي قامت بها بين األطراف المتصارعة راجع النعدام الثقة الناتج عن إخالل كل طرف بالتزاماته تجاه اآلخر، مما يفرض على تلك األطراف إثبات حسن النية بتنفيذ بنود أي اتفاق يتم التوصل إليه قبل التوقيع عليه، قصد إيجاد حلول جذرية دائمة، تخرج عن الحلول الترقيعية والمؤقتة التي أثبتت فشلها في حل أزمات المغرب العربي[1].

- **مقاربة الجزائر في مكافحة اإلرهاب:**

ترتكز مقاربة الجزائر في مكافحة اإلرهاب على مجموعة من المبادئ الثابتة التي تتمسك بها الجزائر في إطار القضاء على ظاهرة اإلرهاب اآلخذة في اإلنتشار خاصة بعد اإلضطرابات األمنية التي شهدتها المنطقة العربية بعد أحداث 2011 ،والتي فتحت المجال أمام ظهور تنظيمات إرهابية متطرفة أهمها تنظيم داعش، ولذلك تقوم المقاربة الجزائرية في مكافحة اإلرهاب على:

1-تجريم دفع الفدية:

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية للجماعات اإلرهابية مقابل اإلفراج عن الرهائن المختطفين وهو الرفض القطعي والتام، ألنها ترى في ذلك مصدر تمويل مهم لهذه الجماعات للقيام بمختلف العمليات اإلرهابية في منطقة المغرب العربي باستعمال أسلحة متطورة تم اقتناؤها بأموال الفدية، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع الئحة منذ عام 2007 إلى األمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات اإلرهابية، وقد حظيت الالئحة بتأييد دولي وأممي وبمصادقة مجلس األمن تحت رقم1904 في 17 ديسمبر 2009 ،والذي يجرم دفع الفدية لألشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات اإلرهابية، وهذه الالئحة مكملة لالئحتين

[1] دالع وهيبة، **المرجع نفسه**، ص.88.

ألمميتين، النئحة 1267 الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات اإلرهابية، واالئحة رقم 1373التي تخص تمويل اإلرهاب ومكافحته.[1]

وأكدت الجزائر موقفها هذا من خالل رفضها دفع فدية مقابل اإلفراج عن دبلوماسييها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا منذ 5 أفريل 2012 ،وذلك بعد سيطرة حركة تحرير األزواد وجماعة أنصار الدين ومجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بالد المغرب اإلسالمي على منطقة 1شمال مالي في مارس 2012 [2].

2-رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، مثلما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيقنتورين في عين أمناس جنوب شرقي الجزائر بوالية إليزي التي نتج عنها احتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود وبممر آمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطالق سراح عناصر من الجماعة تم احتجازهم في 2وقت سابق ، إال أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خالل تدخل الجيش إلنقاذ الرهائن بدال من التفاوض، وبعيدا عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي.[3]

---

[1]دالع وهيبة، المرجع نفسه، المكان نفسه.

[2]درويش سعيد، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل اإلفريقي "، حوليات جامعة الجزائر1 ،عدد 35.ص، 2014 نوفمبر، 26

[3]دالع وهيبة، **المرجع السابق**، ص.89.

وقد كان خيار عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها على إثر مشروعي الوئام .المدني والمصالحة الوطنية، كما أن مبدأ رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية ظل مبدءا ثابتا بالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الجزائر من قبل هذه الجماعات، خاصة في ما يتعلق بسالمة رعاياها المختطفين لدى تلك الجماعات كقضية الدبلوماسيين الجزائريين السبعة المختطفين لدى جماعة التوحيد والجهاد في شمال مالي، والتي أكدت الجماعة تصفية أحدهم وهو نائب القنصل الجزائري بمدينة غاو (الطاهر تواتي(كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية قصد تلبية مطالبهم، كما رفضت الجزائر مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخالء سبيل بعض اإلرهابيين المسجونين لديها[1].

3-التنسيق والتعاون الأمني:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة المغرب العربي ترتكز على العمل األمني المشترك، ولذلك سعت إلى تنظيم اجتماعات أمنية متعددة بين كل دول المنطقة لوضع استراتيجية مشتركة لمكافحة اإلرهاب، وتفعيل آليات التعاون واإلقليمي والدولي في مجال حفظ السلم واألمن المغار بي، حيث ترى الجزائر أن التعاون على المستويين الثنائي واإلقليمي إطارا هاما ال يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل منسق وشامل وفعال دون تقديم أية تنازالت لتحقيق اإلقليمية األمنية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، وما يعرفه العالم من تكتالت، وذلك يتم في ظل مقاربة متكاملة بين دول المنطقة تتمحور حول عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني تقوم المقاربة على تطوير القدرات العسكرية الذاتية لتقوية المنظومة الدفاعية خاصة في مجال مكافحة اإلرهاب، أما على المستوى اإلقليمي فتتضمن ترقية التعاون األمني بين دول المغرب العربي في شقيه الثنائي والجماعي مع أهمية إشراك الدول التي لها امتداد جغرافي مع المنطقة كدول الساحل اإلفريقي، وعلى المستوى الدولي ترى الجزائر بأهمية التعاون

[1] دالع وهيبة، **المرجع نفسه**، ص.90.

ألمني خاصة في المجال اإلستخباراتي دون أن يسمح ذلك بأي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أي مسمى[1].

المطلب الثاني: مستويات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

تتجسد السياسة الأمنية الجزائرية في عدة منظمات ذات مستويات عدة، سواء على المستوى الإقيمي أو الدولي، و هذا ما سنراه في هذا المطلب.

- **الأفريبول :**

Afrirpol أو (African Criminal Police Organization أو منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية)، هي منظمة على تعزيز الجهود الأمنية المشتركة لأجهزة إنفاذ القانون في إفريقيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بكل أشكالها من خلال إشرافها على تقاسم وتبادل المعلومات والاستفادة من التجارب والخبرات لمنظمات الشرطة بإفريقيا. أنشئت يوم 13 ديسمبر 2015 في الجزائر مكونة من قوات الشرطة لـ41 دولة، ومقرها الرئيسي في أعالي بن عكنون بالجزائر العاصمة.[2]

تعود فكرة إنشاء أفريبول إلى الدورة 22 للندوة الجهوية الإفريقية للإنتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) المنعقدة في سبتمبر 2013 بوهران بحضور 41 قائد شرطة إفريقي تبنوا بالإجماع هذه الفكرة. وقد تم دعم هذه المبادرة على هامش الجمعية العامة ال82 لمنظمة الانتربول التي انعقدت من 21 إلى 24 أكتوبر 2013 في مدينة قرطجنة بكولومبيا[3]. والتي شهدت مشاركة الشرطة الجزائرية بقيادة السيد اللواء المدير العام للأمن الوطني السابق، ولقيت

---

[1]دالع وهيبة، **المرجع السابق**، نفس المكان.

[2]وكالة الأنباء الجزائرية، "**منظمة الأفريبول ستعمل على تعزيز الجهود الأمنية المشتركة لأجهزة إنفاذ القانون في إفريقيا**"، الخميس, 14 سبتمبر 2014، في:http://www.aps.dz/ar/algerie/47432-2017-09-14-15-52-53

[3]طريق NEWS، "**الجزائر تنتخب على رأس منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول" لعهدة سنتين**"، في: https://www.tariqnews.com/2017/05/17

هذه المبادرة الإشادة والدعم من طرف اللجنة التقنية المختصة حول الدفاع والأمن والسلم للاتحاد الإفريقي خلال الدورة السابعة للاجتماع المنعقد في اديس أبابا وكذا استحسان رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة العادية الثانية والعشرين للاتحاد الإفريقي المنعقدة في شهر جانفي 2014 بأديس أبابا بإثيوبيا[1].

توجت الجمعية العامة الأولى لآلية التعاون بين الشرطة الإفريقية " الأفريبول" بانتخاب الجزائر لرئاسة هذه المنظمة لعهدة سنتين. ويعد هذا الإعترافا بمجهودات الجزائر في تجسيد هذه الآلية التي عقدت اول جمعية عامة لها أيام 14 و15 و16 مايو 2017 حيث شهدت حضورا مهما للبلدان الأفريقية والمنظمات الاقليمية والعالمية. وصرح محافظ السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي قائلا " نعتمد على الجزائر التي تحتضن المقر وتدعم دون هوادة معتمدة على وسائلها الخاصة اطلاق هذا المركز" كما أشاد بمجهودات المديرية العامة للأمن الوطني لتزويد أفريبول بالوسائل الضرورية والعصرية التي تسمح للشرطة الافريقية "برفع تحديات السلم والامن".

هذه الآلية للتعاون الشرطي الإقليمي تعمل على تقريب وجهات النظر بين رؤساء الشرطة في مجال تقييم التهديدات.

تحديد السياسات وتعزيز القدرات المؤسساتية الشرطية في ميدان التكوين والشرطة العلمية وإدارة أجهزة الشرطة التي تقوم على احترام حقوق الإنسان والعدل والمساواة.

تبادل الممارسات السليمة .

هذه الآلية التي قامت الجزائر بإنشائها ستسمح بتعزيز التعاون بين إفريقيا ومنظمة الإنتربول وأجهزة الشرطة في القارات الأخرى من أجل رفع التحديات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1] جميلة.أ، "**الجزائر تقترح إنشاء منظمة (أفريبول)**"، في: https://www.el-massa.com/dz/component/k2/1508.html [1]

وأوضح أن تعميق التشاور بين ممثلي 41 دولة إفريقية، سيسمح برسم معالم الآلية الإفريقية للتنسيق والتعاون مابين المؤسسات الشرطية (أفريبول)، والذي يؤكد الاهتمام المتزايد الذي توليه البلدان الإفريقية لمكافحة الإرهاب وأنواع الجرائم الأخرى، العابرة للحدود الوطنية في سبيل إيجاد حل لهذه الإشكالية المعقدة، التي تهدد استقرارها وتكبح جهودها التنموية.

أن التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي وتبادل المعلومات الشرطية في الوقت المناسب أمران أساسيان لمكافحة الجرائم على نحو فعال، بدءا من الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة ووصولا إلى الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة.[1]

- **مبادرة 5 + 5 دفاع:**

إن الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية للبحر المتوسط، تدفع بالمجتمعات المشاطئة له إلى الاحتكاك والتواصل سواء صراعيا وتعاونيا وهي طبيعة العلاقات التي ميزته منذ زمن طويل، وبعد تحرر معظم شعوبه في الضفة الجنوبية وتطلعها إلى التطور والتقدم، أقدمت على ربط علاقات مميزة مع دول شمال المتوسط وخاصة الدول الاستعمارية السابقة. ولوضع استراتيجيات للتعاون وتبادل المصالح، حيث عرف المتوسط عديد الحوارات التي بدأت منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولعل من أبرزه[2] حوار 5 + 5 هو أقدم مكان للقاء بين دول حوض البحر المتوسط. يجمع بين دول غرب البحر المتوسط ، وقد تأسس في عام 1990 بعد اجتماع لوزراء الخارجية الذي عقد في روما ، بهدف بدء عملية تعاون إقليمي في غرب البحر المتوسط بين العشرة البلدان التالية: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال بالإضافة إلى مالطا للشاطئ الشمالي ، وخمسة بلدان في اتحاد المغرب العربي للضفة الجنوبية.

---

[1] صوت الأحرار ، "**إنشاء "أفريبول " رسميا ومقرها الجزائر**"، نشر يوم 2014/02/11: في: https://www.djazairess.com/alahrar/115405

[2] فاطمة الزهراء لبدو ، "**حوار 5+5 التحديات و الرهانات**"، في: http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/55.html

إنعقدا مؤتمرا القمم، الأول في تونس يومي 6-7 ديسمبر 2003 و الثاني في لافالية عاصمة مالطا يومي 5-6 أكتوبر 2012، عالجا موضوع الأمني و التعاون الإقتصادي.

تم اطلاق مبادرة "5+5 دفاع "رسميا من طرف وزارة الدفاع العشر لبلدان ضفتي غرب المتوسط في 21 ديسمبر 2004 في باريس من خلال اقامة تعاون متعدد الاطراف حول قضايا الأمن في هذه المنطقة على أساس مخطط اعمال ملموس· وبالاضافة الى النشاطات المنتظمة في مجالات الأمن البحري والأمن الجوي ومساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية تقوم بلدان مجموعة 5+5 دفاع أيضا بإعداد مشاريع تسمح بتعزيز الثقة بين الشركاء· وترتكز هذه المبادرة على لقاء سنوي يجمع وزراء الدفاع واللجنة المديرة التي تتابع مخطط العمل وكذا لجان الخبراء الخاصة التي تنظم المنتديات المقررة ضمن مخطط العمل[1]· حيث عقدت العديد من الملتقيات :

-الجزائر العاصمة في 12 ديسمبر 2005

-طرابلس في 16 و 17 مايو 2009

-فاليتا في 1 و 2 ديسمبر 2010

-نواكشوط في 25 أكتوبر 2011

-الرباط في 10 ديسمبر 2012

-تونس في 9 يونيو 2015

-باريس في 12 ديسمبر 2017

---

[1]جزايرس، "مبادرة 5+5 دفاع"، في: https://www.djazairess.com/elmassa/5914

و جرا وزراء داخلية بلدان غرب البحر المتوسط حواراً بشأن الإجراءات الملموسة المتعلقة بشكل خاص بمكافحة الإرهاب ، ومكافحة الجريمة المنظمة ، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون في مجال الحماية المدنية والسلطات المحلية خلال :

-المؤتمر الرابع عشر: البندقية في 23-24 نوفمبر 2009

-المؤتمر الخامس عشر: الجزائر العاصمة في 9 أبريل 2013

-المؤتمر السادس عشر: لشبونة في 18-19 مايو 2015

- **مجلس السلم والأمن:**

مجلس السلم والأمن هو الهيئة الدائمة لصنع القرار في الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. ينشئ مجلس السلام والأمن نظامًا للأمن الجماعي والإنذار المبكر ، يهدف إلى تمكين الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الصراع والأزمات في أفريقيا. إنه أيضًا الركن الأساسي لبنية السلام والأمن الإفريقية ، التي تشكل إطارًا لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.[1]

اعتمد بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن في 9 تموز / يوليه 2002 في ديربان ، جنوب أفريقيا ، ودخل حيز النفاذ في كانون الأول / ديسمبر 2003. وأصبح مجلس السلم والأمن جاهزا للعمل بشكل كامل في أوائل عام 2004 يوفر بروتوكول مجلس السلم والأمن ، وكذلك نظامه الداخلي ، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، واستنتاجات مختلف الخلوات لمجلس السلم والأمن ، المبادئ التوجيهية التشغيلية لأنشطة مجلس السلم والأمن.[2]

تشمل صلاحيات مجلس السلم والأمن ، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ، ما يلي:

---

[1] Union Africaine, **Le Conseil de Paix et Sécurité**, dans :https://au.int/fr/cps

[2] **Ibid.**

– توقع ومنع النزاعات والصراعات ، وكذلك السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.[1]

–تنفيذ وظائف الانتعاش وبناء السلام لحل النزاعات حيثما تحدث.[2]

الإذن بإنشاء ونشر بعثات حفظ السلام ووضع مبادئ توجيهية لإدارة هذه البعثات بما في ذلك ولاياتها.[3]

–نوصي المؤتمر ، وفقًا للفقرة 4 (ح) من المادة 4 من دستور الاتحاد الأفريقي ، بالتدخل نيابة عن الاتحاد في دولة عضو في حالة الظروف الخطيرة ، وهي: الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كما حددتها الهيئات الدولية ذات الصلة.[4]

– فرض عقوبات كلما حدث تغيير في الحكومة غير الدستورية في دولة عضو.[5]

لتنفيذ سياسة الدفاع المشتركة للاتحاد الأفريقي[6].

– إيقاظ تطبيق الاتفاقيات والأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب الدولي.[7]

تعزيز تنسيق وتنسيق الجهود بين الآليات الإقليمية والاتحاد الأفريقي من أجل السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.[8]

– دعم تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.[9]

– تشجيع وتشجيع تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.[1]

---

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**
[4] **Ibid.**
[5] **Ibid.**
[6] **Ibid.**
[7] **Ibid.**
[8] **Ibid.**
[9] **Ibid.**

– فحص واتخاذ الإجراءات في الحالات التي يكون فيها الاستقلال الوطني وسيادة دولة عضو مهددة بفعل أعمال العدوان ، بما في ذلك من قبل المرتزقة.[2]

–دعم وتسهيل العمل الإنساني في حالات النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية الخطيرة.[3]

تولت الجزائر أول منصب مفوّض لدائرة السلم والأمن حيث كان من قبل سعيد جنيت خلال فترة 2002-2004 حيث قاد آليات السلام الأفريقية، وبينما كان يعمل في منظمة الوحدة الأفريقية سلف الاتحاد الأفريقي ساعد على تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن أي الإطار الذي يدير الاتحاد الأفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة[4].

و بعده جاء رمضان لعمامر الذي كان مفوّض دائرة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي لسنوات عدّة 2008-2013. تضم هذه الدائرة التي تُعَدّ الأكثر حيوية في الاتحاد الأفريقي، مجلس السلم والأمن الذي يوازي في أفريقيا مجلس الأمن القومي الأميركي، ويتولّى المفوّض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية. خلال تسلّمه منصب المفوّض، كان لعمامرة – الملقّب بـ"السيد أفريقيا" – الشخصية الأبرز في الاتحاد الأفريقي بعد الرئيس[5].

ومنذ ذلك الوقت، استثمرت الجزائر بقوّة في الهندسة التي ساهم جنيت في تصميمها. وقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدّمون المشورة لرئيس

---

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**
[4] Carnegie Endowment for International Peace, **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**, dans : https://carnegieendowment.org/sada/55240?lang=ar

[5]**Ibid.**

الاتحاد الأفريقي. ودعمت الجزائر أيضاً الجهود الهادفة إلى تعزيز لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الاحتياط الأفريقية، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخّل السريع فضلاً عن دعم السلام والعمليات الإنسانية. كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (المعروف أكثر بالاسم الفرنسي المختصر CAERT ، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا[1].

[1] **Ibid.**

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

ترتكز الجزائر في سياستها الخارجية على جملة من المقومات والثوابت الدستورية والقانونية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاتها في تفسير السلوك الدبلوماسي للجزائر.

حيث تسعى الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية المستخلصة من عقيدتها، في منطقة المغرب العربي لتغليب الأليات السياسية والدبلوماسية على الآليات العسكرية في التغلب على التهديدات الأمنية في هذا الفضاء الجغرافي الإقليمي، وكذا إدارة المخاطر في إطار تصور تعاوني أمني لتفعيل وتجسيد مبدأ الدبلوماسية القائمة على التعاون والتشجيع المبادارات كمدخل لتفعيل وتحقيق الأمن الإقليمي.

تستند الدبلوماسية الجزائرية على مبادئ واضحة وراسخة تحكم خط سري علاقاتها بالدول الأخرى القائمة على مبدأ إحرتام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤوهنا الداخلية، ورفض الخيار العسكري في حل الأزمات الدولية، وقد إنطلق مسار الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات المغاربية من عدة دوافع ،كان أهمها الدافع الأمني الإسراتيجي، لدولة الجزائر، فالجزائر تعاني من مازق أمني حدودي كبري زاد من تهديد أمنها القومي، الذي أصبح يشكل قلقا خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة. حيث تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات بحيادية، رغم التنافس الإقليمي.

إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تفرض وضع إستراتيجي يجمع و يوحد الأطراف، لحل النزاعات الأمنية الإقليمية المغاربية، و ذلك باليات أممية و مبادرات تعاونية إقليمية، بحيث تهذف الى خلق علاقات قوية و طويلة المدى بين دول المنطقة لتأمين أمن و إستقرارها، و ذلك بتبني إستراتيجية واضحة المعالم و متكاملة الأبعاد.

الخاتمة:

من خلال إنتهاج السياسة الخارجية الجزائرية لمبادئ دائمة الثبات خاصة في الساحة المغاربية، تمكننا من تصور الدور الريادي لها في المنطقة المغاربية إذ ما تم تفعيل وتجسيد اللإرادة السياسية الواعية بمستقبل الدولة ومصالحها المرتبطة حتما بعمقها اللإستراتيجي ومجالاتها الحيوية، وما ينتظر الجزائر اليوم، هو التأكيد على استقرارها الداخلي، وتحسين عالقاتها الجهوية والدولية، وتنبوء المكانة الالئقة بها مغاربيا.

وفي الأخير يمكن لأي دولة أن تقول أن مبادئها ثابتة لاتتخلى عنها وهي المبادئ اللإستراتيجية، ثم هناك مبادئ ثانوية مرحلية يمكن أن تتغير لكن الثابت لا يتغير على غرار الصحراء الغربية، أو تجريم دفع الفدية، أو الدفاع عن حركات التحرر، ومواقف الجزائر هي عبارة عن الوقوف في وجه الأطماع الخارجية وهذه المنطقة "المغاربية" هي إمتداد للمجال الحيوي للجزائر بالأساس وليس للدول الغربية، الأهداف الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية هي نفسها التي قادها الرئساء منذ الإستقلال ، فالأهداف المرحلية تتغير أما الثابتة فلا.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1)قوانين و مواثيق دولية:

أ)بالغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (الميثاق الوطني 1976)العدد 61 .30 جويلية 1976 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976)العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 .
3. عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في المنتدى العلاقات الخارجية الامريكية، نيويورك: 21 سبتمبر 1999 ،خطب ورسائل، 15 جويلية 1999.
4. ميثاق طرابلس 1962.

ب)بالغة الأجنبية:

5. -Executive Board of the UNDP, the United Nations Population Fund and the United Nations Office for Project Services, Country programme document for Libya (2019-2020), 29 June 2018.
6. -FMI, **Communiqué de Presse N° 18/232**, Le conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l'article IV avec la Tunisie.

2)قائمة الكتب:

أ)بالغة العربية:

7. احمد يوسف وآخرون. **كيف يصنع القرار في ألنظمة العربية**، (بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية. .2010)
8. احمد، الخميس ' **الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية.**
9. بطرس غالي و اخرون، **المدخل إلى علم السياسة** ، (ط.7، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.)

10. توفيق المدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية** ، (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006 .)

11. صالح يحيى الشاعر ، **تسوية النزاعات الدولية سلمياء مكتبة مدبولى**،(مصر ، 2006.)

12. عبد الحميد زوزو . **تاريخ الستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .)

13. عبد الوهاب الكيلاني و اخرون، **الموسعة السياسية**، (ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)

14. عيسى موسى أبوشيخة، **استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار السواقي العلمية**، (الطبعة الأولى، أردن، 2016.)

15. فائز اليونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القانونية الوطنية**، (القاهرة، دار النهظة العربية، 2002.)

16. محمد الامين بن عائشة ، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتجية (دراسة حالة مالي)،(جامعة الجزائر .03.)

17. محمد الجديدي، **الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي**، أفاق و مراحل بناء المغرب العربي، (تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، 1983.)

18. محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (القاهرة، الطبعة 1، دار الشروق، 2004.)

19. مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء (المغربية)**.

20. مصطفى وبادي محمد، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق**، (سوريا: دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1998.)

ب)بالغة الأجنبية:

21.-Abdelkader Bousalem, **Regard su la Diplomatie Algérienne**, Casbah Editions, Alger, 2005.

22.-Archibald Gallet, **Les enjeux du chaos libyen**, dans: Politique étrangère, été 2015.

23.-Albine Gael, Sur **un Nouveau Principe Général du Droit International : L'uti-posidetis**, LARAJ, Universit2 d'Angers, 2006.

24.-Djamel Eddine GUECHI, **L'Union Du Maghreb Arabe: Intégration Régionale & Développement Economique**, Alger: Casbah, 2002.

25.-Fekhreddin Soltani, Saeid Naji, and Raza Ekhtiari Amiri, **Levels of Analysys in International Relation and Regional Security Complex Theory**, Journal of Public Administration and Governence, Vol. 4,No. 4,2014.

26.-Frédéric Charillion, Politique **Etranger : Nouveaux Regards**, Presse de la Fondation National des Sciences Politiques, Paris, France, 2002.

27. -Guillaume Devin, Un **seul monde. L'évolution de la coopération internationale**, CNRS, 2014.

3)قائمة المقالات:

أ)بالغة العربية:

28. بوزيد عائشة، "**الحدود الجزائرية بين الثوابث السيادية و المتغيرات الإقليمية**"، في: -، العدد: -، السنة:-.

29. خالد حنفي،" **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في عالقات ليبيا الإقليمية**"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة ألهرام ، العدد88 ،ابريل- 2012 المجلد 47 .

30. خالد عبد العظيم، "**الجوار المالي: التداعيات إلقليمية النفصال أزواد في** مالي"، مجلة السياسة الدولية، 2013.

31. دالع وهيبة، "**دور الجزائر في تحقيق االمن المغاربي 2011**- 2017، في: مجلة الحقيقة، مجلد: 17 عدد:03، سبتمبر 2018.

32. درويش سعيد، "**أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي** "، حوليات جامعة الجزائر1 ،عدد 35.، نوفمبر 2014.

33. دوبي بونوة جمال، "**ظاهرة الهجرة الغير شرعية دراسة نقدية في المفاهيم و الأسباب**"، مجلة الإجتهاد للدرات القانونية و الإقتصادية، منشورات المركز الجامعي – تمنراست-، العدد:1، السنة: 2012.

34. رضوان عيناد ثابت، "**تصورات حول المغرب الكبير**"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**" ، العدد6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

35. سمير جسام راضي، "**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، السنة 1، العدد 45، 2012.

36. الصادق الخوني، "**ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى، في: بناء المغرب العربي**". تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، 1983.

37. صالح فركوس . "**تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الإستقالل**". عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.

38. عامر مصباح، "**صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط**"، مجلة الدبلوماسي، العدد:37، السنة 2007.

39. عبد العزيز شرابي، "**فرص تجسيد إتحاد الغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**"، مجلة معهد العلوم الإقتصادية جامعة منتوري–قسنطينة–، عدد 10 سنة 1989.

40. عصام صادق رمضان، "**الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية**"، القاهرة، العدد:22، السنة: 1986.

41. لرباع الهادي، "**المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، في: المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 06 السنة:2015.

42. محمد حمشي، "**مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، جويلية 2018.

43. محمد علي داهش، رواء زكي يونس، "**اتحاد المغرب العربي ومشكلة ألمن الغذائي –الواقع ومتطلبات المستقبل** . –"مركز إلمارات للدراسات والبحوث إلستراتيجي، أبو ظبي ، العدد 101(، ب س ن).

44. مقراني جمال، "**التعاون الدولي في تنفيذ احكام المحكمة الجنائية الدولية**"، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد 15، العدد 1، 2018

45. هيثم الكيلاني،" **إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية**"، مجلة الوحجة، العدد : 67، السنة: 1990.

ب)بالغة الأجنبية:

46.-Barry R Posen, “**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**”;Edited by ,Barry Buzan and Lene Hansen ,”International Security ”,Volume II,The

Transition To The Post-Cold War Security Agenda,(London: Sage Publications LTD,2007).

47.-Jan Tinbergen, **Différentes formes de Coopération international : étude comparative de leurs eficacité**, Revue Internationale des Sciences Sociales, UNESCO, Vol n°2, 1978.

48.-Jean-François Daguzan, La **politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?**, Dans: Politique étrangère, Automne 2015

49.-José María Blanco Navarro et Luis de la cortIbàñes, **«le trafic de drougue en l'Afrique subsaharienne»**, Ieee.es(Institut Espagnold' études stratégique), 2012.

50.-Laurence Aïda Ammour**,»les défis de sécurité dans la zone Saharo – Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne«,** SEEDMED (Seguridad y Defensa en el Mediterráneo)Barcelona, October 2010.

51.-Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, PekkaHakala, **L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel**, Bruxelles ,24 juin 2013.

52.-Mathieu pellerin, pellerin (Mathieu), **«le Sahel et le contagion Libyenne»,**politique étrangère,Paris,Avril , 2012.

4)قائمة الرسائل الجامعية:

53. أميرة حناشي، **مبررات السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة،2007 – 2008 .

54. أمينة، مزيان ايجر.' **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية' دراسة في العوامل والمتغيرات'**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007 .

55. بلقاسم لوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة الماجيستر في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 1994.

56. بن صيام بونوار، **المشكلة الأمنية في المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

57. بوديسة أحمد، **الثبات و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011-2015**، شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-.

58. الحامدي عيدون،**امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، تخصص:الد ارسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف-مسيلة -الجزائر،2015.

59. حمزة، حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011.

60. سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011.

61. عاشور عوالي، **الأمن الإقليمي المغاربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية**، م>كرة شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي -سعيدة-.

62. عن عائشة عاش ، **اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية الجامعة الجز اثر،2008).

63. مصطفي صايج، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية** ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1996.

64. هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

65. هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على إستقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني**، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

5)<u>قائمة المواقع الالكترونية:</u>

أ)بالغة العربية:

66. –موقع وكالة ألنباء اجلزائرية : http://www.aps.dz/ar/monde

67. –موقع االلكتروني ألخبار : http://www.al-akhbar.com/

68. –موقع الجزيرة : http://studies.aljazeera.net/ar/

69. –موقع الدراسات الدبلوماسية و الدولية : http://errafikabdalwahid.blogspot.com/

70. –موقع الرسمي للإتحاد المغرب العربي : /http://maghrebarabe.org /

71. –موقع المركز الديمقراطي العربية : https://democraticac.de/

72. –موقع الموسعة العلوم السياسية : https://political-encyclopedia.org/dictionary/

73. –موقع جريدة المساء : https://www.el-massa.com/dz/

74. –موقع جزايرس : https://www.djazairess.com/elmassa

75. –موقع جزايرس محرك بحث إخباري : https://www.djazairess.com/echchaab/46843

.76 –موقع طريق NEWS، في: https://www.tariqnews.com

.77–موقع ن بوست : https://www.noonpost.com/

.78 –موقع ويكيبيديا: https:ar.wikipedia.org:

ب)بالغة الأجنبية:

79.-Anouar Boukhars. 2013. Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring. On : https://carnegieendowment.org/

80.-Carnegie Endowment for International Peace : https://carnegieendowment.org/

81.-Francis Ghiles. (2015). Algeria: diplomacy and regional security, on : https://www.opendemocracy.net/en/algeria-diplomacy-and-regional-security/

a. https://mondafrique.com/la-mauritanie-enjeu-strategique-majeur-entre-le-maroc-et-lalgerie/

b. https://www.imf.org/fr/News/Articles/2018/06/12/pr18232-tunisia-imf-executive-board-concludes-2017-article-iv-consultation

82.-Human Rights Watchs : https://www.hrw.org/fr/

a. International Crisis Group. (2015). Algeria and Its Neighbors. Middle East and North Africa Report (N)164, on : https://www.crisisgroup.org/

83.-La Banque Mondia :l http://www.banquemondiale.org/fr/

84.-Mondafrique, La Mauritanie, enjeu stratégique entre le Maroc et l’Algérie, dans :

85.-PNUD Algérie, Introduction, dans : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/countryinfo/

86.-PNUD Maroc, Résultats, dans : http://www.ma.undp.org/content /

a. PNUD Tunisie, Histoire, dans : http://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/countryinfo/

87.-UNDP in Libya,The economic challenge, On: http://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/about-us.html.

88.-Site de l’Union Africaine :https://au.int/fr

الـفـهـرس

الفهرس:

الفهرس:



مــلخص المذكرة

إن تنامي التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي فرضت على الدول وضع استراتيجيات أمنية للحفاظ على امنها القومي، فكان لابد من حوار تعاوني في مجال الامن العسكري بين النخبة السياسية لخلق الثقة والتقارب اللازم لوضع حد من هذه التهديدات.

خلال سنوات عدة والجزائر تبرز في المسائل الأمنية بمشروعاتها ومبادراتهما سواء اقليمية او وعالمية في شتى المجالات الأمنية: الارهاب ، الجريمة المنظمة ، الهجرة الغير شرعية ،... بحيث الحفاظ على مقاربتها الامنية رغم التهديدات الأمنية التي كانت تفرض عكس ذلك حيث أثبتت نجاح سياستها الخارجية على الارض الواقعة في اقليمها المغاربي عن طريق تحديد المصالح المشتركة ، و تجسيدها عن طريق منضمات مؤتمرات مبادرات تعاونية.

الكلمات المفتاحية :1 /المغرب العربي.　　　　2/التعاون الأمني.

3/التهديدات الأمنية.　　　　4/سياسة الخارجية الجزائرية.